جامعة منتوري قسنطينة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية
1963-1988

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص العلاقات الدولية و العولمة

من إعداد الطالب :بوزرب رياض إشراف الأستاذ كيبش عبد الكريم

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/حسين قادري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	رئيسا
د/عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مشرفا و مقررا
د/مصطفى بخوش	استاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2007-2008

1428-1429

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يعتبر الإطار النظري مدخلا مهما لدراسة أي موضوع،فهو الدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث وتقليص مجالات الإهتمام وتأطير عملية التحري، وهو دليل دقيق للمعلومة، وموجه صارم طيلة مسار الدراسة. إن الإطار النظري يمدّنا بالخلفية المعلوماتية والنظرية التي تعطي للبحث دلالة علمية، إنه الموجه للعملية البحثية، المحدد للمفاهيم، والمحدد أيضا للمناهج المستخدمة .

تعتبر التزاعات الدولية موضوعا متشعبا نظريا، متعدد المناهج، وغير مضبوط من حيث المفاهيم. وهذا يقتضي ضرورة التعامل بحذر مع الموروث النظري الموجود في مادة التزاعات، وضرورة تبني توجه واضح يحدّد انتماء الباحث، ويوضح معالم الدراسة بشكل سليم ، لتجاوز التضارب الموجود .

في الفصل الأول من هذه الدراسة، وانطلاقا مما سبق، سنحدّد: المفهوم، مستوى التحليل ومتغيرات التفسير.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول في :

المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي بحيث نعرّف التزاع، ونوضّح علاقة هذا المفهوم بالمفاهيم الأخرى القريبة منه من حيث المعنى.

المبحث الثاني: مستويات تحليل النزاعات الدولية، سواء المستويات التي تعتمد على متغيرات داخلية أو تلك التي تهتم بالمتغيرات الخارجية في التحليل.

المبحث الثالث: نماذج نظرية في تحليل التزاعات الدولية، وسنتطرق للفرضية القائمة على ربط البيئة الداخلية بالسلوك النزاعي الخارجي، والنماذج المقدمة من طرف نظرية المباريات.

المبحث الأول:

مفهـــوم النزاع الدولي

تكتسي المفاهيم أهمية بالغة في أي عملية بحثية، فهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات، القاعدة الإمبريقية للعلم(1)، ولذلك يعد الوضوح المفاهيمي من بين أهم شروط علمية البحث والتضارب المفاهيمي من بين أهم أسباب عدم يقينية المعرفة.

ومفهوم التراع من بين المفاهيم التي لم يحدث الإجماع أو الإتفاق* على حدوده ومدلولاته الدقيقة والواضحة، إنه يعاني الكثير من الاضطراب والخلط مع مفاهيم أخرى قريبة المعنى، إن تبني مثل هذه المفاهيم في أي دراسة يعد مغامرة منهجية وجب على الباحث تحملها وتبريرها.

لذلك سنحاول تقديم مختلف التعاريف المقدمة لمصطلح التراع، والتطرق إلى الإشكاليات التي يطرحها ، ومحاولة توضيح حدوده الدلالية، بما يتناسب وطبيعة البحث وأهدافه التطلعية. إن تعيين حدود مفهوم التراع، يمكننا من فهم السلوكات، الأحداث والظواهر التي يعبّر عنها، وهذا ما يساعد علي إدراك الفواصل الموجودة بينه وبين المفاهيم الأخرى التي تشابهه في المعنى ولا تستوعب الحقائق التي قد يعبّر عنها مفهوم التراع .

المطلب الأول : تعريف التراع الدولي**

يتفق دارسو التراعات الدولية على أن التراع هو الشق الأنشط والأكثر بروزا في العلاقات الدولية، فهو ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وبدرجات متفاوتة. والتراع يستعمل كنقيض لفكرة التعاون، التجانس والاتفاق، كما تتفق الكثير من مدارس التحليل حول العديد من الافتراضات المتعلقة بالتراع كظاهرة، منها التي أوردها بول ويهر Paul wehr في شكل افتراضات مركزية وهي :

- أن التراع ظاهرة فطرية وغريزية في الإنسان.

1 - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات)**، الجزائر دار الكتاب، 1997، ص32.

* يعد الإتفاق على أن المصطلحات تحمل معاني إتفاقية بين أفراد جماعة معينة (بما في ذلك الجماعة العلمية المنتمية لحقل معرفي معين) من بين الطرق التي تساعد على بناء وتكوين المفاهيم، بالإضافة إلى طرق أخرى، كدورالخبرة الذاتية، ودور الملاحظة في إعطاء إسم لمجموعة من النشاطات التي ليس لها إسم، أو اختراع مفاهيم جديدة بسبب ظهور تطورات جديدة، وكذلك بناء مفاهيم من مفاهيم أخرى، حول أهمية المفاهيم وصياغتها، أنظر نفس المرجع، ص ص 31-33 .

** نشير إلى أن التراع الدولي والمقصود في هذه الدراسة، هو نزاع بين دول بالأساس، مع التوضيح أن الباحث لن يستعمل مصطلح" الدولي" باستمرار، ذلك أن مفهوم التراع في حد ذاته ولوحده، من يثير الجدل .

- أن النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة فيه.
- أنه يؤدي وظيفة سلبية في النظم الإجتماعية، ويمثل أحد أعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع.
- أن النزاع يؤدي وظيفة في النظم الإجتماعية كما أنه ضروري للتنمية الإجتماعية.
- أنه مظهر حتمي لمصالح الدول المتضاربة، وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.
- أنه نتيجة لسوء الإدراك، ولسوء التقدير وفقر الإتصال.
- أنه عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات[1].

تعتبر هذه الافتراضات السبع إطارا عاما تلتقي فيه مختلف الاتجاهات والمدارس التي تجد تمثيلا لهـــا - على الأقل- في واحد أو أكثر من الافتراضات السابقة، ورغم ذلك فإن مشكل غموض المفهوم مازال قائما، كون هذه النقاط الأساسية في دراسة النزاع لا تمنحنا الفهم الكافي لمعنى النزاع بسبب تقديمها وصفا عاما للظاهرة، و لم تجب عن السؤال المركزي : متى نطلق صفة النزاع على علاقات الدول ؟ ومتى يبدأ النزاع ؟

للإجابة عن هذين السؤالين نميز بين تصورين للنـــزاع الدولي، تصور موضوعي وتصور ذاتي :

- التصور الموضوعي: يحدد النزاع "بوصفه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يريد أن يحتله الآخر"[2]، ويعبّر كينت بولدينغ Kenneth Boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع على أنه: "حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته"[3].

- التصور الذاتي: يعرف النزاع على أنه إدراك مشوه وخاطئ لوضع موضوعي، معنى ذلك أن النزاعات حالة مرضية، مما يحتم السعي إلي تحديد أسبابها، حيث يقول جون بورتون J.Burton "أن نزاعا يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها"[4].

1 - محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية**، الجزائر، دارهومة،2003، ص 128-129
2 - عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، الجزائر،موفر النشر، 1992،ص 95 .

[3]- Abdelkrim Kibeche,**general theoties of international conflit,**unpublished work ,constantine,2005,pp10-11.

[4] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق،ص 37.

إن جوهر الاختلاف بين التصورين يتمثل في كون التصور الموضوعي ينظر إلى التراع كحالة محققة واقعيا، في حين أن التصور الذاتي يعتبرها حالة إدراك مرضية، وإذا كان التصور الموضوعي يعتبر الحصيلة النهائية للتراع حصيلة صفرية أي ما يربحه الطرف الأول يمثل خسارة للطرف الثاني، فإن التصور الذاتي ينظر إلى التراع على أنه غير صفري بحيث يمكن الاتفاق بالشكل الذي يضمن التعاون .

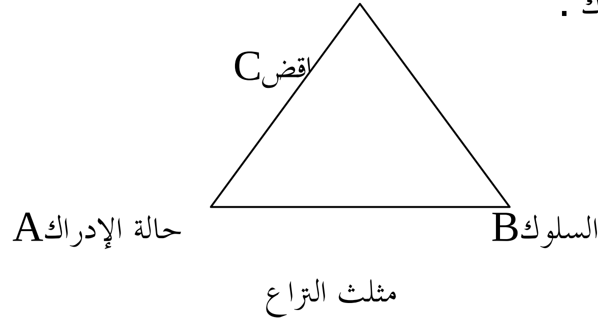
انطلاقا من هذا التباين في النظرة للتراع يمكن التمييز بين مجرد التضارب في المصالح (سواء كانت حقيقية أم ذاتية) والتراع بالمعنى الذي يشير إلى الخيار العسكري، وهنا نكون أمام إشكال آخر في تعريف التراعات، حيث نكون أمام نوعين من التراعات : التراعات الكامنة Latent conflit، والتراعات الجلية أوالمعلنة Overt Conflit وهنا يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة: هل التراعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة التراع ؟ أم يمكن إضافة التراعـــات الكامنة ضمن مفهوم التراع؟ [1]

وانطلاقا من هذا الجدل قدم كوينسى رايت Quincy Wright تعريفا موسعا للتراع، حيث تطرق إلى أربعة مستويات أو مراحل للتراع تمثلت في:

- ميلاد أو نشوء الاختلافات (بروز التضارب).
- زيادة التوتر.
- حشد جزئي للقوات العسكرية لمعالجة هذا الإختلاف (التهديد باستعمال القوة).
- التدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

حسب كونيسي رايت، فإن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن التراعات الكامنة، والمرحلتين الأخيرتين تعبران عن التراع المعلن[2].

كما قدم جون غالتونغ Jahn Galtung في هذه النقطة ما يعرف بمثلث التراع، حيث ينظر إلى التراع في شكل مثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاث لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك ، زاوية السلوك .



مثلث التراع

المرجع: محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 82 .

1- Abdelkrim Kibeche,op,cit,pp13-14.
2 –Idid,pp14-15.

- يشير التناقض Contradiction إلى الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع.

- تشير حالة الإدراك Attitude إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الأخر.

- ويمثل السلوك Behaviour المكون الثالث في مثلث النزاع، حيث يتسم السلوك في النزاعات العنيفة بالتهديد والقهر والهجمات المدمرة[1].

يؤكد غالتونغ على أن المكونات الثلاثة يجب أن تتوفر في وقت واحد في حالة النزاع الكامل، فهيكل النزاع الذي لا يتضمّن تصرفات أو سلوكات نزاعية يعتبر نزاعا كامنا، أو نزاعا غير مباشر أو هيكلي [2].

إن النظرة الموسّعة للنزاعات تدخل في تعاريفها حالات الاختلاف والتضارب في المواقف والمصالح حيث نكون أمام نزاع كامن أو هيكلي غير مباشر وغير مادي، وبالتالي فإن النزاع يعمل تحت قاعدة استمرار اللاتوافق مع إدراك الدول لذلك، الأمر الذي يساعد على فهم سلوكاتها نتيجة لهذا الإدراك، وليس من الضروري أن يترجم الإدراك الى سلوك عنفي، فالعنف هو أحد الوسائل من بين أخرى للتعبير عن النزاع.[3]

إن هذه النظرة لا تشترط تحول النزاع إلى شكله الظاهري المعلن، وهذا ما تؤكده دينازينس Dinnazinesبقولها :

" عندما تكون سياسة دولتين غير متوافقتين نكون أمام نزاع". [4]

فالنزاع يشير إلى تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة إختلافية أكثر منها توافقية[5].

من خلال ما تقدم نصل إلى النتيجة التالية:

1- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق،ص 83 .

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 - Lan Doucet, **Thinking about conflict**, sur site intenrnet: www. International- aller.org/pdf/publ**A/R**es**PK** Section2. pdf

4 - Abdelkrim Kibeche,op,cit,p16.

5- اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات**، ،الكويت ، منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985، ص233.

إن التزاع لا يعبرعنه فقط بالوسائل العنيفة، وإنما نجد له تعبيرات وتجليات في سلوكات غيرعنيفة* .

المطلب الثاني : علاقة مفهوم التزاع الدولي بمفاهيم: الصراع، الحرب، الأزمة، التوتر.

يعتبر مفهوم التزاع ،كأغلب المفاهيم المستعملة في دراسة العلاقات الدولية، من المفاهيم التي تشكل موضوع تضارب، فمن الصعب تقديم تعريف موحد ومحدد للظاهرة التزاعية، لذا نجد أن أدبيات التزاع تتميز بتنوع كبير في المصطلحات والمفاهيم المستعملة لتحديد ووصف الظاهرة محل الدراسة. إن مفهوم التزاعات من المفاهيم المرنة أو المائعة التي تثير الكثير من الغموض حيث يعبّر عنه بالكثير من المعـــــاني[1]، إنه مفهوم elusive بتعبير كنيث والتز [2] Kenneth Waltz ، وهذا يعني أنه قريب إلى حد ما إلى المفاهيم التي يستعملها بعض الدارسيين لدراسة علاقات دول ذات نهج نزاعي، فالثراء النظري التزاعي يزيد من صعوبة تعيين حدود المفهوم الذي يتبناه الباحث في دراسته.

إن توضيح الباحث في المرحلة السابقة لمعنى التزاع المقصود في هذه الدراسة، والقائم على فكرة التضارب في مواقف، تصورات، أهداف ودوافع الدول قد يسهل من عملية التمييز بين هذا المفهوم وبقية المفاهيم، إلا أن الصعوبة لا تنتفي خاصة وأنه مفهوم وليد بيئة مختلفة، مما يجعل الباحثين ،خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، يستوردون مثل هذه المفاهيم لمقاربتها في دراسة وحل مشكلات العالم العربي. من هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية ترجمة مفهوم Conflit بالفرنسية أو

---

* في دراسته للصراعات العربية العربية،قدم أحمد يوسف احمد مقياسا يضم 50 شريحة لقياس التفاعلات العربية العربية في بعدها التزاعي ،حيث ضم تعبيرات نزاعية عنيفة كصدامات حدود عسكرية واسعة،مطالب إقليمية شاملة تنبثق من فكرة الضم، التمسك بأجزاء من إقليم نتيجة حرب مشاركة فعلية من طرف ثالث في خدمات الحدود بين الدولتين، مناوشات عسكرية محدودة.

كما نجد أيضا تعبيرات نزاعية غير عنيفة مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، اتهام رسمي بأعمال تخريب مهمة، طرد سفير، استدعاء سفير ، إغلاق الحدود ...

للتفصيل أكثر أنظر: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية- العربية، 1945-1981: -دراسة استطلاعية –** بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

[1]- Lan Doucet,op,cit.,p3.

[2]- Abdelkrim Kibeche,op,cit ,p9.

Conflict بالإنكليزية إلى اللغة العربية، وهنا يظهر أول تحدّي للباحث فيما يخص التمييز بين النزاع والصراع .

إن إشكالية استعمال مفهوم النزاع أو مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا تبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، وأحيانا عند عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية(1).

لذا تعتبر محاولة الاجتهاد في وضع حدود بين مفهومي النزاع والصراع مسؤولية منهجية تشير ضمنيا إلى تبرير تبني مفهوم النزاع بدل الصراع، رغم أن كلا المفهومين يثيران حساسية سياسية .**

لقد قدّم عدنان السيد حسين تمييزا مهمّا بين الصراع والنزاع مستوحى من الموسوعات العربية والأجنبية. فالنزاع هو التخاصم، ونزاع القوم هو خصامهم. أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة، حيث على واحد أن يصرع الآخر. لذا يشير النزاع إلى"الإختلاف"، أو" التعارض"، أو" التنافس في الأفكار"، أما الصراع فينطوي على" جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير"(2).

---

* وظّف أحمد يوسف أحمد مفهوم الصراع في دراسته للصراعات العربية العربية وذلك للتعبير عن مظاهر سلوكية محددة تشير إلى موقف من التعارض بين اثنين أو أكثر من الفاعلين الدولين، والصراع المقصود في دراسته يتجاوز مفهوم استخدام العنف، إلى مظاهر أخرى عدّة تندرج تنازليّا في تعبيرها عن الظاهرة الصّراعية (مرجع سبق ذكره، ص ص 40.39)، في حين وظّف الباحث عبد القادر محمودي مفهوم النزاع، في دراسته لنفس العلاقات وفي جانبها السلبي، وقد برر الباحث ذلك كون مفهوم النزاع يعكس المفهوم الأصلي Conflit بدقة أكبر، كون النزاع، لايعني استخدام العنف والقوة، وإنه قابل للتطور حتى يصل إلى صراع.

أنظر: عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية - العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية)** 1945 – 1985، الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2001، ص ص 113-114 .

من جهة استعمال كل من: جميل مطر، علي الدين هلال، في دراستهما حول النظام الإقليمي العربي مفهوم الصراع :على الصراع العربي الإسرائيلي، والصراعات التي تتم بين أطراف عربية، ودول غير عربية، ومفهوم النزاع في الإشارة إلى التفاعلات السلبية بين الدول العربية بعضها إلى بعض. أنظر: علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،1983 ،ص 54.

1 - عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، لبنان، مطبعة سيكو، ص17.

** في موضوع حساسية مثل هذه المواضيع، ومثل هذه المفاهيم، يشير أحمد يوسف أحمد، في دراسته للصراعات العربية العربية (ص 29) ،أن تبنيه لمنهج تحليل الأحداث يساعد على تجاوز حساسية الموضوع، ففرق كبير بين دراسة بالتفصيل والتعمق صراع حدود بين دولتين ...، وبين إعطاء رقما يشير إلى شدّة الصراع .

في نفس نقطة الحساسية يشير عبد القادر محمودي، في دراسته للنزاعات العربية العربية، (ص 24) ،أن الصعوبة الرئيسية التي واجهت مسار البحث هي طبيعة الموضوع الذي يثير العديد من الحساسيات.

2 -عدنان السيد حسين، مرجع سابق ص 18 .

إن مفهوم الصراع من هذا المنطلق ينطبق على ما أسماه أدوارد عازار Eduard Azzar " النزاعات الاجتماعية المرجأة Protected" التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر" التّحن" و"الهم"، كما يتميز بكـــونه طويل الأمد يغـــطي مختلف المجـــالات والميادين، ومؤجّل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك.[1] ولهذا فالصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، يؤدي في الغالب إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين[2].

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، وهو قد يمتد بجذوره إلى الماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز، ولهذا فهو متأصل في إدراكات الشعوب على أن " الآخر" الذي نحن معه في صراع هو"عدو أبدي"، وكل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يختلف عن مفهوم النزاع من حيث العمق والشدّة والامتداد، ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع، وعن تسوية عندما نكون في حالة نزاع .

إن تحديد مفهوم النزاع وتوضيح العلاقة بينه وبين مفهوم الصراع، يفتح المجال بشكل جلي لإبراز العلاقة بينه وبين بقية المفاهيم الأخرى، فمفهوم الحرب يتضمن فكرة العنف، ولهذا فإن الباحثين يستعملون في الكثير من الدراسات تعبير النزاع المسلّح لوصف حالة حرب، على اعتبار أن الحرب نزاع مسلح يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي، ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتسم بالعنف."[3]

فالحرب هي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين[4] ، ويعرفها كوينسي رايت أنها " إتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة"[5] ،كما يحدد ريمون أرون Rymond Aron الحروب بإعتبارها " الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول"[6] . من خلال ملاحظتنا لهذه التعاريف ،نفهم الفرق بين مفهوم النزاع ومفهوم الحرب الذي يعكس فقط الصدام المادي العنيف، فالنزاعات بين الدول تصبح حروبا بمجرد استعمال القوة

---

1 - ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 327 .

2 - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ص 213 .

3 - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 294 .

4- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المتقبل العربي 1986 ص 498 .

5 - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ص 94 2 .

6 - عبد العزيز جراد، مرجع سابق ص 97

لحلها، ولهذا فإن الحرب هي حالة نزاعية تقوم على الخلافات بين الأطراف بواسطة القوة، وتعبرعن ذروة التنافس بين دولتين.(7)

بالإضافة إلى مفهومي الصراع والحرب نجد مفهوم الأزمة الذي يستعمل أحيانا بالشكل الذي يتم الخلط بينه وبين مفهوم النزاع، ذلك أن الدّارسين لم يتفقوا على تقديم تعريف واحد للأزمة بسبب تعدد

أسبابها وتعدّد أساليب التعامل معها، فالأزمات تختلف من حيث مصادرها والأطراف المشاركة فيها، ودرجة حدّتها أو الوقت المتوقع للسيطرة عليها، إلا أنه هناك اتفاقاعلى أن " الأزمة تحمل معنى الإخلال بالوظائف الروتينية لنظام أو مجريات مسار، إنها قطيعة توازن تتسبب في توتر يحمل بعض الفجاعية "(1).

وطبقا لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية international crisis Behaviour (ICB) فإن الأزمة تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، وتتسم بثلاث خصائص رئيسية :

- قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه.
- ترجيح إمكانية الدخول في مواجهة عسكرية .
- إدراك أن هناك وقتا محدودا للرد على هذا التهديد (2).

نفهم من هذا التعريف أن الأزمة تشكل موقفا غير متوقع، يمثل تهديدا فوق المستويات المعتادة وبشكل ملحوظ، بحيث يزيد من إمكانيات وقوع العنف مع إدراك ضيق الوقت المتاح للتصرّف، فالأزمة تكون عندما "يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الأخر في وضع لايطاق، ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة أو القيام بردود فعل عنيفة، إذا كان غير قابل بفقدان قيمه (3").

إن الأزمة بهذا الشكل تعبّر عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع المفاجأة والخطر، قد يصل إلى درجة الحرب، فهي إذن نقطة تحول هامة في مسارأي نزاع، تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه أو التقليل من امتيازات الآخر، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، فالأطراف المتنازعة تترجم سلوكات بعضها البعض بسلبية تعكس اللاثقة

---

7 - Guy Hmet, et autres, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 5eme Edition, edition Dalloz, paris 2001, p.109

1- ibid.,pp.70-71.

2 - عباس رشدى العماري، إدارة الأزمـــات في عالم متغير، القاهرة، مـــركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 26.

3 - عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص95.

المتبادلة، وموقف الأزمة هو الذي يؤكد هذه الحالة ويطورها، فالأزمة جزء من مسار النزاع قد يدفع إلى الحرب وقد يزيد ويعمق من حجم التضارب الموجود، وبالتالي تقلّل من احتمالات التقارب .

المفهوم الأخير الذي نتطرق إليه في علاقته بمفهوم النزاع هو التوتر، والذي هو "حالة شيئ يهدد بالقطيعة"[4]. وهو حالة من الشدّة والانفعال تعبّر عن بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة إلى العلن، فتوتر العلاقات بين الدول- خاصة بين تلك التي تتبنى نهجا نزاعيا فيما بينها- كثيرا ما ترافقه الحملات الدعائية والهجمات الإعلامية، فالتوتر إذن يعكس أن الخلافات وصلت إلى الحد الذي لا يمكن تجاهلها وإخفائها، وبالتالي فهو تعبير عن حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الإنتقام، فأسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع[1].

إن مفهوم النزاع: يتميز بالشمولية، ويتجاوز في تعبيراته الصدامات المادية والعنيفة، ويتجاوز العنف الذي تعتبر الحرب أعلى صوره، كما يتجاوز المؤقتية على الأقل من خلال تأثيراته المستقبلية، وهو حالة مدركة على عكس الأزمة التي تتميز بالمفاجأة، وهو أوسع من كونه حالة تشدد بين طرفين كالتوتر .

إن النزاع بهذا الشكل أكبر من حالة أو حدث، إنما هو مسار يعكس نهجا معينا تتبناه الدول في علاقاتها البينية، فهو نهج نزاعي طالما أن الدولة تهتم بمصالحهاوتعطي اعتبارا ضئيلا لمصالح الدول الأخرى وتتجاهلها، وطالما هو كذلك فقد يتسبب في حروب من أجل تسويته، أو أزمات لتحويله ،أو توترات للتأثير على اتجاهه، من أجل هذا يحظى موضوع النزاع بأهمية بالغة بين دارسي العلاقات الدولية للبحث عن مصادر النزاعات وأسبابها، والإجابة عن السؤال المركزي: **لماذا تتنازع الدول؟**

---

4 - نفس المرجع، نفس الصفحة .

1- أحمد فؤاد أرسلان،**نظرية الصراع الدولي :دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة**،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986،ص19.

المبحث الثاني :
مستويات تحليل
النزاعات الدولية

تطرح إشكالية مستوى التحليل بشكل مستمر في دراسة العلاقات الدولية لارتباطها الوثيق بقضية متعلقة بأكثر المستويات التحليلية قدرة على تقديم أكبر تفسير ناجع للظاهرة المدروسة، فمستوى التحليل يحدّد وحدة التحليل التي يلتزمها الباحث في مسار البحث كله، كما أن تبني مستوى تحليليا معينا يطرح تساؤلات حول مدى أهميته بالنسبة للمستويات الأخرى، وإلى أي مدى يمكن أن يمدّنا بالإجابات الدقيقة للإشكالية المطروحة؟. إن هذا الأمر يزداد صعوبة كلما توجهنا إلى دراسة ظواهرمعقدة كالنزاعات الدولية، أين تتعدد مصادرها وأسبابها، وتقل إحتمالات إيجاد تفسيرات موحدّة لها.

وهنا يعتبر كينت والتز » من المنظرين الذين قدموا ثلاث مستويات تحليل لدراسة النزاعات الدولية[1]: مستوى الفرد، مستوى الدولة، ومستوى النظام الدولي*.

لقد اختلف الباحثون حول أفضل المستويات التي تملك قدرة تفسيرية لأسباب النزاعات والحروب ومظاهر اللاإستقرار**، والاختلاف حول أهمية مستوى تحليلي بالنسبة للآخر أدى إلى خلق تساؤلات جديدة حول أهمية اعتماد نهج مستويات التحليل في دراسة وتحليل النزاعات، مما دفع بعض الباحثين إلى تبني أطر تحليلية مختلفة، فمثلا سوقانامي Suganami استخدم نموذج مستويات التسبيب Level of causation في تحليله لأسباب النزاعات، رامسبوثام وودهاوس Roumsbotham, Woodhouse استعملا نهج أبعاد النزاع Dimention of conflict [2]. إلا أن تعدد أسباب وأبعاد النزاعات يعطي أهمية لنهج مستويات التحليل كونه يساعد على طرح أطر شاملة ومقبولة للتفسير، وهذا من شأنه أن يكشف العلاقة بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للنزاعات.

---

1. Pierre de Senarclens, **mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales**, paris, Dalloz, 1998 p. 156 .

* خلص وإلتز أن النظام الدولي يمكن إعتباره عاملا مستقلا في تفسير أسباب الحرب، الأمر الذي يعطي شرعية لإستقلالية العلاقات الدولية كحقل دراسي مستقل، غير أن الصعوبة حسبه تتمثل في أن الباحثين لايعطون أهمية للمستوى الدولي بشكل خالص ومتفرد، حتى من طرف النسقيين الذين لايعتمدون على هذا المستوى في التحليل بشكل أساسي، فحسبهم أسباب النزاعات توجد في البنية Structure كما توجد في النظام أو النسق System . أنظر :

Popolo Damian,**Histoire des idées en relations internationales**, sur site Internet : http :doc.IEP.Univ-lyon2.fr/Ressources-Document-Etudiants_Mémoires/DEA/popolod/chesebody.html

** نجد Veblen و schumpeter، قد فسرا الحرب بالإعتماد على التطور والتنمية الداخلية، هوبسن Hobson فسرها بالتنظيم الداخلي للدولة، ليفي Levy أشار أن الإستقرار الداخلي يحدد الاستقرار الدولي، كابلن Coplonإعتبر أن خصائص الأقطاب أكثر أهمية من عددها ، كيسنجر Kissinger إعتبر أن الدول الثورية هي سبب اللاإستقرار الدولي .أنظر:Idem.

2 - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 188 .

والباحث مطالب بأن يختار بوعي مستوى التحليل الذي يخدمه ويتماشى مع أهداف البحث، ولهذا سنتطرق إلى أهم المساهمات النظرية سواء التي اعتمدت مستويات تحليـــل تنطلق من متغيرات داخلـــية (الفرد، الدولة)، أو التي اعتمدت على مستويات تحليل تركز على متغيرات خارجية (النظام الدولي و النظام الإقليمي)، مع توضيح - من البداية- أهمية المتغيرات الداخلية لعلاقة ذلك بعنوان الدراسة؛ إشكالية البحث وفرضياته .

المطلب الأول : المـــتغيرات الداخلية في تحليل التراعات الدولية .

تنقسم المتغيرات الداخلية التي يعتمد عليها الباحثون في تفسير سلوكيات الدول إلى قسمين:

- الأولى متعلقة بالفرد وتركيبته البسيكولوجية، دوافعه الذاتية وخصائصه الشخصية.
- والثانية متعلقة بالدولة كوحدة تحليل رئيسية .

أولا: الفرد كوحدة تحليل .

يعتمد التحليل الجزئي لظاهرة التراع ،الذي يؤسس افتراضاته على الفرد كوحدة تحليل أساسية، على مرجعية منهجية تفسر التراعات بالطبيعة الإنسانية، حيث أن الدوافع الذاتية العدوانية والأنانية لدى البشر - بما فيهم القادة السياسيون- هي أحد المحركات الرئيسية للحروب بين الدول[1]. إن هذا المصدر المرجعي في التفسير،عبّرعنه العديد من الفلاسفة السياسيين ،و هو أيضا مصدرأساسي للتحليل لدى النظريات البسيكولوجية في تحليل التراعات الدولية، كما عبّرت عنه بقوة المدرسة السلوكية التي تنطلق من مسلّمة رئيسية مفادها أن سلوكية وحدة سياسية هي بالنتيجة إنعكاس لسلوكية صناع القـــرار فيها[2]، كما أثبتت بعض الدراسات الإمبريقية تأثير التركيبة البسيكولوجية للقادة في مجال السياسة الخارجية.

1- الفلاسفة السياسيون ومقولة الطبيعة الإنسانية مصدر للتراع :

تشترك آراء أبرز الفلاسفة الكلاسيكيين الذين حاولوا تقديم تفسيرات للحروب في أن المصدر الأساسي لهذه الظاهرة يكمن في الطبيعة الإنسانية الشريرة التي تتميز بالأنانية والنقص، وترغب في السيطرة والتحكم.

---

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية 1998،ط2، ص 385.

[2]- ناصيف يوسف حتي،مرجع سابق،ص304.

ففي تحليله للطبيعة البشرية يرى أكزينفون Xeniphon (426-354 ق.م) أن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير، وأن الانتصار وإظهار الشجاعة يصبح أحد وسائل تحقيق ذلك التقدير الذي هو رغبة متأصلة في الإنسان، وهذا ما ذهب إليه أرسطو(384.322 ق.م) وأفلاطون (427.347 ق.م) من أن الحرب متأصلة في الجنس البشري نتيجة سيطرة الأهواء[1]

كما يرى سانت أوغستين Saint Augustin (354-413) إن الإثم متأصل في الإنسان، فالنزاع ينتج عن تركيبة الطبيعة البشرية، التي تتسم بعجز وقصور في العواطف، يترجم في مشاعر من نوع العنف، حب الانتقام، العداء، والتوق إلى القوة. ولاتخرج عن هذا أراء الكثير من الفلاسفة مثل سبينوزا Spinoza الذي يفسر العنف بإرجاعه إلى النواقص البشرية، أوفريديريك نيتشةF. Neitche الذي يرى أن الإنسان هو المصدر الوحيد للنزاعات وأن الوجود الإنساني هونزاع دائم و متواصل[2]، كما يعتبر هارولد لاسويل H. Lasweell من أشهر علماء السياسة الذين حللوا أثر الدوافع الذاتية على السلوك السياسي، فقد أوضح أن الدافع الرئيسي للنشاط السياسي للفرد هو الإحساس بعدم الأمان العاطفي و افتقاد احترام الذات، فالفرد يحاول تغطية هذا النقص عن طريق السعي إلى القوة[3].

إن التطرق لهذه الآراء و الإشارة إليها هو محاولة لتوضيح الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه فكرة ربط السلوكات النزاعية بالطبيعة البشرية، وإبراز الأساس الذي منح للفرد أهمية في تحليل السلوك السياسي ،وجعل من القائد ،من خلال بيئته النفسية ونسقه العقيدي، محو للتحليل لدى اتجاهات علمـــية معاصرة ، ورغم أن آراء هؤلاء الفلاسفة تبدو بسيطة وغير مؤسسّة على مناهج علمية، إلا أنها تعبر بشكل من الأشكال عن البدايات الفكرية الأولى التي عنيت بظاهرة النزاع قبل بروز تيارات علمية حلّلت الظاهرة النزاعية ودور القائد في العملية السياسية تحليلا علميا، وفي هذا الصدد سنشير إلى اجتهادات علم النفس، والتأكيدات الإمبريقية التي دعمّت أهمية هذا المستوى التحليلي.

2- إسهامات النظريات البسيكولوجية :

يحتل المدخل البسيكولوجي مكانا بارزا بين مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل ظاهرة النزاع الدولي، حيث يؤمن أنصار هذه النظرية بقدراتها التفسيرية اعتمادا على العوامل البسيكولوجية، فالمشاعر العدوانية، السلوك التعويضي، الإحباط، والرغبة في السيطرة كلّها عوامل تساعد على فهم وتفسير النزاعات والحروب.

---

1 - نفس المرجع، ص ص 305-306 .

2 - نفس المرجع، ص ص 306-307 .

3 - محمد السيد سليم، مرجع سابق ،ص 385.

إن علماء النفس يركزون في تفسيرهم للدوافع المحركة لعملية التراع على المستوى الدولي على ما يسمونه بترعة الإنسان للتدمير، وهي نزعة تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلّط، حيث تعتبر الحروب والتراعات وسيلة مثلى لتحقيقها[1].

إن المفهوم الرئيسي الذي يعد أساس البناء النظري في هذه النظريات هو العدوان، الذي يعبّر عن دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى والضرر بفرد أو بشيء آخر[2]، ولتفسير الترعة العدوانية نستطيع أن نميز ثلاثة اتجاهات هامة في علم النفس:

- ***الإتجاه االأول*** : يعتبر أن العدوانية هي أساسا غريزية ،وأبرز من عبّر عن هذا الاتجاه سغموند فرويد S.Freud ،الذي يرى أن العدوانية تولد مع الإنسان، وهذا ما يفسر ميله للتراعات التي تساعده على التعبير عن الطاقة العدوانية غير الواعية في داخله، وهذا ما ذهب إليه كونرادا لورنز K. Loronzحيث يرى أن أكثر الناس - بغض النظر عن وضعهم في المجتمع – يملكون في دواخلهم دوافع عدوانية تظهر في تصرفاهم وسلوكاهم، فالعدوانية حسبه نوع من غريزة الحفاظ على الذات[3].

الإتجاه الثاني : يرى أن العدوانية تكتسب، فالميولات العدوانية للقادة تفسرّها الوسائل التعليمية المستخدمة، وأساليب التنشئة الأسرية ، وهو الرأي الذي يدافع عنه علماء النفس الإجتماعي.

الاتجاه الثالث : يرجع العدوانية إلى الإحباط واليأس الذي قد يكون فرديا أو جماعيا، والإحباط عند القادة يمكن أن يؤدي إلى نزاع أو إشعال حرب، فالسلوكات العدوانية حسب هذا الاتجاه ليست غريزيّة، ولكنها تثور تحت أسباب معينة كالإحباط الذي يعكس الفشل في عدم تحقيق هدف يسعى إليه الفرد، فالفشل يخلق إحباطا يؤدي إلى سلوكات عدوانية، وهذا ماعبّر عنه بوضوح كل من دولر و دوب Doller - Dopp اللذين يريان أن العدوان مترتب عن الإحباط، وأن " حدوث ظاهرة العدوان تدل دائما على وجود إحباط، كما أن وجود الإحباط يؤدي دائما إلى العدوان"[4].

لا يمكن تجاهل إسهامات علم النفس في تزويدنا بمفاهيم يمكن توظيفها في محاولة تفسير السلوك التراعي رغم صعوبة نقل الكثير من هذه الأفكار من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، حيث عجزت هذه التفسيرات في أن تدلنا كيف تترجم هذه العوامل الإنسانية إلى نزاع عنيف ينخرط فيه الجميع بغض

---

1 - محمد نصر مهنا، **خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية**، القاهرة، مكتبة غريب، ب. ت، ن،ص 11.

2 - جيمس دورتي، روبرث بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع 1985، ص 180.

3- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 309 .

4- جيمس دورتي،، روبرث بالستغراف، مرجع سابق ص 207 .

النظر عن طبيعتهم الفردية، ويؤدي الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماما[1]، كما أن هذه التفسيرات أهملت في- حدود اطلاعنا- وباعتمادها فقط على الجانب البسيكولوجي دور إيديولوجية القائد واهتماماته، وصوره وإدركاته للعالم الخارجي، الأمر الذي يعطي قيمة للتحليل السياسي الذي يولي أهمية بالغة لهذه العوامل. ومع ذلك فإن أهمّية التركيبة البسيكولوجية والدوافع الذاتية أُثبتت في الكثير من الدراسات الإمبريقية التي أشار إليها محمد السيد سليم* .

إن السؤال الذي يواجه الباحث أثناء عرضه لهذه الأفكار المبنية على تحليل جزئي قائم على الفرد كوحدة تحليل رئيسية هو: إلى أي مدى يمكن لهذه النظرة أن تفسر لنا النزاعات بين الدول ؟. ولأن النزاعات الدولية ذات طبيعة معقدة فإن التركيز على العوامل البسيكولوجية في تفسير توجهات نزاعية دولية يقدم لنا تفسيرات قاصرة، رغم تأكيد بعض الدراسات على أهمية هذا الجانب وتبني نظريات علمية (نظرية صنع القرار، ومقترب القيادة السياسية) لهذا النهج الجزئي في التفسير، ومع ذلك فإن السؤال حول قدرة وأهمية العوامل البسيكولوجية ومكانتها بين العوامل الأخرى يبقى مطروحا .

ثانيا : الدولة كوحدة تحليل .

تمثل المدرسة الواقعية أهم توجه نظري اعتمد على الدولة كوحدة تحليل رئيسية في العلاقات الـــدولية، غير أن تبني الدولة كوحدة تحليل لفهم مصادر النزاعات الدولية أدّى ببعض الباحثين إلى الاكتفاء فقط بما قدمته النظرية الواقعية، في حين أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول(عدوانية أو مسالمة) طبيعة أنظمتها السياسة(ديمقراطية أو دكتاتورية)وتأثير موقعها الجغرافي أي البحث عن تأثير عوامل موجودة داخل الدولة؛أنظمتها ؛مؤسساتها ونخبها ،وليس فقط النظر إليها كوحدة متميزة تواجه العالم الخارجي ككتلة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي

1- نفس المرجع السابق، ص 196.

*- أشار محمد السيد سليم إلى دراسات كل من الكسندرجورج وجوليت جورج، وكيف أثرت طفولة الرئيس الأمريكي ولسن على ممارساته السياسية التي تميزت بالاندفاع نحو القوة، وفرض الإرادة الذاتية وعدم قبول سلطة فوق سلطته،

إضافة إلى دراسة فاتيكيوتيسر لطفولة جمال عبد الناصر، حيث أن عدم إحساسه بالأمان في طفولته، أنتج لديه ميلا للشك في الآخرين وتبني سياسات تنطوي على تأكيد الكرامة واحترام الذات، كما تطرق إلى دراسة مار جريت هيرمان وتأثير مدى الإحساس بالأمن، على السلوك التصويتي لإعطاء الكونجرس الأمريكي على السياسة الخارجية، أشار أيضا إلى نتائج دراسة لويدا يتردج ل36 قائدا سياسيا أمريكيا، حيث أن القادة الذين يميلون إلى السيطرة هم الذين يدافعون عن سياسات خارجية تنطوي على استعمال العنف العسكري، وأخيرا صاغ نتائج دراسة أثبتت أن الرؤساء الأمريكيين الذين يميلون للدخول في حروب هم القادة الذين يتميزون بتعاظم الدافع نحو القوة، للتفصيل أنظر:

محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص،385-387.

إليها أو الفاعلين المشكلين لها، وهذا ما سيدفعنا إلى التطرق إلى التفسيرات التي تعطي أهمية للعامل الجغرافي وتأثير اختلاف طبيعة النظام السياسي، بالإضـــافة إلى التفـــسيرات الواقعية لظـــاهرة التراعات الدولية .

التفسيرات الواقعية للتراعات الدولية :

إن التفسيرات الواقعية للتراعات الدولية قائمة على الفرضية التالية:

كلما زادت الخلافات حول المصالح كلما زادت حدة التراعات.

تؤكد المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية يحكمها البعد التراعي أساسا، والتاريخ يثبت مدى لجوء الدول إلى الحروب والتراعات العنيفة التي ثبت أنها الملامح والمظاهر الدائمة لطبيعة العلاقـــات بين الدول، وتؤكد أيضا على الطابع السيادي وغياب سلطة شرعية قادرة على التحكم في التراعات المصلحية بين الدول المدفوعة لتحريك جميع مواردها خدمة لأهدافها وضمانا لأمنها(1). إن الفرضية السابقة تجد لها تعبيرات قوية في هذه القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من أجل القوة، أين تهتم الدولة بأمنها الذاتي بعيدا عن أمن الآخرين، لتحقيق مصلحتها المعبر عنها بالقوة،و هذا ما يؤكده هانس مورغانثو H.Morgenthau بقولـــه : " إن المرجـــع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحدّدة بناءا على القـــوة "(2)، فالمصلحة هي القـــوة وهـــي لاتفترض التناسق أو السلام العالمي، بل على العكس تفترض صراعا مستمرا أو تهديدا مستمرا بالدخول في حـــرب، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه، فكل ما تريد الدولة أن تفعله، لمحاولة تجنب الحرب ،هو تحقيق توازن القوة مع الدول الأخرى لكي لا يستطيع أي طرف أن يحقق السيطرة الكلية. ولهذا يعتبر مفهوم توازن القوى Balance of Power الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الإستقرار وتسوية الخلافات الدولية(3).

إن التراعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى(4)،وبما أن إمكانية انسجام المصالح بين الدول ،حسب الطرح الواقعي غير ممكنة، ومع غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لإدارة وتسوية العلاقات مع الآخرين، فإن احتمالات اهتمام الدولة بأمن الآخرين غير واردة، ولهذا فإن الأمن يعتبر الأولوية الملزمة لأي دولة، وهو ينصب على البحث عـــن

1- Pierre de Senarclens, Op,cit. , p. 27 .

2- Jean -Jaques Roche, **Théories des relations internationales**,Paris, 5eme éditions, Montchrestien,2004, p.33.

3- Idem.

4 - محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، مرجع سابق، ص 7 .

"الحماية الذاتية" أو " الاعتماد على الذات" في مواجهة العالم، إن سعي الدول لتحقيق أمنها بمفردها قد يؤثر مباشرة في أمن الآخرين، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الاستعدادات العسكرية للآخرين، وهل هي مصممة خصيصا للدفاع الذاتي أم أنها تمثل جزءا من الخيار العدواني، مما يــــؤدي -كرد فعل- إلى اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسر على أنها عدوانية ، وهذا ما يسمى بالمأزق الأمني " Dilemme de sécurité" * كما حلّله كتّاب مثل روبرث جارفي Robert Jervis.[1]

إن هدف إطارنا النظري ليس الدخول في مناقشات أو حوارات نظرية، وإنما عرض مختلف الأفكار التي يمكن أن تساعدنا في مسار الدراسة ككل، ولهذا لن ندّعي القدرة على الإجابة على كل الأسئلة التي تطرح، ولا على تقديم كل ما ورد في الأدب النظري للنزاعات الدولية، بل حاولنا فقط انتقاء التفسيرات التي نراها مهمة لخدمة أهداف البحث، الأمر الذي دفعنا إلى إهمال بعض الطروحات الأخرى(مثل الطرح الماركسي، والمصدر الديمغرافي...)، وفي المقابل نحاول التطرق إلى مداخل أخرى نراها مهمة، مثل المدخل الجيوبوليتكي.

المدخل الجيوبوليتكي والنزاعات بين الدول:

يشير هذا المدخل إلى وجود العلاقة بين موقع الدولة ومساحتها وسلوكاتها النزاعية، كما يؤكد دور الحدود في إثارة النزاعات. فالمدخل الجيوبوليتيكي يركّز على دور الخصائص الجغرافية في توجيه سلوكات الفاعلين الدوليين[2]، ودور العامل الجغرافي كمصدر محتمل للنزاعات يدخل في إطار فكرة دور التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين دولتين لوجود مصادر موضوعية للنزاع بينها[3]

* فكرة المأزق الأمن طرحها لأول مرة في بداية الخمسينات John Herz، وطورها Arnold Wolfers، تشير إلى التناقض الذي يعتري كل سياسة دفاعية، مؤكدا على أن زيادة القوة لاتؤدي إلى الامن، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية بزيادة لاثقة دول الجوار، الذين قد يحسون بالتهديد بسبب هذه الزيادة في الوسائل والترتيبات الدفاعية، فمجهودات الدولة " أ " لتحسين أمنها، قد يفهم أنه متجه لإضعاف أمن الدولة " ب " التي بدورها باعادة التسلح تهدد أمن الدولة " أ " وبالتالي الدولة " ب" دفعت أو أجبرت على تبني سياسة هجومية (بالإعتماد على أسلحة جديدة، والبحث عن حلفاء، وتحسين أنظمتها الدفاعية ...) للمزيد من التفصيل في هذه النقطة، والإفتراضات الأساسية للواقعية الدفاعية أنظر:
J.J.Roche ,op,cit,pp.62-63

أنظر أيضا:

John Baylis. **International and global security in the post cold war era**.inJohn Baylis.Smit,**globalisation in world politics**,oxford addition ,2 nd ed.2002.pp.281-306.

1 -Pierre de Senerclens, op. cit., p.156.

2 -J-J Roche, op,cit,p.36.

3-كمال حماد،**النزاعات الدولية:دراسة قانونبة دولية في علم النزاعات**،القاهرة،الدار الوطنية للدراسة و النشر و التوزيع،1988،ص31.

فالجوار الجغرافي يسهل تحريك هذه المصادر على نحو لم يكن ممكنا لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين جغرافيا.[1] وفي هذه الإطار توجد عدة فرضيات تؤسّس لهذه العلاقة الموجودة بين القرب الجغرافي والسلوك النزاعي:

- التلاصق الجغرافي يزيد من احتمالات حدوث نزاعات بين الدول .
- والنزاع بين الدول المتلاصقة جغرافيا أشد درجة وأكثر انتشارا منه بين الدول المتباعدة.[2]

إن أراء الكثير من المفكرين تؤكد على هذه العلاقة، حيث كتب كوتيليا kautilia في القرن الرابع" أن نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي أعداء طبيعيين"، ويرى فريد يرك شومان F.Shcumanأن " كل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها، والقرب الجغرافي يغذي التنافس في السيطرة على مناطق الحدود التي ما إن يتم السيطرة عليها حتى تعطي المسيطر تفوقا في القوة على جيرانه"[3] . كما أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها، وذلك للأسباب التالية:

- أن هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف واحد أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له مزيّة عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة.
- قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعة أو معدنية .
- تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية .
- قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية[4] .

إن أهمية هذا المدخل ،في تفعيل التوجهات النزاعية بين الدول، يندرج ضمن توجه نظري معروف في السياسة الخارجية، يحاول تفسير سلوكات الدول انطلاقا من " المسافة الدولية"، والذي يعني أن المسافة النسبية بين الوحدات الدولية والوحدات الأخرى تؤثر في سياسة تلك الوحدة، والمسافة النسبية تشمل بالإضافة إلى المسافة الجغرافية، المسافة الثقافية أو الإقتصادية أو العسكرية، ويطلق الدارسون على هذا التفسير للسياسة الخارجية اسم "نظرية المحيط Field theory "[5]

---

1 - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 164 .

2 - نفس المرجع، ص 165 .

3 - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 308 .

4- جيفرى كيمب، جريمي برسيمان، نقطة اللاعودة: **الصراع الحضاري من أجل السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة رضا خليفة وتوفيق علي منصور، القاهرة، مؤسسةالأهرام، 1999، ص ص 43، 44 .

5 - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 307.

يقدم هذا المدخل منهجا مهما في تفسير الكثير من النزاعات التي يكون موضوعها إقليما جغرافيا معينا، خاصة إذا كان يحضى بأهمية اقتصادية أو إستراتيجية لأحد أطراف النزاع، الأمر الذي يزيد من أهمية القرب الجغرافي ،الذي يسهل فهم حالات نزاعية حول أراض بالغة الأهمية، رغم أن الكثير من الباحثين يعتبرون أن القرب الجغرافي عاملا مساعدا في إتباع سياسات تعاونية، ولهذا فإن القرب الجغرافي يبرز كعامل مساعد في زيادة احتمالات الدخول في نزاعات بين دول تملك على مصادر نزاعية أخرى مثل الاختلافات الأيديولوجية واختلاف طبيعة الأنظمة.

تأثير اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية على الدخول في نزاعات :

يتفق الباحثون على أن طبيعة الأنظمة السياسية تؤثر على السياسة العامة التي تنتهجها أية دولة، حيث ينظر إلى الأنظمة الشمولية على أنها مصدر من مصادر النزاعات الدولية، بل وأنها وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي[1]، في حين أن الدول الديمقراطية تمثل مصدرا للسلام العالمي كون الديمقراطيات لا تدخل في حروب مع بعضها البعض، كما تملك قدرة كبيرة على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، وأن الديمقراطية من أحسن الآليات لترقية الأمن الدولي، وهذا ما يعرف بالسلام الديمقراطي La pax démocratica * .

لكن إلى أي حد يمكن أن يؤدي الاختلاف في طبيعة الأنظمة بين دولتين أو أكثر إلى الدخول في سلوكات نزاعية؟. إن الاختلاف يعبر خاصة عن التباين الاديولوجي، وفقدان التجانس في النظرة الى الأمور الإقليمية والدولية، فالاختلاف في طبيعة الأنظمة حسب بعض الدراسات** يزيد من احتمالات الدخول في نزاعات، حيث أن طبيعة الأنظمة وأساسها الإيديولوجي يحدد مواقفها، اتجاهاتها ونظرتها

1- محمد نصر منها، خلدون ناجي معروف، مرجع سابق، ص 13.

* الأبحاث حول هذا الموضوع بدأها كل من Small Melvin, ، و David Singer سنة 1976، وطورها ميشال دويل Michael Doyle سنة 1983، متأثرين بما جاء في كتاب لمانويل كانط E.Kant المعنون ب" السلام الدائم Perpetual peace، حيث أشار Doyle أن عملية التمثيل الديمقراطي والإلتزام بإحترام حقوق الإنسان، يؤدي إلى إتساع دائرة التوجهات السلمية في سلوك الدول ويشكل ما يعرف" بتاج السلام" Peace prone" وعلى العكس غياب هذه التوجهات في الدول غير الذيمقراطية يؤدي إلى تشكيل مايعرف ب" تاج الحرب" war prone" للمزيد من التفصيل أنظر:

-John Baylis,op.cit ,p.205 .
- J.J Rocke, op.cit ,pp 94-95.

** ركزت دراسة أحمد يوسف أحمد حول الصراعات العربية العربية، على هذا المصدر بشكل أساسي (أنظر الصفحة 23) كما أشار عبد القادر محمودي في نتائج دراسته الى دور العامل الإديولوجي في إثارة النزاعات العربية العربية،مرجع سابق ، ص586.

للعالم الخارجي، مما يزيد من احتمالات التضارب، ويزيد من امكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالنسبة لنظام آخر يختلف عنه، كما هي حالة العلاقة بين نظام ثوري ونظام محافظ.[1]

لقد حاولنا في هذا الجزء من الدراسة عرض أهم التصورات التي قدمت تفسيرات لأسباب النزاعات الدولية من زاوية تحليل تركز على الفرد والدولة، إن هذا لا يعني أن الباحث قدم عرضا مفصلا لكل الكتابات الموجودة، فالباحث حاول تقديم عرض مبسط يساعد على فهم أهمية المصادر المذكورة، دون الدخول في قراءات نقدية صارمة، ولا الدخول في حوارات نظرية، لأن الهدف ليس محاولة تقييم هذه التصورات من زاوية نقدية، وإنما تقديمها فقط بالشكل الذي يسمح بتوظيفها خلال المسار البحثي. من هذا المنطلق سنحاول في الخطوة التالية من البحث، التطرق إلى مستوى آخر من التفسير، قائم على مستويات تحليل تركز على متغيرات خارجية : النظام الدولي و النظام الإقليمي .

المطلب الثاني: مستويات التحليل الخارجية للنزاعات الدولية .

يهتم هذا المستوى من الدراسة بتأثير طبيعة النظام الدولي على سلوكيات الدولة، وبالنظم الفرعية الإقليمية و النزاعات .

طبيعة النظام الدولي وسلوكات الدول :

ينطلق مستوى التحليل القائم على النظام الدولي من دراسة نمط التفاعلات بين الدول بدلا من التركيز على سلوكية وحدة سياسية فريدة، فأنصار هذا المنهج يهتمون بشكل أساسي بالقدرات التفسيرية النسقية، ويهملون التفسيرات الداخلية وتأثيرها على سلوكيات الدول، ذلك أنهم يفصلون بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أي الاهتمام بشبكة التفاعلات وإعطاء الأولوية للضغوطات والتأثيرات التي تمارس على الفاعلين(الدول) من طرف النظام الدولي والتي تحدد سلوكاتهم وهذا ما يدافع عنه كنيت والتز الذي يرى" أن النظام الدولي يحدد سلوك الفاعلين المشكلين له" [2] ولهذا فان هذا المستوى يلغي ويهمل تأثيرات الأنظمة الداخلية والإيديولوجيات والبيئات الإدراكية للقائد، إنهم يبحثون عن أصول تفسيرية في بنية النظام الدولي، الذي يعنى بالتفاعل الذي يجري خارج نطاق" الصناديق السوداء" بتعبير تشارلز ماكليلند Maccelland [3].

---

1 - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 177 .

2 - J.J Roche, op. cit., p.24

3 - جيمس دورتي، روبرث بالستغراف، مرجع سابق ،ص 119 .

إن هذا يعني أن هذا المستوى التحليلي يبحث عن أصل الحروب والنزاعات داخل بنية النظام الدولي[1]، فكيف تؤثر طبيعة النظام الدولي على سلوكات الدول؟.

يتفق الباحثون في هذا المجال على البنى التحليلية الأساسية في هذا المستوى والقائمة على الإفتراضات التي تؤكد تأثير البنية(الدولية) على السلوك(الوحدة)، يقول مورثون كابلان M . Kablan " إن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسمـــاته الأساسية "[2]، كما يتفقون على أنه يتشكل من مجموعة من الدول في تفاعل مستمر، تحتل مكانا في داخله ولها أدوار معينة.

غير أن دارسي العلاقات الدولية لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للنزاع أكثر من غيرها[3]، حيث ظهرت ثلاث وجهات نظر مختلفة حول هذه العلاقة :

الاتجاه الأول : علاقة نظام تعدد الأقطاب بالنزاعات :

ينطلق هذا الاتجاه من الفرضية الكلاسيكية التي تشيرإلى أن النظام الأكثر أمنا هو القائم على تعدد الأقطاب، فاحتمالات النزاع تنقص كلما كان هناك توجه إلى بناء بنية دولية قائمة على تعدد الأقطاب. يمثل هذا الإتجاه كل من كارل دوتش K. Doutch و دفيد سنجر D. Singer حيث يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميّز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى على أنها تشكل تهديدا لها [4]، إضافة الى أنه يتسم بمرونة تشكيل الأحلاف، ويسهل إحداث التوازن المطلوب لوجود عدة أقطاب، فيقلل بالتالي من عدد النزاعات. إذن فكلما اتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية كلما قلت احتمالات نشوء النزاعات .

الاتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالنزاعات :

يمثل هذا الاتجاه كنيث والتز، الذي يرى أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار، والأقل من حيث النزاعات، انطلاقا من :

1-Pierre de Senarclence,op,cit,p157.

2-جيمس دورتي،روبرث بالتستغراف،مرجع سابق،ص.119

3-نفس المرجع،ص .322

4-محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص 229.

- قدرة الدولتين المهمتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه، تمكنهما من تخفيف أثار استخدام الآخرين للعنف .

- قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.

- يؤكد والتز على أن زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة - في هذا النظام القائم على توازن قوتين رئيسيتين - مهمة بوجودها كدافع ردعي وليس باستعمالها، مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار، فالحرب حسب جبلن Giplan هي عادة نتيجة اللاتوازن في النظام الدولي[1].

إذن كلما ابتعد النظام الدولي عن البنية ثنائية القطبية، كلما زادت احتمالات الحروب[2].

الاتجاه الثالث : علاقة نظام القطب الواحد بالتزاعات :

هذا الاتجاه يمثله مايكل هاس M.Hass الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي، فوجود قطب واحد يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، وقد وجد مايكل هاس في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدءا من عام 1649 أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا[3]. إن الاهتمام بهذا النوع من الأنظمة قد شكل محور التفكير لدى بعض المفكرين الذين يبحثون عن سبل تحقيق السلام، حيث دعا كل من روسو ودانتي إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فيدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض، وهذا ما عبرت عنه المدرسة المثالية بدعوتها الى إقامة حكومة عالمية[4].

لقد تعرضت هذه الاتجاهات للنقد، خاصة الاتجاه الاول والثاني من طرف روزكراس ROSECRACE التي شكّل اتجاها آخر باقتراحه لنموذج يجمع بين الثنائية والتعددية القطبية أطلق عليه اسم " القطبية الثنائية التعددية "[5].

---

1 - Pierre de Senarclens , op,cit.,p.158.

2-أحمد فؤاد أرسلان، مرجع سابق،ص .254

3- محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص .269

4- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص322.

5- جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،مرجع سابق،ص135.

إن النقد الأساسي الذي وجهه للنظام المتعدد الأقطاب - رغم أن هذا النظام يقلل من أهمية أي تغيير في ميزان القوى- يتمثل في زيادة عدم اليقين بمدى الآثار التي ستترتب على ذلك، أما نظام الثنائية فهو محكـــوم بفكـــرة الوفاق الفضفـــاض، فهو نظـــام مبني على دولتين قويتين محكومتين بنزاع صفري.

يقوم نموذج روزكرانس على محاولة الاستفادة من ايجابيات كل نظام " حيث تعمل الدولتان القطبيتان، كمنظمين ضابطين للنزاع في المناطق الخارجة عن حدود كل قطب منهما، في حين تعمل دول القطبية التعددية كوسطاء أو عوازل في النزاع بين القطبين"[1].

وهناك نموذج آخر طوّره أوران يونغ O.YOUNG يهدف إلي إبراز التباين والتعقيد في عملية التداخل بين النظم الفرعية، وتأثير ذلك على الانسجام أو عدم التطابق بين أطراف النظم الفرعية في مختلف المصالح[2]، مما يؤكد على أهمية تحليل طبيعة الأنظمة الفرعية في العلاقات الدولية، وهذا ما سنتطرق له في الخطوة التالية من البحث .

– النظام الدولي الفرعي و النزاعات :

للنظام الدولي الفرعي عدة تسميات منها النظام الإقليمي، النظام الفرعي، النظام الدولي الجزئي، ويعرفه لويس كانتوري L.Cantori و سبيغل S. spiegle " بأنه النظام الذي يتكون من دولتين أوأكثر، متقاربة ومتفاعلة، ولها روابط اثنية لغوية، ثقافية، إجتماعية وتاريخية مشتركة، يساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام تجاهها"[3].

إن نقائص التحليل القائمة على مستوى النـــظام الدولي وصعوبة فهم الكثير من التفاعـــلات الدولية، قد دفعت ببعض المنظرين إلى الاعتماد على مستوى ثان للتحليل في إطار نظرية النظم، والمتمثل في مستوى النظام الدولي الفرعي، القائم على نظام تفاعلات دولية في منطقة أو إقليم محدد، تجمع بين أعضائه عناصر مشتركة. لقد لجأ المنظرون إلى هذا المفهوم نظرا للمأزق الذي وصل إليه منظرو النظام الدولي في سعيهم لتحقيق السلام[4]، حيث أن التركيز على تأثيرات العلاقات بين الدول من مرجعية قائمة على بنية النظام الدولي لم يعد يقدم إجابات وافية لأسباب النزاعات الدولية، خاصة مع تزايد عدد الدول الذي أصبح رهانا وفاعلا في نفس الوقت في العلاقات الدولية بتعبير ريمون أرون، وهذا مايزيد من تشابكها ويجعل من تركيز التحليل على مستوى النظام الدولي فقط أمرا ينبغي تجاوزه.

1- جيمس دورتي، روبرث بالستغراف، مرجع سابق، ص 135.

2- نفس المرجع، ص 136.

3 - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص 54-55 .

4 - عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص72

إن انتهاء الحرب الباردة ،ونجاح التجربة الأوروبية التكاملية، وبروز الكثير من التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم (والتي جسدت مفهوم الإقليمية الجديدة) مثـــل المنتدى الأسيوي الباســـيفيكـــي (APEC) والسوق الأمريكية الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية Mercosur، قد زاد من أهمية هذا المستوى التحليلي في العلاقات الدولية.

عـــلاقة مستوى التحليل القائم على النظم الفرعية بظاهرة النزاعات الدولية الإقليمية عـــلاقة هـــامة، وتبرز أهميتها من خلال اهتمام الكثير من الباحثين بالمناطق الإقليمية من أجل تحقيق السلام العالمي، إن الوصول إلى هذا الهدف يقتضي بالضرورة دراسة جادة لأسباب النزاعات الإقليمية وإيجاد حلول لها، وهذا ما عبر عنه بروس رسيت بفكرة "السلام على أجزاء" Peace by pieces، ويؤكده جوزيف ناي بفكرة خلق جزر سلام Peace slawb في النظام الدولي، الأمر الذي يجعل من هذا المستوى الجديد في التحليل إطارا هاما من أجل تجاوز التحليلات التقليدية للعلاقات الدولية .

إن النزاعات الإقليمية قد حضيت بقدر كبير من الاهتمام في إطار هذا المسعى، فالمختصون في علم فض النزاعات يؤكدون أن النمط الإقليمي Regional pattern للنزاعات أصبح هو النمط الأكثر أهمية، ومن هنا جاء التمييز بين خصائص النزاع من إقليم لأخر، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تقسم المنـــاطق الإقليمية على أساس أنها مناطق سلام Zones of peace أو مناطق حـــرب Zons of war [1]، فعزل النزاعات الإقليمية عن الإطار الدولي يقلل من الصعوبات التحليلية، ويزيد من إمكانية حصر المتغيرات المؤثرة في النزاع، مما يسهل من عملية فهم هذا النمط التفاعلي السلبي على المستوى الإقليمي.

ويؤكد ريمون أرون أن النزاعات داخل الكتل الإقليمية تتخذ الأشكال التالية :

- نزاعات بين عضوين سبق وأن دخلا في نزاع .
- نزاعات بين أعضاء الكتلة حول رد الفعل الذي ينبغي تجسيده إزاء مبادرة اتخذتها الكتلة أو دولة أخرى.
- نزاعات بين أعضاء الكتلة حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتنظيم الكتلة .
- نزاعات حول مناطق خارج الكتلة لم يحصل اتفاق بين أعضاء الكتلة حول السياسة التي يجب تبنيها إزاءها[2].

1- محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 118 .

2 - عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص 98 . *

إن هذه الخصائص الأربعة يمكن أن نجدها في الكثير من الأقاليم النزاعية، التي بهذا المعنى تساهم في تطوير ديناميكيات النزاع على المستوى الدولي، حيث يؤدي النزاع الإقليمي يؤدي دورا غـــير وظيـــفي، بمعنى أنه يساهم في تعطيل بداية أي مسار تكاملي بين أعضاء الكتلة الإقليمية، على اعتبار أن القواسم المشتركة بين أعضاء أي نظام فرعي تدفع بشكل فعال إلى تبني سياسات تكاملية، كما يساهم أيضا في زيادة المناطق الإقليمية غير الآمنة في المجتمع الدولي، إن هذا الأمر يجعل من الأنظمة الدولية الفرعية إحدى المصادر المفسّرة لهيمنة البعد النزاعي في العلاقات الدولية، فبنية الأنظمة الفرعية هي التي تحدد خاصية أي منطقة إقليمية، فالبنية الآمنة تخلق منطقة سلام، والبنية النزاعية تخلف مناطق حرب .

وكخلاصة لهذا المبحث نشير إلي أن ظاهرة النزاعات الدولية ظاهرة معقدة يصعب دراستـــها وتفسيرها، بالاعتماد على متغيرات معينة وإهمال الأخرى، فكل مستوى تحليلي لمصادر النزاع يشتمل على قدرات تفسيرية مهمة، غير أنها غير كافية لتفسير كل السلوكات النزاعية، فالنزاعات تختلف وتتعدد ولهذا يصعب بناء نظرية عامة وشاملة تستطيع تفسير كل النزاعات الدولية، وعليه فالباحث مدفوع إلى اختيار الأدوات التحليلية المناسبة لطبيعة البحث، فتبني فرضية بحثية أو مستوى تحليلي معين، لا يعني أن ذلك يمثل الإطار الأكثر قدرة على التفسير، ولكن هدف الباحث ينصرف إلى إبراز أهمية اختياراته المنهجية، بإبراز مدى قدرتها التفسيرية في موضوع بحثه، ومادة النزاعات تمدنا بالعديد من الافتراضات أو النماذج الشهيرة في دراسة النزاعات الدولية، والتي سنحاول التطرق إلى نموذجين منها لم نشر لهما في هذا المبحث، حيث فضلنا التطرق لهما بالتفصيل في مبحث منفصل، فالمرحلة الأخيرة لهذا الفصل النظري اختارها الباحث لتقديم فرضية شهيرة في دراسة النزاعات الدولية، وهي فرضية تثير الكثير من الجدل، إضافة إلى التطرق إلى نظرية - نموذج- مهمة تساعد في تحليل النزاعات الدولية، دلك أن النموذجان النظريان يساعدان في تقديم أدوات تحليلية مهمة تسهل عملية تجاوز الصعوبات التي طرحها هذا المبحث القائم على نهج مستويات التحليل،وعليه سنتطرق إلى الفرضية القائمة على ربط البيئة الداخلية بالسلوكات النزاعية الخارجية، كما سنقديم أيضا مساهمات نظرية المباريات في تحليل النزاعات الدولية.

المبحث الثالث :

نماذج نظرية في :

تحليل النزاعات الدولية

كما لاحظنا في المبحث الثاني فإنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين في مجال العلاقات الدولية حول تحديد الأهمية النسبية للعوامل والمتغيرات المختلفة التي يمكن أن يكون لها الأفضلية المطلقة في تفسير وتحليل النزاعات الدولية، حيث يصعب تقديم تفسيرعام لأسباب حدوث النزاعات بين الدول لتعدد الأسباب والمصادر النزاعية، ولاختلاف الظاهرة النزاعية من حالة إلى أخرى، حيث لاحظنا وجود تفسيرات تنطلق من البيئة النفسية للقادة كأساس تحليلي يفسر النزاعات من هذا المنطلق، ولاحظنا أيضا التفسيرات القائمة على اعتبار أن النزاعات الدولية هي نتيجة بحث الدولة المستمر عن القوة والأمن بما يتناسب ومصلحتها، وأن النزاعات أيضا هي نتائج التفاعلات الدولية، وأنها انعكاس لطبيعة بنية النظام الدولي.

إن الباحثين ومع اقتناعهم بأن النزاعات الدولية تجد تفسيرات لها في عدد كبير من المتغيرات، إلا أنهم يركزون في دراساتهم على أحد أو بعض المتغيرات دون أخرى*، ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى إحدى أشهر الفرضيات التي تستعمل كإطار نظري توجيهي في تحديد أسباب النزاعات، وهي قائمة على أساس ربط النزاعات الخارجية بالنزاعات الداخلية، أي أن السلوك النزاعي الخارجي هو محصلة وانعكاس لحالة نزاعية داخلية، وهي فرضية نزاعية صرفة تساهم في مساعدة الباحث على تجاوز الثراء الموجود في الأدب النظري النزاعي، وتقلص من حدود الاهتمام المفرط بما قدمه نهج مستويات التحليل، كما سنتطرق أيضا إلى نظرية المباريات، والتي تستعمل كثيرا في دراسة النزاعات الدولية، وهي لا تبحث عن مصادر النزاعات وإنما تتجاوز ذلك إلي دراسة مواقف السياسة الخارجية التي يغلب عليها الطابع النزاعي، حيث تهدف إلى ترشيد متخذ القرار للمفاضلة بين الاختيارات والبدائل المتاحة.[1]

إن الثراء الذي يميز الدراسات المتعلقة بظاهرة النزاع، وتعدّد المدارس والتوجهات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة هو الذي أدّى إلى صياغة المبحث بالاعتماد على مصطلح" نماذج" هذا ما يعني أن الباحث قام بعملية انتقاء أو استخراج لنموذجين من بين عدد هائل من التفسيرات والتوجيهات النظـــرية العـــديدة، والتي أشار إلى الكثير منها في المبحث السابق .

المطلب الأول : فرضية الربط بين النزاعات الداخلية * والنزاعات الخارجية .

---

*هناك دراسات وصفية تحليلية يكون الهدف منها وصف خصائص النزاع على أن تعتمد على بعض المقترحات المستمدة من الأدب النظري للعلاقات الدولية يركز فيها الباحث على دراسة الاستمرارية والتغيير في بعض المتغيرات المتعلقة بالنزاع، وهناك دراسات تركز على اختبار الفروض، وهي التي تلك الدراسات التي تتناول اختيار فروض مستمدة من الأدب النظري حول علاقات السببية بين متغيرين أو أكثر أنظر: ودودة بدران، الصراع العربي الإسرائيلي في البحوث الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عدد 187 جانفي 1987 ص ص 8 إلى 21 .

إن الأساس الذي تبنى عليه هذه الفرضية هو أن زيادة وضعيات اللااستقرار داخل الدول يؤدي إلى محاولة الأنظمة السياسية تخفيض الضغط الناشئ من تلك الوضعيات، بافتعال نزاعات خارجية من شأنها توجيه اهتمام الرأي العام إلى العدو الخارجي، وإعادة تحقيق الانسجام والتماسك الداخلي[1]، وبالتالي كلّما زادت وضعية اللااستقرار الداخلية زادت صرامة تبني سلوك نزاعي خارجي .

إن هذه الفرضية تجد لها جذورا تاريخية، حيث كانت الحروب والنزاعات والقيام بغزو خارجي من الوسائل الفعّالة في الحفاظ على التضامن القبلي، وإعادة التماسك إلى القبيلة التي تعيش انقسامات، وهذا ما عبّر عنه جون بودان بقوله أن "الحرب تساهم في الوحدة الداخلية للدولة"، وما دعمّه ميكيافيلي بتأكيده على دور العدو الخارجي في الحفاظ على الدولة، بخلق قضية مشتركة عند الشعب[2]، وتصب آراء المؤرخين في هذا الاتجاه عندما يفسرون قرار الإمبراطور نابليون الثالث بالدخول في حرب مع بروسيا عام 1870 نتيجة لتفاقم المشكلات الداخلية، مما دفعه إلى البحث عن انتصار خارجي يشغل الفرنسين عن الاهتمام بالأوضاع السيئة في الداخل، وأيضا ما ذهب إليه المؤرخ الألماني "ايكهارت" حين رأى أن فشل النظام السياسي الألماني في التكّيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ألمانيا سنة 1914 أدّى إلى إتباع سياسة خارجية عدوانية، كـــأداة لتخفيض حـــدّة المشكلات الاجتماعية الناشئة [3].

ولكن رغم قدم هذه الفرضية تاريخيا إلا أنها لم تحض بالاهتمام العلمي الكافي، واختيار مدى قدرتها على جعل البيئة الداخلية كأحد مصادر النزاعات الدولية، وذلك راجع بالأساس إلى سيطرة الأفكار المستوحاة من الطرح الواقعي على عملية التنظيرفي العلاقات الدولية، وبالتالي هيمنته على الأدبيات السائدة طوال فترة التنظير بتركيزها على تأثير الدوافع النسقية على سلوك الدولة، فسلوك الدولة ينظر إليه فقط منخلال التوجه الكلي للنظام الدولي ، الأمر الذي أدى إلى الفصل أكاديميا بين دراسة السلوك

---

* يؤشر إلى النزاعات الداخلية بوجود: الاضطرابات، التمردات، أحداث الشغب، الإضطرابات، الإغتيالات، محاولات الإغتيالات، الإنقلابات، محاولات الإنقلابات... وهي مؤشرات إجرائية تشير إلى حالات العنف التي يمارسها المواطنون أو المعارضة، وهو مايقصد به بالعنف غير الرسمي في مقابل العنف الرسمي الذي يمكن أن يمارسه النظام من خلال العديد من القنوات، والذي يؤشرله عادة من خلال الإعتقالات الموجهة ضد المواطنين أو أعضاء من المعارضة أو أمر بالسجن خاصة حول قضايا سياسية، استخدام قوات الأمن لموجهة أحداث العنف غير الرسمي... للمزيد حول هذه النقطة أنظر دراسة:

حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 .

1-محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 179 .

2 - ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق، ص 313.

3- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 179.

السياسي الدولي والسلوك السياسي الداخلي، لإختلاف السلوكين ، كون صناع القرار لا يتأثرون بالأزمات الداخلية مثلا، مثل تأثرهم بالواقع الموضوعي وبمصلحة بلادهم القومية.

إن بروز التيار السلوكي*، وأخذه مكانا علميّا بارزا في الدراسات الدولية ، قد أعطى الكثير من الحركية العلمية الصارمة منهجيا، وساعد على اختبار الكثير من الفروض كميّا ،وإدخال مفاهيـــم جديدة في التحليـــل** ،كما أدّى إلى بنـــاء نمـــاذج تفسيريـــة*** ،وحاول السمو ببعض الافتراضات المعروفة إلى مرحلة النظرية، ومنها هذه الفرضية، التي اتخذت لها مكانا علميا بتوسيع افتراضاتها، وبرزت باسم علمي يعرف بسياسة الربط Linkage politic والتي قدمها لأول مرة جيمس روزنو، حيث يدخل ضمن بناءاتها تأثير البيئة الداخلية على البيئة الدولية وتقديمهما كنسقين في تفاعل مستمر[1] .

* حل بروز التيار السلوكي والنقد الذي وجهه للمناهج التقليدية، إضافة إلى الإتجاهات الأساسية التي ميزت العلاقات الدولية في مرحلتها السلوكية، أنظر جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 367 إلى 387 .
وحوول تطور منهجية دراسة العلاقات الدولية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، أنظر ودودة بدران، مرجع سابق، ص 8 إلى 2

** لقد أدخل السلوكيون مصطلحات جديدة الى حقل الدراسات السياسية، من مثل مفهوم النظام، القرار، السلوك، الحدود، والبيئة، كما عملوا على إغناء حقل الدراسات السياسية بإقترابات جديدة، وأدوات بحث عديدة إستعاروها من الحقول المعرفية الأخرى خصوصا وأن السلوكية تركز على التعاون بين حقول العلوم الاجتماعية المختلفة، أنظر: محمد شلبي، مرجع سابق، ص 128 .

*** إن الموجة السلوكية قد أدت إلى بروز العديد من النماذج المهمة في دراسة العلاقات الدولية، نذكر منها في ميدان السباق نحو التسلح ، عمل لويس ريشاردسون Lewis F. Richardson الذي قدم نموذج للفعل ورد الفعل، يسمّى(منظور ريشاردسون Perspective de Richardson، وذلك في عمله" الأسلحة واللاأمن" Arms and insecurity، حيث فسر التسابق نحو التسلح بخوف كل خصم من التفوق الذي قد يحصل عليه الخصم الاخر، ايضا قدم جيمس روزنو J. Rosenau، سياسات الربط Linkage politics، في محاولة لدراسة علاقات التأثير المتبادلة بين السياسة الداخلية والسياسية الخارجية، كما إهتم قراهام السيون G. Allison بالميكانزمات البيروقراطية وتأثير الإستراتيجيات الإدارية والمستشارين على عملية ضع القرار في عمله الشهير جوهر القرار، تفسير أزمة كوبا، The essence of Decision : Explaining the cuba crisis، للمزيد أنظر J-J Roche. op.cit , pp.86-87

1- Abdelkrim Kibeche, **conflict and cooperation in north africa(likage perspective)**, sumited for the degree of PHD in the partement of politics university of Lankaster. 1985.p.37 .

إن هذا الأمر قد جعل هذه الفرضية الربطية تحضى بمـــكانة مهمة ضمن الدراسات المتعلقة بالتزاعـــات*، رغم أن مفهوم أو منظور سياسات الربط Linkage politics يتعدى فكرة ربط السلوك التزاعي الخارجي بالبيئة الداخلية، فهو أشمل من هذا، إلا أنه يتضمن فكرة الدفاع على هذه الفرضية باعتبار أن مفهوم الربط Linkage هو وحدة التحليل الأساسية في هذه المقاربة(1).

فمفهوم الربط مهم جدا في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول، وهذا ما يؤكده جيمس روزنو بقوله:" لا يمكن لأحد أن يفهم ما يحدث في المسارات السياسية الداخلية لأمريكا اللاتينية بدون ربطها بالتواجد الأمريكي، ولا يمكن لأحد أيضا تفسير حركية الحياة السياسية في كل من الهند والباكستان بدون العودة إلى قضية كشمير"[3] .

إن التفسير الأساسي مبني على ربط توجه الدول إلى تبني سلوكات نزاعية خارجية بطبيعة البيئة الداخلية ومكانة النخب ودورهم في إثارة التزاعات الخارجية لتسوية نزاعات داخلية يمكن أن تهدد أمنهم ومكانتهم، وذلك كون الزّعماء الذين لا يشعرون بالأمن نتيجة وجود معارضين أشداء مثلا، أو فشل مشاريعهم التنموية يمكن أن يتورطو في نزاعات خارجية كآلية من آليات إدارة اللااستقرار الداخلي، والحفاظ على قوتهم، وهذا مايشير اليه هاس Hass بقوله : " إن خوف النخب على وضعياتهم في الدولة هو نتاج الاختلافات الإيديولوجية الحادة خاصة إذا تزامنت مع عمليات تصنيع سريعة، وتغير اجتماعي متصاعد، لذلك تلجأ إلى محاولة تحويل الاهتمام إلى القضايا والمشاكل الخارجية"(3) كما ربط روزكرانس بين اللااستقرار الدولي وأمن النخب التي تلجأ إلى تصريف التزاعات الداخلية في شكل

---

*من بين الدراسات التي إهتمت بفرضية الربط بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، ندكر الكتاب الذي يحمل مقاربة الربط السياسي لجيمس روزنو:

James Rosenau, linkage politics, essay on the convergence of the national and international interests, new york, the free press, 1969,352p .

أيضا كتاب جون بورثون:

J.Burton, global conflict, the domestic sources of international crisism, great brithain, Britishlibrary , 1984.194 p.

من الدراسات العلمية الموجودة دراسة عبد الكريم كيبش، حيث طبق(Linkage perspective)على النظام الفرعي لشمال إفريقيا، انظر Abdelkrim Kibeche,conflict and cooperation… op.cit.,441p.

حتى الدراسات العربية صارت تعتمد على هذه الفرضية في دراساتها ندكر مثال، دراسة حسسين توفيق إبراهيم، الذي اعتمد من بين تساؤلات أخرى على مدى تأثير العنف السياسي الداخلي في النظم العربية على سياساتها الخارجية، والصراعات التي تخوضها و وصل إلى نتيجة أن تزايد حدة العنف الداخلية، تزيد من درجة لجوء النظم العربية الى الاستقطاب في سياستها الخارجية، والتحالف مع أطراف أخرى، أنظر: حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 363 .

[1]- J- Rosenau**. Toward the study of national international linkage**, in J.Rosenau, op.cit., p. 45 .

[2]- A.Kibeche.,op.cit.,p38.

[3]- Ibid .,p.40.

نزاعات خارجية من أجل تحقيق استقرار الزعامة، فكلما زادت عدم يقينيه النخب على مكانتهم كلما زادت صرامة تبني سلوك نزاعي خارجي[1].

إن تحقيق الأمن للنخبة الحاكمة عن طريق افتعال نزاع خارجي أو أعداء خارجيين يدخل ضمن آلية جلب الدعم للأنظمة أو تمويل شرعية الأنظمة التي تعاني من فقدان شرعيتها، وهو أيضا آلية تفريغ للضغط الداخلي بتوجيه الرأي العام عن حالات الاضطرابات الداخلية وفشل المشاريع التنموية ووعود تحقيق البرامج. إن هذا السلوك يهدف إلى تحقيق الانسجام الداخلي بالاعتماد على شعارات القومية والإيديولوجية والانتصارات العسكرية، فهو فن في إدارة الشؤون الداخلية، ولكن بعيدا عن متطلبات الأداء السياسي الفعّال المبني على الجودة والتداول، وهنا يقول أكستين Eckstein: "إن تحويل اهتمام الشعب عن المشاكل الداخلية، بالدخول في سلوكات نزاعية خارجية ،يعتبر من أهم الحيل لإدارة شؤون الدولة، فالنجاحات العسكرية تساهم في إعادة انسجام المجتمعات في حين أن الفشل قد يعجل بفكرة الثورة في بعض الحالات"[2].

ففكرة التهديد الخارجي، سواء كان التهديد حقيقيا أو خياليا، يساهم بشكل واضح في تحقيق الانسجام داخل الجماعة، فالتهديد مهّم حتى ولو كان خياليا، لأنه يخدم مصالح النخب، إن الفكرة الرئيسية إذن هي أن المصادر الأساسية للنزاعات ترجع إلى العيوب والنقائص الموجودة داخل أي نظام يعتبر غير آمن رغم عدم وجود تهديد خارجي، إلا أن هناك أسبابا تفسر سبب انتشار المشاكل والاهتمامات الداخلية اتجاه العلاقة بين الاثنيـــن (عدم الأمن الداخلي والتهديد الخارجي[3].

إن هذه العلاقة الربطية بين بيئة داخلية مضطربة و تبني أو تورط الدولة في سلوك نزاعي خارجي توضح أن النخب غير الآمنة تهدف إلى الحفاظ على مكانتها أساسا، وهذا ما أسماه كل من هاس وويثنق Whiting يحفظ الذات Self Preservation ويعتبران أن القادة يتوجهون إلى سلوك نزاعي خارجي رغبة منهم في الدفاع عن أنفسهم ووضعيتهم ضد الداخل أكثر من الأعداء الخارجيين[4].

لقد اتفق المدافعون عن هذه الفرضية على أن النزاعات الخارجية غالبا ما تكون انعكاسا للمشاكل الداخلية غير أنهم أطلقوا على ميكانيزم ربط البيئتين ببعضهما البعض عدة تسميات منها: فرضية التمويل

1-Ibid,p 41.
2-Ibid,p 42.
3-J.Burton,op,cit,p 3.
4-A.Kibeche,conflict and ooperation…op,cit,p42.

Diversionary hypothesis ، فرضية المهرب الخارجي Scapegeot hypothesis [1]، وهناك من أطلق عليها فرضية خلق أعداء خارجيين (كوزرCoser) Creation of extenal enemies أو اسم التخريج externalisation حسب هازلوود Hazelwool [2].

رغم الاتفاق على وجود علاقة بين التزاعات الداخلية والتزاعات الخارجية، إلا أن السؤال حول ما إذا كانت التزاعات الداخلية تؤدي دائما إلى نزاعات خارجية يبقى مشروعا ومهمّا .

لقد قدم روزكرانس حالتين رئيسيتين لا يؤدي فيها اللااستقرار الداخلي إلى نزاعات خارجية: الحالة الأولى: عندما تكون التغيرات ثورية وعميقة بحيث تضعف النظام، وتنتهي بعدم قدرته على التورط في مغامرة خارجية،و هنا يتجه النظام إلى الاقتصار على إدارة الأوضاع الداخلية .

الحالة الثانية: التي لا يؤدي فيها اللاإستقرار الداخلي إلى نزاع خارجي، هي عندما تكون التغيرات غير عميقة ولا سريعة الشيء الذي لا يستدعي الدخول في نزاعات خارجية[3].

إن هذا يعني أن درجة تورط دولة في نزاع خارجي محكوم ومتوقف على مستويات التزاع الداخلي، وهنا يعتمد الدارسون على التمييز بين عدة مستويات لكل من التزاع الداخلي والتزاع الخارجي، وقاموا باختبار العلاقة بين تلك المستويات، حيث يقرّون بوجود علاقة بين مستوى التزاع الداخلي ومدى دخول الدولة في نزاع خارجي، فإذا كانت درجة التزاع الداخلي عنيفة في مستوى وجود انقلابات داخلية فإن قدرة النخبة علي تحويل التزاع الداخلي إلى نزاع خارجي تقل إلى درجة كبيرة، أما في حالة وجود مستوى نزاعي داخلي خفيف مقتصر على الاحتجاج الجماهيري فإن النخبة في هده الحالة يمكنها تحويل هذا الاحتجاج إلى نزاع خارجي[4].

إن الدراسات الميدانية لاتصل إلى تلك الدرجة من الربط بين التزاع الداخلي و التزاع الخارجي، وإن لم تنفه، حيث وصـــل رادولف رومل R. Rummel في دراسة لـــه نشرت عام 1963، بعد أن قـــام بتحليل وربط متغيرات التزاع الداخلي والخارجي في 77 دولة خلال فترة ثلاث سنوات تمتد من

1-محمد السيد سليم،مرجع سابق، ص 179.

2-A.kibeche,conflict and cooperation..,op,cit,p 42.
3-Ibid,p 46.

4- محمد السيد سليم،مرجع سابق، ص180.

1955 إلى 1957، تبين له أن السلوك النزاعي الخارجي غير مرتبط بوجه عام بالسلوك النزاعي الداخلي[1]، غير أنه عاد في دراسة أخرى سنة 1964 وأقرّ بوجود علاقة إيجابية بين النزاعات الداخلية والنزاعات الخارجية، كما وجد ريمون تانتر R. Tantar علاقة إيجابية بسيطة بين النزاع الداخلي والخارجي[2].

غير أن هذه الفرضية تجد لها تعبيرات قوية خاصة في الدول المتخلفة، إذ يعتقد ميشال أوليرى Michael Oleary " أن مفاهيم الربط لها مضامين محددة وصارمة في تفسير سلوك الدول المتخلفة، بحيث أن إرتباط البنية الداخلية والسلوك الخارجي يمكن أن يساعد في تفسير الحركية والتغيرات الحاصلة في هذه الدول"[3].

وهذا ما يؤكده جون كولن J.Collin حينما يقول بقدرة الفرضية على تفسير العلاقة بين اللاانسجام الداخلي والسلوكات النزاعية الخارجية في افريقيا، وهو نفس الرأي الذي ذهب اليه روزكرانس في دراسته للنزاعات في الدول المتخلفة[4] ، خاصة وان هذه الدول الجديدة تعيش حالات اللااستقرار والفوضى الداخلية والضعف الاقتصادي. والسبب الآخر لنجاح هذه الفرضية في الدول المتخلفة والحديثة الاستقلال، هو عدم قدرتها على مسايرة التغيرات الاجتماعية والسياسية السريعة الأمر الذي يؤدي إلى نزاعات تتخلل مسار بناء الدولة، مما يؤدي بالقيادات -وهي عسكرية في أغلب الحالات- إلى محاولة بناء نوع من التضامن وتكسير عزلتها عن الشعب، وهذا ما يؤكده وليام زرتمان Zartman عن حالة استفحال اللاأمـــن في الدول الإفريقية، الأمر الذي جعل التهديد يكون داخليا أكثر مما هو تهديد خارجي[5].

وكخلاصة فإن فرضية ربط النزاعات الداخلية بالنزاعات الخارجية، ورغم الانتقادات التي وجهت إليها إلا أنها تمدنا بتوجيهات نظرية تساعد على تقديم تفسيرات لبعض النزاعات الدولية، خاصة تلك التي تميز دول العالم الثالث المرتبطة بمشاريع بناء الدولة والحفاظ على شرعية الأنظمة الحاكمة، فالدول الحديثة عادة تعيش حالات لاستقرار عنيفة، وبالتوازي تجدها متورطة في نزاع خارجي، وهنا تجد الفرضية مكانا لها خاصة وأنها تنطلق من تجاوز التفسيرات التي تركز على التفاعلات الدولية، حيث أنها مؤسسة

1-جيمس دورتي و روبرث بالتسيغراف، مرجع سابق، ص 262.

2- A.kibeche,conflict and cooperation..,op,cit,p 40.

3-Michael O'leary,linkage between domestic and international politics in inderdeveloped nation,in J.Rosenau, op, cit,p 50.

4- A.kibeche,conflict and cooperation..,op,cit,p 50.

5-Ibid,pp 52-53.

على أن السلوك النزاعي هو محصلة للسلوك الداخلي والمواقف الداخلية للدولة، كمـــا أنها مبنية على أن الأنظمة غيرالمستقرة هي الأكثر تورطا في نزاعات خارجية، وهي حالة الكثير من الدول الحديثة التي تعاني مع البدايات الأولى لبنائها العديد من الاضطرابات العنيفة .

إن هذه الفرضية عبارة عن نموذج لفهم النزاعات الدولية، وهي لا تضمن، أو لا تبحث عن بناء نظرية عامة للتفسير، لأن الظاهرة النزاعية تتميز بالتعقيد وبانتماءاتها لمستويات مختلفة،كما أن أهداف التنظير في العلوم الإجتماعية والإنسانية ليس بناء قوانين عامة بقدر ما هو بحث عن تفسيرات منطقية للظواهر.

المطلب الثاني: دور نظرية المباريات (اللعب) في تحليل النزاعات الدولية .

تعتبر نظرية المباريات أو اللعب Game theory من بين النظريات المطبّقة في تحليل النزاعات الدولية، كما يمكن الاعتماد على تطبيق استخداماتها لتفسير السلوكات الخارجية للدول *، إضافة إلي كونها تستعمل في الدراسات الإستراتيجية. إنها نظرية تهتم بتفسير كيفية اختيار صانع القرار لبديل من البدائل نظريا، وتوجيهه وترشيده لاتخاذ قرار عقلاني ورشيد من الناحية العملية، فهي تعنى ببساطة بدراسة الإستراتيجيات التي يتبناها الأطراف في مواقف النزاع(1)، لذلك فهي نظرية لا تجيب عن الأسئلة المتعلقة بمصادر النزاع وأسبابها، وإنما هي إطار تحليلي يزودنا بتقنيات ومفاهيم لدراسة كيفية صنع القرار في مسائل نزاعية بالأساس، أين يكون أطراف اللعبة متعارضين في أهدافهم وبدائل كل طرف يمكن أن تؤثر على الطرف الأخر.

تاريخيا يعود أصل هذه النظرية الى سنة 1947، ذلك أن الباحثين يجعلون من كتاب جون فون نيومان(عالم رياضي) وأوسكار مورغنسترن(عالم اقتصادي) "نظرية اللعب والسلوك الاقتصادي" الصادر في تلك السنة بمثابة إعلان عن ولادة لهذه النظرية، ونقطة انطلاق لتطويرها(2)، حيث كانت تعنى بالمسائل الاقتصادية**، ثم انتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب والمفاوضات، وصناعة القرارات الداخلية، وفي المنافسات الحزبية، والتحالفات(3).

---

* تدرس هذه النظرية في المقررات الدراسية الجامعية بالجزائر في مقياسين مختلفين: مقياس تحليل السياسة الخارجية، ومقياس تحليل النزاعات الدولية

1- حامد أحمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الاسرائيلي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1984(المقدمة: الصفحة ط) .

2 - عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،ط2،ج5، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1990، ص 47 .

** بسبب أن أصل النظرية يعود إلى العلوم الاقتصادية، حيث تطبق على المنافسة بين الشركات على الاستثمار مثلا، هنـــاك من يطلق عليها إســـم:" النظرية الإقتصادية للسياسة"Théorie économique de la politique أنظر:

Gry Hermet et autres, op.cit .,p .152.

3 - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 168 .

يعرف مارتن شوبيك نظرية اللعب بأنها:"طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع"، ويقول توماس شيلينج أن هذه النظرية "معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الأخر، وهذا يعني التمييز بين ألعاب الإستراتيجية وألعاب الحظ"[1].

إن هذه النظرية في مجال العلاقات الدولية تركز على دراسة سلوكات الدول، وكيفية التعامل مع سياسات الدول والنزاعات الدولية، وتركز على التعامل مع المواقف التي تشتمل على نزاعات وتنظر إليها كما لو كانت مباريات إستراتيجية، بحيث أنها تمكن من حساب الأرباح و الخسائر المتوقعة في أي وضع من الأوضاع التي تشتمل على مخاطر لأنها تطرح أمام اللاعبين (الدول في هذه الحالة) طريقة لحساب أوفر الخيارات والبدائل المتاحة لهم، أي أنها تتيح لهم صياغة قرار عقلاني "[2].

فهي إذن تقوم على نوع من التفسير العقلاني الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، إذ أنها تؤسس تحليلاتها على فرضية عقلانية أطراف اللعبة، وعقلانية قراراتهم. كذلك استخدام السلوك العقلاني حسب أنصار هذه النظرية يسمح بتقديم أحسن تفسير، ولذا فهي تقدم نفسها لنا في إطار الصياغة التالية : "إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز، فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارهم أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضا، وتقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه "[3]، إنها "نظرية لدراسة السلوك العقلاني في مواجهة خصم يرتقب أن يسلك سلوكا عقلانيا أيضا"[4]، ولهذا فهي تقدم على أساس أنها نظرية تهتم بنزاع الإستراتيجيات.

وأهمية نظرية المباريات تكمن في ترشيد صانع القرار في إختيار البديل الأفضل، بتقديمها له تصوّرا عقلانيا ورياضيا يساعده على تقدير السلوك الأفضل تبنيه في مواجهة خصم يفترض فيه أن يلجأ إلى انتهاج السلوك ذاته، فهي تعتبر النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعا بين إستراتيجيات يديرها أطراف أو فاعلون(دول في حالة نزاعات دولية) [5].

ويفترض تحليل نظرية المباريات وجود أربعة عناصر أساسية وهي :

- اللاعبون: فاللاعب هو وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة .

1- جيمس دورتي، روبرث بالستغراف، مرجع سابق، ص 337.

2 - عبد الوهاب الكيالي وأخرون مرجع سابق، ص 472 .

3 - دورتي وبالستغراف، مرجع سابق، ص 337 .

4- Jhon, Harsanyi, Game Theory and the Analysis of international conflict, in J.Rosenau, international politics foreign policy, London, the free pess,1969,p .370

5-محمد شلبي مرجع سابق، ص 168 .

- القواعد: وهي كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث أنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه.

- الإستراتيجية: تحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه النتيجة المراد تحصيلها .

- النتيجة أو المحصلة pay off: وهي ما يحصل عليه اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة، ويعبر عن المحصلة عادة بتعبيررقمي [(1)].

وهناك من يشترط شروطا أكثر عملية لإستخدام هذه النظرية وهي: تسمية اللاعبين، تعيين الخيارات والإستراتيجيات المتاحة لكل منهم، تسمية المحصلات المحتملة، تحديد أفضليات هذه المحصلات بالنسبة لكل لاعب، تحديد التحالفات الممكنة بين لاعب وآخر واحتمالات اتخاذهم قرارات مشتركة وتحديد المعيار العقلاني[(2)].

وعموما تنقسم نظرية المباريات إلى قسمين: المباريات الصفرية والمباريات غير الصفرية.

المباريات الصفرية *Zero Sum Games: نكون أمام هذا الشكل من المباريات حين تكون مصالح أطراف اللعبة متعارضة وغير قابلة للتوفيق، أي أن مصالح الأطراف متعارضة تعارضا تاما"[4]، وبالتالي كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني، ذلك أن الشيء محل التزاع (الهدف الذي يحضى بالاهتمام المشترك للأطراف وهو جوهر مصلحتهم) لا يمكن تقاسمه، وفي هذه الحالة يكون التنافس مطلقا وتقل قنوات الاتصال، حيث أن كل طرف يبحث عن الحد الأقصى للربح وتجنب الحد الأقصى للخسارة،

فإمكانيات التعاون غير موجودة لانعدام مصالح مشتركة يمكن أن تتطور في شكل تعاون [(3)].

/المباريات غير الصفرية** Non zero- Sum Games : حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تماما، ولكن يمكن لكل منها أن يكسب دون أن يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الأخر[(4)]، وفي

1-حامد أحمد هاشم، مرجع سابق(المقدمة، الصفحة ز) .

[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، مرجع سابق ص 471.

* للتفصيل والتمثيل في شكل أرقام وأشكال رياضية أنظر:

Jhon Harsanyi, op.cit., p372

[3-] Idem.

** للتفصيل والأمثلة أنظر :

Ibid.,pp.374-375.

4-محمد شلبي، مرجع سابق، ص 170.

هذه الحالة تكون هناك مصالح مشتركة تنافسية وتعاونية في آن واحد، وبالتالي إمكانية وجود مخرج يرضي طرفي اللعبة.

إن أهمية نظرية المباريات في تحليل التراعات الدولية، تبرز من خلال تزويدنا بإطار تحليلي صارم ودقيق يمكنه أن يفسر لنا العديد من التراعات، خاصة طويلة الأمد. فتوجيهاتها النظرية ،والمفاهيم التي تمثل أساس بناءها، يمكن تطبيقها على واقع السياسة الدولية، خاصة في الحالات التراعية أين يمكن إسقاط بعض النماذج التفسيرية لهذه النظرية عليها، ولهذا يمكن تبنيها كنموذج تحليلي أو إطار تحليلي أكثر من كونها نظرية، لأن النموذج أكثر قابلية للتطبيق في الواقع العملي .

وكخلاصة لهذا الفصل النظري يمكن القول أنه سيكون الخلفية المرافقة لبقية خطوات البحث ذلك أنه أجاب إلى حد ما عن الأسئلة التي كانت تدور في ذهن الباحث، وأزال الغموض الذي كان يسيطر على الموضوع، غير أنه من المهم جدا التوضيح أن الباحث سيستعمل ما يمكن أن يفيده في بقية المسار، لأن إسقاط كل ما جاء في هذا الإطار -على أهميته- أمر صعب جدا، ويتجاوز أهداف هذا العمل أيضا.

الفصـــل الثاني :

النـــزاع الحـــــــدودي
الجزائري - المغربي.
(1972 - 1963)

سنركز جهودنا في هذا الجزء من الدراسة على محاولة الاستفادة من الإطار النظري ، من خلال عملية إسقاط: مفاهيم، مناهج، ونماذج التفسير التي تم التعرض إليها في الفصل الأول لتفسير النزاع الحدودي الجزائري- المغربي، بمعنى أن الإطار النظري سيكون هو المرشد المنهجي والمعرفي، وهو الأداة التي سيعتمدها الباحث في وصف وتفسير الظاهرة محل الدراسة.

و من الضروري أن نشير في البداية إلى:

- أن النزاع الحدودي الجزائري- المغربي يعدّ من أكبر الأشكال المرضية التي ميزت المنطقة المغاربية في بداية الستينات.
- أنه قائم على مطالب إقليمية مغربية اتجاه أراضي جزائرية.
- أنه أفرز نمط ادراكات سلبية أدت إلى تغليب قيم الاختلاف على قيم التقارب، مما أدى إلى بروز النهج النزاعي- كبعد مهم - في علاقات البلدين.
- أن النزاع لم يبق في حالته الكامنة، وإنما تم التعبير عنه بالأساليب العنيفة في شكل حرب محدودة عرفت باسم حرب الرمال.

ومنه فإن بروز النهج النزاعي بدل النهج التعاوني، وتغليب القيم الماديـــة على حساب القيم الرمــــزية، واللجوء إلى العنف بدل الوسائل السلمية للتسوية، كل هدا يعكس بشدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف.

سنحاول- انطلاقا مما سبق- وصف الحالة النزاعية بعرض نشوئها وتطورها، وتفسير هذه الحالة من خلال الإجابة عن السؤال المهم في هذا الفصل : هل النزاع الحدودي المغربي- الجزائري نزاع من أجل تعيين وترسيم الحدود* أم أن له مصادرا وأبعادا أخرى تتجاوز المطالب الإقليمية ؟

ولهذا جاء هذا الفصل مقسما إلى ثلاثة مباحث أساسية :

---

* من المهم التمييز بين: تعيين الحدود وترسيم الحدود :

تعيين (أو تحديد) délimitation هي تلك العملية القانونية القائمة على بيان خط الحدود بين دولتين بتعبيرات لفظية، عن طريق معاهدة مثلا.

رسم (أو تخطيط) démarcation فمعناها العملية المادية القائمة على نقل تحديد الحدود المتضمن في معاهدة دولية أو حكم تحكيمي أو قضائي على الواقع.

أنظر : عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود**، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص64.

المبحث الأول : ويتناول مرحلة مابعد استقلال الجزائر مباشرة، وبروز النزاع الحدودي المؤسس على اختلاف حاد بين تصورين أو مفهومين: تصور قائم على مبدأ الحق التاريخي، وتصور آخر قائم على مبدأ قدسية الحدود.

المبحث الثاني : ويتناول مرحلة التصعيد في درجة النزاع وتطوره في صورة حرب محدودة، وكيف أن تضارب المواقف أدّى إلى نزاع مسلح دون المرور على مراحل التسوية السلمية المعروفة في أي نزاع حدودي، لنتطرق بعدها إلى الآليات الدبلوماسية التي حركتها عدة أطراف من أجل التخفيف من شدة النزاع ومحاولة إيجاد طرق سلمية للتسوية ترضي الطرفين.

المبحث الثالث : نحاول من خلاله تقديم تفسير للنزاع، ومحاولة كشف أهداف كل طرف، سواء الأهداف المحرّكة للنزاع، أو الأهداف التي تحققت كنتيجة له ، وذلك بتوظيف نهج مستويات التحليـــل، ثم التخصص أكثر بإسقاط نموذج الربط بين البيئتين الداخلية و الخارجية على هذه الحالة النزاعية.

المبحث الأول :نشوء النزاع الحدودي الجزائري :

تضـــــــــارب المـــــــــــواقف.

رغم الغموض الذي يحيط بمصطلح الحدود الدولية إلا أنه يشير ،في معظم معاجم مصطلحات القانون الدولي، إلى معنى :" الخط الذي يبيّن أين تبدأ وأين تنتـــهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين".[1] و بتعريف أكثر وضوحا فإنها الخطوط التي ترسم على الخريطة لتبين الأرض التي تمارس الدولة عليها مظـــاهر سيادتها ، وتخضع لسلطاتها بحيث يكون لها وحدها حق الإنتفاع بها و استغلالها[2] .

إن الحدود بهذا المعنى تعبّر عن أمر جوهري في العلاقات الدولية ،يتعلق بتحديد أين تنتهي سيادة دولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، ومن هذا المنطلق تعتبر معاهدات الحدود*من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها لمعرفة حدود سيادة دولة على إقليم معين، كونها تملك أهمية حاسمة في رسم الحدود في حالة انبثاق نزاع، وأيضا تعكس بوضوح توافق الأطراف حول وضع الحدود، وبالتالي خضـــوعها لمبـــدأ "قدسية الاتفاق والوفاء بالعهد " pacta sunt serventa الذي يشير إلى أن العقد شريعة المتعاقدين ووجوب مراعاة الالتزامات الدولية وتنفيذها بدقة[3].

في حالة عدم وجود معاهدات حدودية فان ترسيم الحدود السياسية يمكن أن يخضع لمسألة الاعتراف بالحدود، أي الاعتراف بحدود واقعية قامت ونشأت واعترف بها الطرفان، إلا أن الوضع يتعقد عندما يتمسك أحد الطرفين بالحدود القائمة، بينما يرغب الطرف الآخر بإدخال تغييرات أو وضع حدود جديدة[4]، وفي هذه الحالـــة نكون أمـــام نزاع حـــدودي في صورة ادعاء أو احتجاج، والذي يفترض حقوقا في الإقليم المحدّد وعدم شرعية تصرفات الطرف الآخر استنادا إلى تبريرات - قد تكون ذاتية أوموضوعية - تعطي الصفة الشرعية لمطالب طرف معين في مواجهة تبريرات وحجج الطرف الآخر، وبالتالي نكون أمام تصورين متعارضين لمسألة ترسيم الحدود وتسوية النزاع. تعذر الاتفاق على حل مقبول يؤدي إلى التماس التسوية بإحدى وسائل النزاعات كعرضه على التحكيم أو القضاء مثلا.

إن هذا المدخل القانوني نراه ضروريا لفهم الحالة النزاعية الحدودية الجزائرية -المغربية، حيث أننا نلاحظ ما يلي :

- لا توجد معاهـــدة بين الدولتين المستقلتين من أجل تحديد الحدود بينهما أو الاتفاق على آليـــة معينة

---

[1]- عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 18.

[2] -أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، السياسة الدولية، عدد 111 (جانفي 1993)، ص239.

* المقصود بمعاهدات الحدود كل اتفاق مكتوب يبرم بين دول متجاورة بقصد تعيين حدودهم المشتركة، وتتميز بكونها مكتوبة، يتم إبرامها من قبل الدول وحدها، تضع القواعد الأساسية لتعيين حدود دولية ثابتة ومستمرة. أنظر : عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 93.

[3] - نوري مرزة جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص55.

4- نفس المرجع، ص70.

لترسيمها، بمعنى أن الحدود السياسية هي وليدة تقسيمات استعمارية، وبالتالي فهي أسبق من نشأة الدول المغاربية ذات السيادة.

- كما أنه لم يحدث اعتراف – من الجانب المغربي- بالحدود الموروثة عن الإستعمار.
- هذا الوضع لم يدفع إلى البحث عن وسيلة تسوية سلمية، وإنما أدى مباشرة إلى الصدام المسلـــح لتسوية النزاع.

إن هذا المنطق يعكس وجود تصورين مختلفين هما أساس نشأة النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، فالتصور المغربي ينطلق من مبدأ الحق التاريخي، والتصور الجزائري قائم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكلا الاتجاهين يعملان على تدعيم مشروعية موقفهما بالأدلة والأحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة والوحدة الترابية[1] ، وهذا ما سنتعرض إليه في الخطوات البحثية التالـــية، على اعتبار أن هذين التصورين المختلفين يمثلان الأرضية النزاعية التي مهّدت للانتقال بالنزاع إلى مستويات أخرى أكثر شدة.

المطلب الأول : التصور المغربي للحدود : مبدأ الحق التاريخي.

أطروحة "الحق التاريخي"، المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده، متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة " المغرب الكبير" (أنظر الملاحق،ص 126)، والمغرب الكبير ، كما حدده علال الفاسي، يضم في أجزاءه : بلاد شنقيط "موريطانيا حاليا" بشار و تندوف" الخاضعتين للسيادة الجزائرية"، وجزء من مالي والسينغال، سبتة ومليلة(الخاضعتين للسيادة الاسبانية) وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب[2]

يرى المغرب أن هذه المناطق ،التي طرحها علال الفاسي، هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية وبالتالي تمسك بمبدأ الحق التاريخي، وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتجسد هذا أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية، حيث تقدمت بعثتها في 19 سبتمبر 1963 بتحفظ يشير إلى

1- محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، **مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية**، الجزائر ،افــريقيا الشرق، 1999، ص 86.

2- إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995، ص44.

الانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية "لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض لحـــد الآن من طرف المغرب، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على متابعة وتحقيـــق حقـــوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا" [1]، كما أن الدساتير المغربية تشير إلى الحقوق التاريخية وضرورة توحيد البلاد، فالمادة الرابعة من الدستور الصادر في 2 جوان 1961، تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية، وأيضا نجد المادة 19 من دستور المغرب الصادر في 10 مارس 1972، تتكلم عن أقاليم المملكة المغربية وحدودها التاريخية التي تشمل كل الأقاليم المحددة على خريطة المغرب الكبير[2] .

و هو نفسه خطاب مختلف القوى في المغرب التي تعتبر أن فرنسا الاستعمارية قد بترت أجزاء مهمة من الإقليم المغربي، ولهذا، فباسم المغرب الكبير، طالبت أحزاب اليمين بأجزاء إقليمية جزائرية تصل حتى منطقة مستغانم في الشمال و تندوف في الجنوب.[3]

إن مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب، قائم على تصور إسلامي للحدود، بمعنى أنه مبني على قاعدة الانتماء الديني، فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء الديني للسلطان المغربي، ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي [4]وبالتالي فان كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير، بما فيها الأراضي الجزائرية، هي أراضي مغربية، وهذا ما تفسره نيكول غريمو N.Grimaud انطلاقا مما أسمته" المفهوم الإسلامي للسلطة" الذي يمنح أهمية كبرى للولاء الشخصي المستوحى من بعد ديني (السلطان هو أمير المؤمنين) أكثر من قدرة المراقبة الفعلية علـــى الإقليم، هذا يعني أن السلطة الحقيقية للملك تمتد من بلاد المخزن إلى القبائل التي تشكل " بلاد السبا" و المعرّفة على أنها أراضي مغربية بحكم الولاء لا بحكم خضوعها للإدارة المركزية المغربية، و لهذا فإن المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية من القبائل المهاجرة تنتمي إلى الفئة الثانية، و هي مغربية بحكم التاريخ والولاء الديني للسلطان المغربي.[5]

1- عمر سعد الله ،مرجع سابق، ص .96

2- إسماعيل معراف غالية، مرجع سابق،ص .44

3-Lahouari Addi , introuvable réconciliation entre Alger et rabat, le monde diplomatique ,décembre 1999,p12.

4- عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص 245.

5- Nicole Grimaud, la politique extérieure d’Algérie (1962.1978), édition Karthala, Paris ,1984,p 182.

بهذا المنطق فإن النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد يستمد شرعيته من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة و سكان المناطق الجنوبية بما فيها مـــوريطانيا أدرار ، الساورة ، القنادسة وتندوف أو ما يسمى بـــ: "المغرب الغابر" (1)

هذا التأسيس للتصور المغربي المرتبط بالحقوق التاريخية والمدعم بقاعدة الانتماء الديني هو الذي شكل أساس الاحتجاج المغربي في نزاعه الحدودي مع الجزائر، وهو يمثل المرجعية الأساسية لمطالبها في الأقاليم الجزائرية.

غير أن أنصار الحق التاريخي، قد عززوا موقفهم ببعض الأساليب القانونية لإظهار مبدأ الحق التاريخي على أنه أكثر انسجاما خاصة وأنه يفتقد لعمق قانوني، خاصة و أنّ الارتكاز على قاعدة الانتماء الديني ،لإضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية، تبقى ضعيفة أمـــام أحكام القانون الدولي، لإثبات تبعية الأقاليم محل النزاع إلى مجال السيادة المغربية، لذلك توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير إلى هذا الحق، أو لدحض المزاعم التي تتنكر له، (2) حيث شكل نص بروتوكول اتـــفاق أبرمته المملكة المغربية مـــع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 جويلية 1961، أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية(3).

لقد نص هذا الاتفاق السري*الذي وقع من طرف كل من الحسن الثاني وفرحات عباس على مايلي :

- تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان.
- تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.

1- محمد رضوان، مرجع سابق، ص 96.

2- نفس المرجع،ص 97.

3-نفس المرجع،ص 44.

*- أنظر نص الاتفاق باللغة الفرنسية في الملحق :ص129 و النص المترجم باللغة العربية في : علي الشامي، مرجع سابق، ص221.

تمّ نشر هذا الاتفاق لأول مرة ،من طرف المغرب،في سبتمبر 1963،في المجلة المتخصصة في شمال إفريقيا l'annuaire de l'Afrique de nord.

وقد جاء بعد العديد من المفاوضات التي فرضتها المغرب ، مثل الوفد الجزائري كل من عبد الحميد مهري، بن خدة، فرحات عباس، و كان متمسكا بالحدود التي رسمتها فرنسا.ومثل الوفد المغربي كل من الحسن الثاني، علال الفاسي،محمد الفاسي،و كان يرى أنّ الحدود الجزائرية تبقى في دائرة نفوذ الحكم العثماني.أنظر:علي الشامي،الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي،بيروت،دار الكلمة للنشر،1980،ص ص 220-221.

- ولهذا الغرض تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدء دراسة هذا المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية[1]

إن الجانب المغربي قد أخذ هذا الاتفاق على أنه إقرار جزائري أن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي الجزائري، وبالتالي ضرورة تعيين وترسيم الحدود بما يتماشى ومنطق الحق التاريخي والمغرب الكبير من جهة، و تنفيذا لالتزامات نص الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بما يتماشى ومنطق القانون الدولي ومبدأ قدسية الاتفاق والوفاء بالعهد من جهة أخرى.

وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الجزائر في مارس 1963 أعاد طرح إشكالية الحدود الجزائرية المغربية، بتذكير الرئيس الجزائري أحمد بن بلة باتفـــاقية (الوعد) 6 جويلية 1961 المبرمة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية،و كان الرد الأولي الجزائري قـــد تميز بطابعه الدبلوماسي،حيث طالب الرئيس الجزائري بضرورة تأجيل القضية إلى شهر سبتمبر*، أين سيصبح للجزائر إطار دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضايا السيادية[2]، إلا أن التصور الجزائري الرسمي لهذه الإشكالية قد تجسد مـــن خلال إمضائها على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحـــدة الإفريقية بأديس ابابا في ماي 1963، والقائم أساسا على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار كأحد المبادئ المرجعية والمؤطرة لأي تسوية حدودية افريقية، ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بالتصريح الشهير للرئيس بن بلة :" الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233 إلى تندوف"[3].

المطلب الثاني : التصور الجزائري للحدود : مبدأ قدسية الحدود الموروثة.

يعود أصل هذا المبدأ إلى القانون الروماني، وكان يعني أمر القيصر الذي حرم انتهاك وضع الأشياء بين شخصين فيما يخص ملكية العقارات، وكان الأمر على الشكل التالي:

Uti possidetis uta possideatis بمعنى كل ما تملكه استمر في امتلاكه، وطبق هـــذا المبدأ لأول مرة في قضايا تعيين الحـــدود في القارة الأمريكية لدى حصول المستعمرات الاسبانية على استقلالها حيث

1- علي شامي،مرجع سابق ،ص 221.

* يتفق كل من قريمو وبول بالطا حول نقطة أساسية وهي ان فتح النقاش حول الحدود بين البلدين في هده الفترة بالذات إدا كان على خلفية قرب الانتخابات التشريعية بالمغرب والخوف المغربي من التقارب الاستراتيجي بين قوى المعارضة المغربية، والجزائر وهي نفس النقطة التي راهن عليها الرئيس الجزائري الذي كان يأمل انتظار جبهة القوى الشعبية في الانتخابات التشريعية وبالتالي يسهل التعامل معها للحل النهائي لهذه القضية: أنظر -
N. Grimaud, op. cit. , p 197 .
-Paul Balta, **le grand Maghreb des l’ indépendance à l’an 2000**, la découverte, paris 1990, p 202.

2-N.Grimaud,op,cit,p197.

3-P.Balta.op,cit,p202.

اعتبرت حدود الجمهوريات التي تأسست هي حدود المقاطعات السابقة الـــتي قامت هذه الجمهوريات

على انقاضها، وبهذا أخذت الدول التزاما على نفسها بأن الحدود الإدارية التي كانت قائمة لوحدات المستعمرات الاسبانية سابقا أصبحت حدودها الحالية(1) .

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر، وهو معروف بمبدأ l'uti possidetis، ويشير إلى أن " لكل ما في حوزته أو ما تحت يده"، بمعنى ثبات الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال، وبالتالي فهو متكون من شقين:

الأول: السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الإقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه.

والثاني: مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم(2) .

إنه المبدأ الذي بموجبه يجب أن تحترم وتبقى الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال على حالها(3)، وهو أيضا المبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود التي تقول أن الدولة الوارثة تكتسب من مورثتها فقط دلك الإقليم الذي كانت تمتلكه الدولة المورثة، فالدولة الوريثة لا ترث المعاهدات بل حدود الإقليم (4) .

من هذا المنطلق فان التصور الجزائري لأي تسوية حدودية قائم على شرعية قانونية، حيث يعتبر مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر وعرفت بها إفريقيّا*، وهذا ما يتماشى ورغبة أغلب دول إفريقيا كون المبدأ يمثل آلية لحماية السلام**، فالاتجاه الداعي إلى احترام السيادات الوطنية والحدود الثابتة والموروثة كان الاتجاه الأقوى ضمن التيارات السياسية والفكرية الـــتي

1- نورى مروه مرزه، مرجع سابق، ص .60

2- عمر سعد الله، مرجع سابق، ص .33

3- Boualem Bouguetaia,**les frontières méridionales de l'Algérie de l'indépendance à l'utipossitis**,ed.SNED ,Alger ,1981,p177.

4- نورى مروه مرزه، مرجع سابق، ص 59.

* حول العلاقة بين إفريقيا وهذا المبدأ وادارة النزاعات، أنظر :

Ramdane lamara, l'Afrique et le principe de l'intangibilité des fontières, revue algérienne des relations internationales ,N° 01 1986,pp91-99

** من بين المبادئ القارة في السياسة الخارجية الجزائرية، نجد مبدأ قدسية الحدود، تسوية النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي،اللجوء إلى الحلول السلمية لتسوية النزاعات، حق الشعوب في تقرير مصيرها.أنظر:

Slimane Chikh,**l'Algérie porte de l'Afrique**, casbah édition , Alger, 1999,p219.

كانت تتفاعل بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي كان مبدأ l'uti possidetis أحد المبادئ المؤسسة لها [1] ، والذي تم تأييده رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964، حيث أسبغ عليه طابعا قانونيا ملزما في نص الوثيقة الصادرة عنه: "إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات، و تشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية وفي الإطار الإفريقي الخالص... وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال"[2] .

إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية، وبالحفاظ على منجزات الثورة، وبالدفاع عن الاستقلال الوطني، ولهذا فقد سعت منذ نيلها الاستقلال السياسي إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس المحافظة على الحدود الموروثة، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشارفي 3 أكتوبر 1963 حيث قال: " إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار"[3]، وقبلها كان قد أعلن أن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلـــى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي.

إن هذا التصور الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هو الذي شكّل السند الرئيسي لاحتجاجها أمام المطالب الإقليمية المغربية -اتجاه أراضي تنـــدوف و بشار بالخصوص استثنادا إلى تصورها لحقوقها التاريخية-، وهو نفس الإطار – الإطار القانوني- الذي لجأت إليه الجزائر في الرد على الحجج المغربية فيما يخص الاتفاق المغربي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة المبرم في 6 جويلية 1961.

لقد اعتبر المسؤولون الجزائريون أن بروتوكول 1961 لا يكتسي أية قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعدو أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحات جانبين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد[4]، كما أن المسؤولين الموقـــعين

1- محمد رضوان، مرجع سابق، ص95.
2- عمر سعد الله، مرجع سابق، ص97.
3- محمد رضوان، مرجع سابق، ص 89.
4-نفس المرجع،ص 178.

على الاتفاق لم يبقوا في السلطة بعد حصول الجزائر على استقلالها، ولأن المسؤولين الجزائريين غير ملزمين باتفاقية وقعت في وقت ما قبل الاستقلال، وبالتالي تفنيد تحجج المغرب باتفاقية 6 جويلية 1961 عن طريق استخدام المبدأ القانوني rebus sic stantibus " نظرية تبدل الظروف". فوفقا لهذا الشرط فان حدوث تغيرات جذرية في الوضع الذي عقدت في ظله المعاهدة يمنح الحق في إبطالها، خاصة إذا كان تغير الأوضاع يلحق أضرارا بليغة بأحد الأطراف إذا تمسك بها، مما يجوز لهذا الطرف السعي للتحرر من التزاماته في هذه المعاهدة[1] .

و بتغير الأوضاع السياسية في الجزائر- بانسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة بعد أزمة 1962- اعتبرت حكومة بن بلة نفسها غير ملزمة باحترام التزامات هذه الأخيرة، وأعلنت عـــن تبنيها لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، خاصة وأن التمسك ببروتوكول 1961 يشكل اعتداء على الاستقلال الجزائري، الذي تأخر حسب المسؤولين الجزائريين بسبب مسألة الصحراء لأنه لم يكن مقبولا التخلي عن أي شبر من أراضي الجزائر[2].

إن الاختلاف الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول الوضع النهائي للحدود هو الذي شكّل المرحلة الأولى للنزاع الحدودي الجزائري -المغربي، حيث أن كل طرف ارتكز على تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه الحدود بين الطرفين. فالتمسك بمرجعية معينة هو الذي شكّل أساس احتجاج كل طرف، حيث أن كل طرف يستند إلى هذه المرجعية للتأكيد على شرعية تصرفاته وعدم شرعية تصرفات الطرف الآخر. والاحتجاج يعتبر وسيلة للتأكيد على موقف الدول في النزاعات الإقليمية رغم أنه لا يفض النزاع نفسه.

والسؤال المطروح هو: هل توقف النزاع الجزائري المغربي عند مرحلة الفعل ورد الفعل وتقديم التبريرات؟، وهل تم اللجوء الى الطرق السلمية لتجاوز هذا الاختلاف خاصة مع وجود قيم رمزية وقواسم مشتركة تسهل من عملية إدارة خلافات حدودية ناشئة ؟

الحقيقة أن النزاع تطور على شكل تصعيد حاد عن طريق استخدام العنف قبل المرور بمحاولات التسوية السلمية، الأمر الذي يشير إلى وجود أبعاد أخرى غير المطالب الإقليمية المؤسسة على عوامل تاريخية أو قانونية. وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الخطوات التالية من البحث.

1- نوري مروة مرزه ، مرجع سابق، ص.56

2- Benjamin Stora, **Algérie-Maroc :histoire parallèles destin croisés**, éd. barzakh, Alger, 2002, p24.

المبحث الثاني :تطور النزاع :المواجهة المسلحومبادرات التسوية السلمية

لقد تعرفنا في المبحث السابق على طبيعة التصور الذي يدافع عنه كلا الطرفين المغربي والجزائري، وبالتالي مرجعية كل طرف في إضفاء الشرعية على موقفه وتبرير مطالبه. فالجانب المغربي ينظر إلى مسألة الحدود من زاوية حقه التاريخي المدعم بسند ديني، ومنه فالأراضي الواقعة غرب الصحراء الجزائرية هي أراضي مغربية بالضرورة، في حين أن الجانب الجزائري يدافع عن موقفه استنادا إلى مرجعية قانونية أساسها الاحتكام إلى مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومنه فان الحدود الجزائرية هي تلك الحدود التي كانت تحت السلطة الإدارية الفرنسية، وأن الاعتداء على الأراضي الجزائرية هو اعتداء على مكتسبات الثورة.

التضارب الحاد بين هذين الموقفين الحاملين لتصورين مختلفين يعبّر بالأساس عن مشروعين متضاربين، مشروع مغربي يبحث عن تحقيق الاستقلال التام باسترجاع حدوده التاريخية لبناء المغرب الكبير، ومشروع جزائري يفتخر بانجاز الثورة، ويهدف إلى بناء الدولة الجزائرية مع عدم التنازل عن أي جزء من الأراضي الموروثة.

بروز النهج النزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية الذي تم تغذيته بحالات الإدراك الناشئة عن أن الآخر يشكل مصدر تهديد للقيم المكتسبة أدى إلى تهميش عوامل مهمة تساعد عـــلى التسوية السلمية مثل التاريخ المشترك ، الدين واللغة، الأمر الذي زاد من حدّة النزاع، خاصة مع وجود اتهامات وحملات دعائية مضادة، ليصل النزاع إلى أعلى المراحل شدة وهي الحرب التي تعبر عن ذروة التنافس بين دولتين.

سنواصل في هذا المبحث تبني المنهج الوصفي من خلال تقديم المعارف في شكل سردي تسلسلي كما تطرحها وتسوّقها الأنظمة، لمحاولة الإجابة عن سؤال: "ماذا حدث" ؟ دون العمل على اكتشاف الرهانات السلطوية أو الخلفيات والأهداف الكامنة التي تقف وراء بروز الظاهرة النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية انطلاقا من حالة النزاع الحدودي. لهذا سنتعرض إلى المواجهة العسكرية، ثم إلى مبادرات التسوية السلمية للنزاع الحدودي الجزائري- المغربي.

المطلب الأول : المواجهة العسكرية.

إذا كان العالم العربي قد عرف خلال تاريخه الحديث عدة أنواع من أشكال النزاعات المسلحة* فان الاشتباكات العسكرية المحدودة تظل هي الشكل الأكثر تجربة في علاقات الدول العربية المرتبطة بتعاملها مع خلافاتها الحدودية[1].

إن العنصر العسكري يحتل أولوية بارزة في آليات التعامل مع هذه النزاعات وخصوصا في بداية حقبة الستينات [2]، حيث يعتبر النزاع المسلح الجزائري- المغربي من أبرز الأشكال المعبرة عن هذه الرؤية. فكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق:** تندوف، بشار، في الجزائر ومنطقة عين فجيج بالمغرب، وهي الاشتباكات التي أطلق عليها اسم حرب الرمال[3].

إن التضارب الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول آليات التسوية الحدودية، قد أفرز حملات دعائية من خلال تبادل الاتهامات، حيث اتهم المغرب الجزائر بمساندتها للمعارضة المغربية، كما قامت الجزائر في نفس الفترة باتهام المغرب بوقوفه ومساندته لحركة القبائل الانفصالية[4] لتتوتر العلاقات البينية أكثر عندما أوعزت الحكومة المغربية لبعض القبائل بالتحرك والمطالبة بالانضمام إلى المغرب، مما دفع الجزائر للرد الفوري وإسكات القبائل بالقوة، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدامات مسلحة بين الجانبين وسقوط 130 قتيلا[5].

كما استمر التعبير عن النهج النزاعي والعلاقات الجزائرية المغربية على خلفية النزاع الحدودي من خلال :

- تعزيز القوات العسكرية الجزائرية على طول الحدود، وخصوصا على منطقة تندوف.

---

* حول البعد العسكري للنزاعات العربية، انظر: رزيق المخادمي ،**النزاعات الحدودية العربية**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2004، ص ص 78-92 .

-مراد إبراهيم الدسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 111،جانفي 1993

-Abdelaziz Djerad , **dualité du monde arabe**, ANAP, Alger ,1987,.pp 139-174.

1- مراد إبراهيم الدسوقي،مرجع سابق،ص 196.

2-نفس المرجع،ص 198.

** يشير الجنرال خالد نزار، أن حرب الرمال الحقيقية وقعت بالتدقيق في "مركالة" قرب تندوف . أنظر: خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار**، الجزائر، دار الشهاب، 2000،ص 60.

3- عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص245.

4- محمد رضوان، مرجع سابق، ص 175.

5-علي الشامي، مرجع سابق، ص 223

- طرد المواطنين المغربيين العاملين بالجزائر(عمال، تجار...الخ).
- فشل اللقاءات الدبلوماسية على وقف عمليات التصعيد، حيث فشل لقاء وجدة في عقد لقاء قمة بين الحسن الثاني وبن بلة [1].

ليتطور النزاع باتجاه التصعيد الحاد، حيث دخل الطرفان في مواجهة مسلحة مباشرة، وهذا بعد تقدم قوات مغربية نحو جنوب تاجونيت، ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل في الفاتح من أكتوبر حاسي البيضاء وتنجوب الواقعتان على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف[2]،وقابله ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة فجيج، لتتسع المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف من جهة، وفجـــيج من جهة ثانية[3] . وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة.

انتهت حرب الرمال بإعلان لوقف إطلاق النار في 02 نوفمبر 1963 بعد العديد من مبادرات التسوية من أطراف عربية وافريقية.

و نستطيع أن نستنتج من هذه الحالة النزاعية المسلحة ما يلي :

- عدم إمكانية تحميل أي طرف مسؤولية هذا الصدام المسلح خاصة مع وجود اتهامات متبادلة حول من يتحمل مسئولية الأحداث، فالطرف الجزائري يصرح بأن القوات المغربية تسللت داخل التراب الجزائري بنحو 50كلم، والطرف المغربي صرح من جهة بأن عمليتي حاسي البيضاء وتندوف هما اعتداء من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية*.
- إن هذه التجربة النزاعية بين البلدين، قد أدت إلى شبه حرب باردة بينهما، تمثلت بالأساس في إيواء الخصوم السياسيين والحملات الدعائية المضادة والتعبئة الداخلية، حيث كادت أن تندلع مواجهات عسكرية جديدة بعد اعلان الجزائر عن عزمها تأميم مناجمها، بما فيها منجم غار جبيلات سنة 1966 الأمر الذي أدى الى تصعيد الحملات الاعلامية بين البلدين ولجوءهما الى حشد قواتهما العسكرية[4].
- بروز منظمة الوحدة الإفريقية كطرف فعال في وقف العمليات العسكرية والمساهمة في بناء مسار تسوية سلمي

1- voir : Mourice Flory , chronique politique, annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, paris 1964 ,pp 143-194.

2- محمد رضوان، مرجع سابق، ص 175.

3- علي الشامي مرجع سابق، ص 223.

* هذا ما أكدته التصريحات المقدمة لمنظمة الوحدة الافريقية في 20 أكتوبر 1963 : الجزائر " المغاربة قاموا بالاعتداء علينا". المغرب " القوات المغربية لم تدخل الجزائر " أنظر : N.Grimaud , op. cit, p 198

4- N.Grimaud , op. cit, pp 199-200.

فإذا كانت طبيعة البحث لا تقتضي الفصل في من المسؤول عن هذه الحرب و لا تقتضي أيضا الدخول في التفاصيل التقنية لها، فان انعدام البيانات اللازمة هو الذي صعب عملية اثبات تأثيراتها على علاقات البلدين بالشكل الذي يعكس ما أسمته كل من نيكول قريمو وبول بالطا بالحرب الباردة المغاربية الأمر الذي يبرر أكثر استعمال المنهج الوصفي للإحاطة بأهم الوقائع التي يمكن أن تفيدنا في مراحل البحث القادمة. ولهذا سنواصل مع نفس المنهج بالتطرق لمختلف آليات التسوية للنزاع الحدودي الجزائري -المغربي.

المطلب الثاني : مبادرات التسوية السلمية.

إن اندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب قد حرّك العديد من مبادرات التسوية السلمية، بدءا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين، إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها، وصولا إلى محاولات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

انتهت أول المحاولات الثنائية للوصول إلى اتفاق من أجل وقف العمليات العسكرية بالفشل، وهذا ما يعكسه الاجتماع الثنائي على مستوى وزراء الخارجية يوم 5 أكتوبر 1963 بمدينة وجدة المغربية، حيث لم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي وضع حد للنشاطات المسلحة، رغم أن بيان وزيري الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية، وعلى العزم على وضع حد لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين، مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين، وتحديد تاريخ 10 أكتوبر 1963 لعقد قمة على مستوى رؤساء الدول من أجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي.

فشل قمة تلمسان المفروض انعقادها في العاشر من أكتوبر، وقمة مراكش بين 15-17 أكتوبر[(1)] صاحبه التصعيد المتواصل في الحملات الدعائية والعمليات العسكرية.

استمرارية الحرب الحدودية صاحبها استمرارية في المبادرات الدبلوماسية أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني كوام نيكروما الذي زار كل من المغرب والجزائر في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين، إلا أن إصرار كليهما على مطالبهما الإقليمية قد عجل بفشل مبادرة نيكروما الذي حاول استثمار موقعه

---

[1]- Abdelaziz Djerad ,op ,cit,p 141.

السياسي البارز بالقارة الإفريقية في مساعيه الدبلوماسية لتقريب رؤى الجانبين، و هو نفس المسعى الذي واصله الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي الذي سعى لتحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين من أجل عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح الذي ساندته الجزائر[1].

ان فشل المبادرات الثنائية و المساعي الانفرادية لبعض القادة الأفارقة أدى إلى إعطاء الجهود الدبلوماسية الطابع المؤسسي، وتمثل ذلك من خلال عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا غير عادي بناء على دعوة الأمين العام في 19 أكتوبر 1963 حيث أصدرت القرارات التالية:

- إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية.
- دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزها السابقة على وقوع القتال.
- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في فض النزاع[2].

اعتراض المغرب على هذه القرارات، وميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي عجل بفشل المبادرة العربية[3]، وانتقال ساحة النزاع الى منظمة الوحدة الإفريقية.

يعتبر مؤتمر باماكو لتسوية النزاع الحدودي الجزائري- المغربي، والمنعقد في 29 أكتوبر 1963 الخطوة الأولى باتجاه إعطاء النزاع طابعه الإفريقي من منطق أن النزاعات الإفريقية يجب أن تحل في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وحضر هذا المؤتمر رؤساء كل من الجزائر، المغرب، مالي، واثيوبيا ، وأسفر عن القرارات التالية:

- إيقاف القتال في منتصف الليل في 2 نوفمبر 1963* .
- تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين الدول الأربع المشاركة في المؤتمر.

1-محمد رضوان، مرجع سابق، ص.223

2 –أحمد مهابة،مرجع سابق، ص243.

3- بطرس بطرس غالي، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1977،ص ص83-89.

* تأخر وقف إطلاق النار إلى يوم 5 نوفمبر 1963 بسبب رفض المغرب الانسحاب من منطقتي تنجوب وحاسي البيضاء، وطالب إجراء استفتاء بهما، الأمر الذي رفضته الجزائر.

- تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد وسلام هذه المنطقة.

- تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنظمة، وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين ،ودراسة مشكلة الحدود بينهما، وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين، ووقف الحملات الدعائية بين البلدين، وعدم تدخـــل كل منهما في الشؤون الداخلية للأخرى (1).

قرّر مجلس وزراء الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في دورة غير عادية بالعاصمة الاثيوبية من 5 إلى 8 نوفمبر، تشكيل لجنة خاصة* تنفيذا لقرارات مؤتمر باماكو، ومن مهامها تحديد مسؤولية الهجمات وتقديم الاقتراحات اللازمة للطرفين لتسوية النزاع نهائيا، حيث باشرت أشغالها وانعقدت في الفترة ما بين 24 و 28 جانفي 1964 لتخرج بتوصيات تمثلت في تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين، كما تم عقد اتفاق 19 فيفري 1964 الذى تضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعها الأصلية قبل بدء الاشتباكات، وقد واصلت هذه اللجنة جهودها لدراسة وتقديم الحلول لهذا النزاع حيث عقدت عدة اجتماعات من أفريل 1964 إلى فيفري 1965 -باماكو، الرباط، الجزائر، القاهرة نيروبي- وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية المغربية، في هذه الفترة، مرحلة اتسمت بالتحسن من مظاهره: تبادل الأسرى وتبادل السفراء ، وقف الحملات الدعائية ، وتشكيل لجنة فنية بين البلدين لدراسة المشاكل المتنازع عليها(2) .

لقد بدا واضحا أن اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية والقرارات الصادرة عنها بخصوص هذا النزاع كان له أثر ايجابي على بوادر الانفراج، بحيث انسحبت قوات البلدين إلى مواقعها قبل بدء الحرب، كما تم الاتفاق على أن تكون مرتفعات فجيج مناطق منزوعة السلاح(3) .

وصول الرئيس بومدين إلى الحكم في الجزائر، وتبنيه لموقف أكثر صلابة قائم على رفض أي مناقشة حول مسألة الحدود من منطق المساومة(4)، والدفاع عن مكتسبات الثورة، والسيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية،أدخل العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم، خاصة بعد قرار التأميمات الجزائرية للمناجم في 8 ماي 1966، والذي يمس منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغـــرب التي احتجت على القرار الجزائري واعتبرته انتهاكا لمهام لجنة التحكيم الإفريقية، بينما اعتبرت الجزائر ذلك قرارا متعلقا بالسيادة الجزائرية، مما أدى إلى توتر العلاقات من جديد من خلال التعبير عن الأشكال الكامنة للنزاع في شكل حرب باردة مغاربية من 1966 إلى 1968، تمثلت في تجديد الحملات الدعائية بين الطرفين، اشتباكات حدودية وتأييد الخصوم السياسيين (5)

1-رزيق المخادمي،مرجع سابق،ص 123.

* *- تتكون هذه اللجنة من ممثلي كل من ساحل العاج، إثيوبيا، مالي، نيجيريا، السنغال، السودان وطانزانيا .

2- أحمد مهابة، مرجع سابق، ص 245.

سمحت قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة بالجزائر (سبتمبر 1968) بإجراء لقاء بين الملك المغربي والرئيس الجزائري، وقد سمح ذلك بإعادة بعث الحوار من جديد ، حيث توج في افران بالمعاهدة الجزائرية -المغربية في جانفي 1969 وهي معاهدة " الأخوة وحسن الجوار والتعاون"، التي رسمت الإطار لتسوية النزاع الحدودي الذي واجه الدولتين من جهة، وللاستغلال المشترك لاحتياطات منجم غار جبيلات من جهة ثانية. وحول نفس الموضوع صدر تصريح تلمسان المشترك في 27 ماي 1970 والتصريح الجزائري المغربي الصادر بالرباط في 15 جوان 1972*، حيث وقع الجانبان اتفاقية الحدود من جانب كل من الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين، وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث صادقت الحكومة الجزائرية على هذه المعاهدة في 22 جوان 1972، أما المغرب-الذي اعترف بجزائرية المناطق محل النزاع- فلم يصادق عليها إلا في 24 جوان 1992 (1)، الأمر الذي يثير التساؤل حول حقيقة المبررات التي تنشر للاستهلاك بخصوص النزاع الجزائري المغربي، وهل فعلا الأمر متعلق فعلا بالمطالب الإقليمية فقط أم أن جوهر النزاع قائم على أبعاد أخرى تحتاج لعملية تحري من أجل كشف طبيعتها الحقيقية وتأثيراتها على المسار السليم للعلاقات الجزائرية المغربية. وهذا ما سيكون موضوع البحث في المبحث الأخير من هذا الفصل.

---

* أنظر الملحق المتضمن : النص الكامل للاتفاقية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الجزائر و المغرب (ص ص 130-133)،و المتضمن أيضا النص الكامل لاتفاقية التعاون من أجل استثمار منجم غار جبيلات(ص ص134-139).

1- رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص126-127.

المبحث الثالث :

تفسير النزاع الحدودي الجزائري المغربي

أشرنا في المبحثين الأول والثاني إلى أن طبيعة الدراسة والضرورة المنهجية اقتضتا استعمال المنهج الوصفي كمحاولة من الباحث لجمع أكبر قدر ممكن من المعطيات حول الظاهرة محل الدراسة، وذلك بهدف التعريف بها، والإحاطة بمختلف أبعادها وأوصافها الوظيفية والبنيوية. وهذا المستوى هو انعكاس للاهتمام المنهجي المتجه للإجابة عن سؤال : "ماذا حدث"؟ قبل الانتقال للإجابة عن سؤال : لماذا حدث؟ وإذا كان التركيز على المستوى الوصفي دون إخضاع البيانات لمنطق تفسيري قد أعطى مصداقية للمطالب الإقليمية والحجج التاريخية والقانونية كمصادر محددة للنزاع الحدودي الجزائري المغربي، فان الدراسات المهتمة بالنزاعات العربية قد تجاوزت هده المصادر وأرجعتها إلى مستويات ثانوية هامشية*.

إن هذا الانشغال سيكون المحرّك والدافع للعملية البحثية في هذا المبحث الأخير بما ينسجم وجوهر العلوم الاجتماعية والإنسانية التي لا تبحث عن قوانين بقدر ما تبحث عن تفسيرات، وبما يتماشى أيضا ومنطق التخصص كعلم تفسيري أكثر منه وصفي خدمة لرغبة علمية بحتة تهدف إلى تجاوز المعارف السوسيولوجية المتعارف عليها عند الجميع كحقائق ثابتة، و الوصول إلى تقديم إجابات علمية ولو كانت اتسمت بالنسبية.

و لتحقيق هذا الهدف، سنحاول إخضاع البيانات المتوفرة إلى منهجية علمية وذلك بتوظيف ما يمدنا به الإرث النظري في مادة النزاعات لتقديم تفسير للنزاع الحدودي الجزائري المغربي من خلال الإحاطة بالأهداف والمصالح التي يدافع عنها كل طرف، سواء تلك المؤسسة للنزاع كواقع أو المغذية له كمسار.

وسنحاول أيضا استخدام نهج مستويات التحليل لتفسير الحالة النزاعية وقرار استخدام القوة العسكرية، لنركز أكثر في المستوى الثاني على محاولة إسقاط فرضية الربط بين البيئة الداخلية والسلوك النزاعي الخارجي، وبالتالي النظر إلى النزاع من زاوية أدائه الوظيفي.

---

* تشير هذه الدراسات إلى :

" في نزاعات الحدود العربية العربية، المعطيات السياسية، أقوى تأثيرا من الحجج القانونية والتاريخية"

أنظر:صلاح العقاد : مرجع سابق، ص 173.

" في نزاعات الحدود العربية العربية، الدوافع الكامنة وراء أغلبها لم تكن تقتصر فقط على هدف تأكيد السيادة الوطنية، وإنما كانت الدوافع الاقتصادية والإستراتيجية والإيديولوجية حاضرة بقوة ..."

أنظر:محمد رضوان، مرجع سابق، ص174.

" العامل الأساسي المحدد لسياسات الدول تجاه الحدود ليس جغرافي ولكن سياسي."

Voir : Abdelkrim kibeche,conflict and cooperation… op, cit,p 231.

" المطالب الاقليمية ماهي الا ذرائع للنزاع بين الأنظمة"

voir : Lahaouiri Addi,op ,cit,p13.

المطلب الأول : التفسير بتوظيف نهج مستويات التحليل.

إن إسقاط نهج مستويات التحليل على ظاهرة النزاع هو أساسا مرتبط بالإجابة عن سؤال مركزي وبسيط وهو: هل أسباب النزاعات تعود إلى طبيعة الأفراد، أم تعود إلى طبيعة الدول والأنظمة ، أم أنها تعود إلى طبيعة النظام الدولي ؟ وبالتالي أي هذه المستويات يملك القدرة التفسيرية الملائمة في نزاع دولي ما؟

بغرض تحقيق التوافق بين عناصر العملية البحثية سنقسم هذه المستويات إلى: مستويات تحليل تعتمد عل متغيرات داخلية ومستويات تحليل تعتمد على متغيرات خارجية و ذلك لتفسير النزاع الحدودي الجزائري -المغربي، مع التأكيد على قضية منهجية مهمّة وهي أن التفسير لا يهدف إلى تفسير الصدام المسلح، بقدر ما هو متجه إلى محاولة إبراز أهم المصادر الكامنة التي شكّلت عوامل اختلاف بين البلدين، والتي أدّت إلى تبني النهج النزاعي بدل التعاوني. بمعنى البحث في طبيعة العوامل الخلافية التي حضيت بالأولوية على حساب القواسم المشتركة، الأمر الذي أدّى إلى تراجع خطابات الوحدة لحساب خطابات دولتية.

I تفسير النزاع اعتمادا على المتغيرات الداخلية:

وسنعالج من خلاله تحليل طبيعة القادة، تأثير طبيعة الأنظمة، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة النزاع، وأهداف الدولتين من مرجعية واقعية.

1-طبيعة القادة في كل من المغرب والجزائر :

تحظى المتغيرات ذات الطابع الفردي بتعبير جيمس روزنو بأهمية تفسيرية معتبرة في دراسة قرارات السياسة الخارجية ذات الطابع النزاعي بالخصوص، ورغم صعوبة الإلمام بشخصية القادة في كل من الجزائر والمغرب، أو معرفة تكوينهم وتركيبتهم النفسية، وتأثير ذلك على علاقاتهم الخارجية، الا أننا سنجتهد في تقديم تأثير هذا المتغير من خلال عرض التركيبة السوسيولوجية ومكانة وتصور كل قائد لدوره داخليا وخارجيا.

بالنسبة للملك المغربي الحسن الثاني، وبحسب "روم لاندو" فانه تربّى في بيئة تعتبره شريفا وحاملا للبركة، ويتمتع بالقداسة الشخصية، وأن حمله لاسم الحسن هو تخليد لذكرى جده الأول الذي حكم المغرب بين 1873-1894 والذي ينتمي إلى العلويين من سلالة الرسول من ابنته فاطمة. [1]

[1]-روم لاندو، **الحسن الثاني ملك المغرب**، ترجمة بن حمان الداودي، الرباط، المطبعة الملكية، 1969، ص 42

وبالتالي فهو من الأشراف، حاملا لمجد أجداده ووريثا لقداسة دينية تجعل منه أميرا للمؤمنين، كـــما أن خلافته لوالده محمد الخامس قد جعلت منه امتدادا لمجد أبيه، مما خلق لديه إحساسا بروح المسؤولية لحمل هذا الإرث التاريخي والدفاع عن رموز الملكية المغربية، والعودة إلى حدود المغرب الكبير واسترجاع المغرب الغابر.

ثقل القداسة الدينية والإرث التاريخي ومركزه كملك ، قد جعلت أي اعتداء محتمل على المملكة المغربية، في نظر الحسن الثاني، هو اعتداء على هذه المرجعيات وهذه الرموز.

في الجهة المقابلة نجد الطرف الثاني في التراع، متمثلا في الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، المتشبع بالروح الثورية والمتمسك بأفكار تحررية، و الذي يعتبر الجزائر رائدة النظم التقدمية الثورية في المغـــرب العـــربي، وأن أي اعتداء عليها هو اعتداء على هذا المجد وعلى هذا التاريخ النضالي، الذي يخوّل لها لعب دور الريادة. فحسب المؤرخ الجزائري محمد حربي فان بن بلة كان يملك رغبة كبرى في تحقيق مشروع الوحدة المغاربية مع اعتبار الجزائر دولة محورية، ولهذا كان يرى في جزائر الثورة حلقة وصل بين الحركات الثورية في كل من تونس والمغرب[1] .إن هذا التصور قد شكل تهديدا كبيرا للملك الحسن الثاني مما خلق علاقات عدائية بين الرئيسين كما يتضح من خلال تصريحات الحسن الثاني التالية :"... أصبحت أعرف بن بلة معرفة جيدة، كان كثير الغضب، وسليط اللسان... لقد تهجم على أسرتي بدءا بمولاي إسماعيل وانتهاء بوالدي..." [2].

"... إن إنسانا كهذا لا يمكن أن يمثل الجزائر..لقد أيقنت أنه هو الذي يخلق المشاكل، وليس بلده أو حزبه.." [3]

وحتى بعد الانقلاب الذي قاده بومدين في جوان 1965 صرّح الحسن الثاني قائلا : "تسرني رئاسة الجزائر شخصا آخر يمكنني محاورته ومصافحته" [4]

إن التضارب في توجهات القادة في كل من الجزائر والمغرب، والذي يعكس تجربتين وتصورين مختلفين، يعطي تفسيرا مهما لفكرة تراجع خطابات الوحدة و عدم تفعيل القيم المشتركة لصالح خطابات تركز أكثر على تجربة كل دولة في مواجهة التجارب الأخرى، الأمـــر الذي يفسر تبـــني النهج التراعي، بدل الدخول في مسار تكاملي يجسد عوامل التقارب والقيم الرمزية التي تجمع البلدين، كما يعطي تفسيرا مهما لقضية تجاهل كل آليات التسوية، واللجوء إلى الوسائل العنيفة لحل التراع الحدودي

1- Nicol Grimaud. Op, cit.p192.
2- Eric Lourent**, hassan II mémoire d'un roi**, ,édition Plon, paris 1998p86.
3- Ibid,p87.
4-Idem.

وهو الأمر الذي يعكس طبيعة الصراع بين كل من الرئيس الجزائري والملك المغربي، والتي كانت عاملا مؤسسا ودافعا لسلك نهج النزاع بدل التعاون، و الذي استمر حتى مع وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة ،هذا الأخير كان ينظر الى الحسن الثاني كعامل معرقل أمام قيام وحدة مغاربية،كما كان يرى أن الثورة ستفشل إدا توقفت عند الحدود الغربية، وهو ما لم يسهل من عملية تحسين العلاقات الجزائرية المغربية نتيجة خوف الحسن الثاني المستمر من بروز بومدين مغربي(1)، وبالتالي الخوف من بروز مشروع يقضي على تصورات الحسن الثاني المعبئة بالقداسة والشرف العلوي.

فالقضية ليست متعلقة بالأشخاص- من هم- بقدر ما هي متعلقة بطبيعة التصورات والمشاريع التي يدافعون عنها و يطمحون لتجسيدها، خاصة وأن هذه التصورات تتعدى تصور فرد الي مستوى نظام سياسي بأكمله، على اعتبار أن طبيعة الأنظمة في كل من الجزائر والمغرب تجعل من القائد واديولوجيته جوهر و أساس النظام السياسي.

إن دور القائد في صنع السياسة الخارجية في هذه الأنظمة، وربط إستراتجية النظام بفلسفة القائد سيفرز نظامين سياسيين على درجة كبيرة من الاختلاف والتعارض، فكل نظام ينظر إلى الأخر كمصدر تهديد.

2- تأثير اختلاف الأنظمة السياسية:

تعطي الطروحات الليبرالية- خاصة مقاربة السلام الديمقراطي- أهمية حاسمة لهذا المستوى التحليلي في تفسير النزاعات الدولية، حيث تعتبر الأنظمة الشمولية مصدرا من مصادرها الأساسية.

فالاختلاف في طبيعة الأنظمة بين دولتين أو أكثر يعبر أساسا عن التباين الاديولوجي، وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدّد مواقفها واتجاهاتها، مما قد يؤدي إلى زيـــادة احتمالات التضارب وإمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالنسبة لآخر يختلف عنه كما في حالة العلاقة النزاعية بين النظام الجزائري والنظام المغربي، وبالتالي فان المطالب الإقليمية ماهي إلا ذرائع للنزاع بين نظامين، ليسا مختلفين فقط ،ولكن ينظر كل منهما إلى الآخر على أنه مصدر تهديد.

و يعبر عن هذه الفكرة ،بشكل جلي، الملك المغربي الحسن الثاني في خطابه الموجه للشعب المغربي بتاريخ 25 أكتوبر 1963 بقوله : " إن الأكثر خطورة من الأحداث الجارية هو رغبة بن بلة إعطاء النزاع بعدا ايدولوجيا من خلال قوله أن هناك لا تطابق بين النظام المغربي والنظام الجزائري...إن الذي يهم بن بلة ليس الحسن الثاني ولا تندوف ولا حاسي البيضاء، ولكن النظام الذي اختاره المغرب"(2).

1- Lahouari Addi, op, cit, p13.
2- Claude Palazzoli, **le Maroc politique**, Sindbod, Paris, 1974, p 83.

إن الاختلاف بين النظام الجمهوري الجزائري والنظام الملكي المغربي هو الذي عطل كل آليات التقارب بين البلدين، فنظرا لطبيعة الحركة التحررية الجزائرية وعلاقاتها الخارجية والامتداد الناصري في المنطقة ثارت المخاوف المغربية حول احتمال أن تشكل الجزائر خطرا محتملا ضد الملكية في المغرب، خاصة مع إمكانية تحالفها مع المعارضة المغربية[1].

فالنظام الملكي المغربي كان يشكل أكبر عقبة أمام تحقيق مشروع بن بلة القائم على فكرة توحيد المغرب حول دولة محورية والتي لن تكون سوى الجزائر مثلما هي مصر في الشرق الأوسط ،ولهذا اتجه إلى دراسة هذا المشروع مع المعارضة المغربية [2]، الأمر الذي اعتبره المغرب محاولة جزائرية لضرب أسس النظام الملكي، كما أن التقارب الجزائري المصري قد فهم من طرف المغاربة على أنه سعي جزائري لتطويق المغرب[3] خاصة وأن قوى المعارضة المغربية كانت تعتبر نفسها امتدادا لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أنشأه عبد الناصر.

يؤكد فتحي الذيب فكرة تهديد التحالف الثلاثي (عبد الناصر بن بلة بن بركة) على استمرارية النظام الملكي المغربي بقوله: " أن زيارة جمال عبد الناصر للجزائر في ماي 1963 قد أظهرت بن بلة كرجل دولة وزعيم قادر على تحقيق انتصارات جديدة بدعم من قوى التحرر العربي... الأمر الذي انعكس سلبا على كيان نظام الحكم في المغرب في صورة خطر مباشر أصبح يهدد النظام المغربي مع احتمالات انتشار مبادئ الاشتراكية في المنطقة" [4]

إن وجود هذا التضارب بين النظامين، الذي أسس لإدراك سلبي قائم على أن الآخر هو الخطر، قد ألغى فكرة بناء نهج تعاوني استنادا لمنطق الحوار، وعزز فكرة اللجوء إلى النهج النزاعي من خلال التحالف مع قوى المعارضة وتدعيمها سواء بالنسبة للجزائر أو بالنسبة للمغرب التي تبنت نفس النهج حيث يشير فتحي الذيب أن المملكة المغربية عملت على تدعيم المعارضة الداخلية في الجزائر حيث أن : "الملك الحسن الثاني أرسل لمحمد خيضر بعض معاونيه بهدف ربط المعارضة الجزائرية بالسلطات المراكشية لتدعيمها ماديا وأدبيا"[5].

إن هذا الأمر يعطي للنزاع الجزائري- المغربي بعدا سياسيا أكثر منه جغرافيا على اعتبار أن المعطيات السياسية هي التي تملك حجية الإقناع ومصداقية أكبر في تفسير: لماذا أدى خلاف حول ترسيم الحدود إلى صدام مسلح وحرب باردة مغاربية؟ كما أن هذا المستوى يستمر مع استمرار الظاهرة

1- Abdelaziz Djerad, op.cit, p144.
2- Idem.

3- علي الشامي، مرجع سابق، ص 222.

4- فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984ص ص 610-611.

النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية، في حين أن المتغير الجغرافي أقصر من عمر الظاهرة مقارنة بالمتغير السياسي والاديولوجي من جهة، وبالمتغير الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا ما سنلاحظه من خلال التركيز على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة النزاع.

3- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة تندوف :

تزداد أهمية التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين الدول في حالتين أساسيتين:

- وجود مصادر موضوعية للنزاع، فالجوار الجغرافي يسهل ويساعد على تحريك هذه المصادر على نحو لم يكن ممكنا لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين جغرافيا.

- إذا كانت هذه الأقاليم الجغرافية التي تشكل موضع تلاصق ذات أهمية استيراتيجية أو اقتصادية لطرف أو أكثر.

إن هذا التقديم ينطبق بشكل أساسي على منطقة تندوف، المنطقة محل النزاع بين الجزائر والمغرب والتي يعتبرها كل طرف إقليما جغرافيا تابعا لسيادته، استنادا لحجج قانونية وتاريخية ،غير أننا سنركز على البعد الاقتصادي للمنطقة ونوضح أهميته التفسيرية في هذا النزاع.

تعد منطقة تندوف ذات أهمية معتبرة، فقد قامت الشركات الفرنسية، وبتكليف من السلطات الفرنسية،بإجراء دراسة حول موارد المنطقة في منتصف سنة 1963، ومما جاء في هذه الدراسة أن نسبة خام الحديد تبلغ حوالي 75 % وبكميات كبيرة وقدّرت نسبة أن إنتاجها بالإضافة إلى إنتاج موريتانيا يمثل 50% بالمائة من احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد، وأوصت الشركة في تقريرها بالعمل على نقل الحديد بعد استخراجه إلى ميناء أغادير المغربي لقربه من تندوف[1] وهذه الأهمية الاقتصادية جعلت المنطقة هدفا للأطماع المغربية خاصة وأنها أبرمت اتفاقية سرية مع شركة فرنسية سنة 1962 للقيام بأبحاث في المنطقة ،كما يشير البعض إلى أن الملك الحسن الثاني كان قد تعرض لضغوطات من طرف الشركات الفرنسية تدعوه لاسترجاع تندوف ولو بالقوة لأنها تفضل التعامل مع الحكومة المغربية وليس مع الجزائر ذات التوجهات الاشتراكية من جهة ولقرب الضفة الأطلسية من جهة أخرى[2].

إن الهدف و المكسب الذي يحصله المغرب من خلال سيطرته على المنطقة بالقوة هو تحقيق امتداد جغرافي قائم على حسابات اقتصادية وإستراتيجية حيث سيدعم مركز وقـــوة الدولة من خلال سيطرتها

1- رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص119.

2- أحمد مهابة، مرجع سابق، ص 242.

على ثروات المنطقة، وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق تفـــوق نسبي على الجزائر، ومن الناحية الإستراتجية فان الامتداد الجغرافي يعتبر عمقا دفاعيا وخطوة باتجاه إمكانية ضم أقاليم أخرى مثل موريتانيا التي كانت آنذاك مطمعا للسياسة المغربية[1].

وتتضح أهمية العامل الاقتصادي أكثر في تفسير النزاع الحدودي بين البلدين من خلال اتفاقية التعاون بين المغرب والجزائر من أجل استثمار منجم غار جبيلات الموقعة بالرباط بتاريخ 15 جوان 1972 حيث حرصت الدولتان على تمتين الروابط بين البلدين وخاصة في الميدان الاقتصادي بتأسيس شركة جزائرية مغربية لاستثمار منجم غار جبيلات ويشار إليها باسم الشركة الجزائرية المغربية، مع التأكيد على تبعية الميناء للسيادة الجزائرية ومساهمة المغرب بواسطة ترابه في إمكانية تصريف وشحن معدن حديد غار جبيلات عن طريق الموانئ المغربية الواقعة على شواطئ الأطلسي[2].

إن أهمية البعد الاقتصادي مرتبط بأهمية بناء الدولة وتعزيز قوتها وضمان أمنها حفاظا على قيمّها المكتسبة، التي تعتبر أهم الأبعاد المحددة والمعرفة لمكانة الدولة في مواجهة دول أخرى، وهذا ما ينسجم مع الطروحات الواقعية التي تنطلق من الدولة كوحدة تحليل رئيسية.

4- **مدخل واقعي للتفسير** :

ينطلق التفسير الواقعي من اعتبار أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد ،وهذا ما يسمى بالنهج النزاعي، أين تعطي الدولة اعتبارا كبيرا لمصالحها في مواجهة مصالح الدولة الأخرى، وبالتالي فكلما زادت الخلافات حول المصالح كلما زادت حدّة النزاعات، كما أن الأمن يعتبر من الأولويات الملزمة لأي دولة ولهذا فاهتمام الدولة يتجه إلى تحقيق الأمن الذاتي المعرّف عسكريا لمواجهة أي تهديد محتمل من طرف دولة أخرى. إن هذا المدخل يقدم أكبر الانتقادات للتوجهات التي تحاول تفسير النزاعات الدولية بحجج تاريخية ~~أو بتعابير قانونية، والتي ليست~~ سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية، ألا وهو القوة[3].

1- عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص.245.

2- أمر رقم 73-21 المؤرخ في 17 ماي 1973 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الجزائرية المغربية للتعاون من أجل استثمار منجم غار جبيلات والموقعة بالرباط بتاريخ 15 جوان 1972. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد48. السنة العاشرة 15 جوان 1973.

3- عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص 38.

من هذا المنطلق فان النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب ما هو إلا انعكاس لفكرة تضارب المصالح بين الطرفين ،على اعتبار أن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للدولة كفاعل عقلاني، وبالتالي فان القواسم المشتركة وطموحات الشعوب والرأي العام ليس لديها أي تأثير على سلوكية الدولة.

لذلك فان المحدد لسلوك كل من المغرب والجزائر هو منطق بناء قوة الدولة عن طريق زيادة قدرتهما العسكرية والاقتصادية، وهوأيضا الحفاظ على القيم المكتسبة للدولة متمثلة في الاستقلال، السيادة وحماية التراب الوطني وهو الأمر الذي يوضح أهمية العامل السياسي كعامل يحظى بالأولوية في تفسير سلوك الدولتين خاصة مع وجود حالات عدم اليقين وعدم الثقة بين الطرفين الأمر الذي يجعل من ميكانيزم توازن القوى أحسن ضامن للاستقرار النسبي بينهما.

إن هاجس بناء القوة والحفاظ على الأمن، وعدم كسر ميزان القوة هي العوامل المحركة للسلوك النزاعي بين الجزائر والمغرب وهي العوامل التي تم تغذيتها بالاختلافات الموضوعية الموجودة بين الطرفين في حين لم تلعب القواسم المشتركة أي دور في التخفيف من حالات الإدراك السلبية.

ولهذا فان النزاع الحدودي وحرب الرمال لا تجد تفسيراتها في الحجج المقدمة من الطرفين، ولكن هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى بحسب بالتعبير الواقعي.

ومنه، فإن عدم تفعيل القيم الرمزية المشتركة بين كل من الجزائر والمغرب، وأكثر من ذلك الدخول في علاقات نزاعية وصلت حد استخدام القوة العسكرية، ما هو إلا انعكاس لصورة المصلحة الوطنية لدى كل دولة، الأمر الذي يجعل كل دولة تنفرد بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية انطلاقا من انفرادها بتصور خاص عن المصلحة، وبنموذج تفاعلي داخلي مميز. ففي حالة وجود تصورين مختلفين ومتضاربين لفكرة المصلحة نكون أمام نزاع، وهي حالة الجزائر والمغرب أين يصبح ميكانيزم توازن القوى هو الآلية الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار النسبي، كما أن الانتقال من النهج النزاعي إلى التعاوني لن يكون استجابة للعوامل المشتركة أو لاعتبارات أخلاقية أو امتثالا لمطالب الشعوب بقدر ما هو استجابة لمنطق المصلحة والأولوية السياسية.

II تفسير النزاع اعتمادا على المتغيرات الخارجية :

يحاول هذا المستوى الإجابة عن السؤال التالي : هل ساهمت طبيعة النظام الدولي القائم في دفع العلاقات الجزائرية المغربية إلى النزاع؟ بمعنى - وبحسب وجهة نظر النسقيين- هل كانت هناك ضغوطات نسقية دولية أجبرت الدولتين على تجاهل خصائصهما المشتركة، وتبني نمط علاقات نزاعية على خلفية الصراع الاديولوجي بين الشرق والغرب ؟

إن بنية النظام الدولي التي صاحبت بروز النزاع الحدودي الجزائري - المغربي كانت بنية قطبية ثنائية ومرنة، الأمر الذي يعطي للدول الصغرى مجالا للمناورة، كما يمنحها قيمة إستراتيجية تحاول من خلالها الاستفادة من الريوع الإستراتيجية التي توفرها الثنائية القطبية، أو بالأحرى يوفرها القطبان في محاولة لجلب واستقطاب هذه الدول إلى مجالات نفوذها.

انطلاقا من الخطوات البحثية السابقة أين اتضحت لنا القيمة التفسيرية للمتغيرات الداخلية في تحديد وتوجيه سلوك كل من الجزائر والمغرب، يمكن الحكم على أن بنية النظام الدولي لم تكن عاملا محددا، وإنما كانت عاملا مساعدا فقط يدخل في إطار رغبة كل من الجزائر والمغرب في الاستفادة مما أسميناه بالريوع الإستراتيجية، وبالتالي محاولة توظيف النزاع لتحقيق بعض المكاسب التي تتيحها الحرب الباردة، من خلال السعي للعب دور مهم في المنطقة خدمة لقطب معين وتحقيقا لأهداف ذاتية.

فالمغرب كان يهدف إلى محاولة تعزيز الروابط الإستراتيجية التي تربطه مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاول إظهار نزاعه مع الجزائر على أساس صراع إيديولوجي تحركه كوبا والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يهدد المنظومة الغربية في المنطقة، ويحقق تفوقا جيواستراتيجيا سوفياتيا في شمال إفريقيا، ويسمح له بالتواجد بالقرب من أوروبا ويعطيه فرصة للنفوذ في منطقة إفريقيا، مما يسمح بتعميق الارتباط مع القوى الشيوعية بما ينعكس على زيادة السمعة والهيبة السوفياتية في العالم. وبالتالي كان التحرك المغربي يهدف إلى لعب دور الحليف الغربي في المنطقة ليبلغ بالتالي درجة الدولة ذات القيمة الإستراتيجية الهامة في المنطقة في إطار الحرب الباردة. الأمر الذي يجعله مستفيدا من وسائل المساعدة لتحقيق أهدافه ولعب دوره.

أما بالنسبة للجزائر فان من مصلحتها تعزيز روابطها الإستراتجية مع الشيوعية دوليا وإقليميا ولتطرح بالتالي بديلها المتمثل في بناء مجتمعات اشتراكية في المنطقة تحت قيادته، ولهذا قدمت نفسها كفاعل قادر على لعب دور إقليمي لصالح حليفها الاستراتجي ذو التوجه الاشتراكي. ولتحقيق هذا الدور دعمت تحالفها مع القوى الشيوعية مثل مصر الناصرية، ومع المعارضة المغربية من أجل بناء اشتراكية في المغرب وبالتالي إسقاط الملكية. نجاح هذا المسعى يعني قيام اشتراكية في المغرب العربي، مما يسهل من تحقيق مشروع المغرب العربي في إطار اشتراكي تحت الزعامة الجزائرية، تجسيدا لنظرتها البسماركية للمنطقة[1].

إن طبيعة النظام الدولي لم تدفع إطلاقا الدولتين إلى النزاع، ولكن ظروف الحرب الباردة جعلت كل طرف يبحث عن مصادر دعم بما يسمح به هامش المناورة التي تتيحها الثنائية القطبية، وهذا يعني أن المصادر الموضوعية للنزاع كانت متوفرة دون تدخل أو ضغط من النظام الدولي. وفي الجهة المقابلة فـإنّ

بروز النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب قد أعطى فرصة للدول الكبرى للاختراق والتغلغل داخل المنطقة المغاربية، مما يعكس الطابع غير الوظيفي لهذا النزاع، من زاوية أنه ساهم في تعطيل مسار تكاملي بين أعضاء الكتلة الإقليمية، وساهم أيضا في زيادة المناطق الإقليمية غير الآمنة في المجتمع الدولي.

إن هذا المستوى عزّز لدينا أهمية العوامل الداخلية في التفسير، خاصة و أن النظر إلى النزاع من زاوية أنه كان فرصة لاختراق المنطقة من جهة ،وأنه ساهم في تدهور السياق الإقليمي من جـــهة أخرى، يؤدي إلى إنكار طابعه الوظيفي، و هو ما لا يتماشى و الطموح البحثي، ولا ينسجم مع المنطق المتحكم في سلوكات الدولتين ، على اعتبار أن الذي يحكم سلوكاتهما العقلانية ليس الرغبة في تحقيق تكامل إقليمي أو المساهمة في بناء سلام عالمي، وإنما هو حماية قيّمها المكتسبة،باحتواء مصادر التهديد والخطر،وفقا للنمط الإدراكي السائد و الذي يجعل من الطرف الآخر مصدر تهديد محتمل.

من هذا المنطلق سنعالج في الخطوة التالية العلاقة المتبادلة بين البيئة الداخلية (وليس الإقليمية أو الدولية) ودورها في دفع الدول إلى تبني النهج النزاعي لأدائه الوظيفي في تحقيق الأمن الداخلي.

المطلب الثاني: التفسير بالربط بين البيئة الداخلية والسلوك النزاعي الخارجي:

الهدف الرئيسي لهـــذا المطلب هو محاولة إبراز الطابع الوظيفي للنزاع الحـــدودي الجزائري - المغربي، بمعنى كيف أدّى النزاع وخاصة في شكله المسلّح إلى تعزيز الاستقرار الداخلي في كـــلتا الدولتين، الأمر الذي يعطي تفسيرا آخر قائما على أن إستراتيجية النزاع هي الأمثل لاستمرارية وبقاء أنظمة تعاني اهتزازا في الشرعية، فالنهج النزاعي حضي بالأولوية لخدمة هدف استعجالي آني وقصير المدى.

أهمية هذا النموذج التفسيري تكمن في قدرته على مدّنا بإجابات كافية لحالات نزاعية لدول حديثة تعرف حالات لا استقرار عنيفة، ولكنها بالتوازي تتورط في نزاعات خارجية أكثر عنفا، وعليه فان هذا السلوك النزاعي، الذي يبدو أنه غير عقلاني، هو من زاوية الربط السياسي سلوك له دور وظيفي، مرتبط بمشاريع بناء الدولة و الحفاظ على شرعية الأنظمة الحاكمة، ومصالح النخب.

إن النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب و الذي انفجر في شكل حرب محدودة بين قوتين متنافستين على إقليم، هو حالة نزاعية بارزة تعكس وجود علاقة بيـــن السلوك النزاعي الداخلي والسلوك النزاعي الخارجي، مما يعطي للمطالب الإقليمية صفة الهامشية، ويفسّر النزاع بمصادر أخرى مثلما كتـــب جاك

أنسل Jacques Insel :" أنه لا يوجد مشاكل حدود بقدر ما توجد مشاكل دول" [1] il n'ya pas

<de problèmes des frontières ils n'est que des problèmes des nations >

فالتزاع الحدودي كان انعكاسا للمشاكل الداخلية أكثر من كونه انعكاسا لمطالب أو هـــواجس إقليمية، الأمر الذي يعطي للتراع بعدا سياسيا أكثر منه جغرافيا[2].

تعتبر مرحلة بداية الستينات من أكثر المراحل حرجا في تاريخ المغرب السياسي، خاصة بعد وصول الملك الحسن الثاني إلى السلطة في 26 فيفري 1961، وكان ذلك نتيجة للدور الذي كانت تقوم به المعارضة المغربية والضغوطات السياسية والاقتصادية التي كانت تهدد بقاء واستمرار الملكية المغربية، وهذا ما يؤكده "بول بالطا" الذي رأى أن حالات اللإستقرار الداخلي قد دفعت الملك الحسن الثاني إلى الدخول في نزاعات مع الدول المجاورة لتعزيز النظام، واستغلال ذلك لقمع الاتحـــاد الوطني للقوى الشعبية، كونه كان يخشى من التيار المغربي وتوجهاته الناصرية وعلاقاته مع الجزائر، وما يمثله ذلك من تهديد للعرش الملكي[3].

لقد كان المغرب يعيش أثناء مرحلة التراع وضعا اقتصاديا واجتماعيا متدهورا، زادته حدة من الناحية السياسية نتائج الانتخابات التشريعية في 17 ماي 1963 حيث فازت المعارضة بالأغلبية المقدرة بـــ 56.5 بالمائة من مجموع الأصوات، مما يعكس الفشل السياسي للملك والرفض الشعبي لإعضاء حكومته، هذا الفشل السياسي ومحاولات الاغتيال وقلب النظام في جويلية 1963 وطرح التيار الثوري لمشاريع اقتصادية تهدد المصالح والامتيازات الملكية، وتوجه المعارضة ممثلة في بن بركة خاصة إلى التحالف مع الجزائر ومصر فيما يعرف بالمحور الثوري الاشتراكي، كل ذلك أفرز وضعا داخليا مضطربا في المغرب أصبحت معه الملكية في خطر.

إن السلوك التراعي المغربي اتجاه الجزائر كان:

- فرصة لتحقيق الانسجام الداخلي بالتركيز على المزايدات الوطنية وفكرة العدو.
- قمع المعارضة باتهامها بالخيانة ومحاولة قلب النظام الحاكم.
- الدخول في التراع مع الجزائر واتهامها بالتآمر لقلب النظام الملكي المغربي.

تركيز الخطاب المغربي على المزايدات الوطنية، وفكرة المؤامرة والعدو الخارجي، نجحت في إسكات أصوات المطالب الاجتماعية، وأصبح كل مغربي على استعداد للدفاع عن المقدسات الوطنية، فبعد محاولة الاغتيال التي تعرض إليها الملك تم توقيف أكثر من 130 شخص تابعـــين للاتحاد الوطني للقوى الشعبية

[1]- Abdelkrim kibeche, conflict and cooperation…..op,cit, p 231 .
[2]- Ibid, p 232

بتهمة التآمر ضد الملك، وفي 15 أوت1963 اتهم وزير العدل المغربي قوى خارجية بوقوفها وراء هذه المؤامرة التي تسمى في المغرب قضية العدوان أو الاعتداء الجزائري[1].

مع اندلاع حرب الرمال ندّد بن بركة من منفاه بالجزائر بالاعتداء على الثورة الجزائرية من طرف الملكية الإقطاعية، وهذا ما أعطى فرصة للسلطات المغربية لاتهام الأحزاب السياسية بالخيانة، الأمر الذي ساهم في إضعافها بشكل تدريجي، وهذا يدخل في إطار سعي المغرب للقضاء على كل القوى المعارضة للملكية[2].

لقد دعمت حرب الرمال مكانة العرش الملكي بتوحيدها لمختلف القوى والفواعل السياسية، وهذا ما أكده الحسن الثاني في خطابه يوم 19 أكتوبر 1963 قائلا : "إن هذا الامتحان كرّس مرة أخرى الروابط بين الشعب والعرش، وأبرز بوضوح الوحدة والإجماع الوطني، من أجل الدفاع عن القضية المقدسة ضد العدوان، نحن سعداء بشعبنا لأن هذه الأزمة قد أعطت له فرصة لإظهار وطنيته التي بفضلها تم كسر قوى الاستبداد.."[3].

أما بالنسبة للجزائر فإنها كانت تعرف اتجاها أكثر خطورة، بعد أن اتخذت المعارضة أشكالا مهددة للنظام، مع قيام جبهة القوى الاشتراكية بإعلان الكفاح المسلح ضده[4]. هذا النظام كان يعرف أيضا صراعات داخلية بين القوى السياسية والعسكرية، وضعفا في مؤسسات الحكم، ومناخا اجتماعيا متوترا، يجسده إخفاق السياسة العامة في معالجة مشاكل المواطنين.

لقد وظف "بن بلة" فرصة الحرب لتوجيه الضغوطات الداخلية التي تهدده من خلال صرف الأنظار في اتجاه العدو الخارجي، وبالتالي تحقيق ائتلاف داخلي بإثارة المشاعر الثورية خاصة وأن المواجهات الحدودية خلقت شعورا باللاعدل والاعتداء وسط الجماهير، التي ما زالت تحت صدمة سبع سنوات من الحرب، الأمر الذي ساعد بن بلة علي إعادة جمع الصفوف، مع وجود مشاكل داخلية ومعارضة يقودها أيت أحمد، وبالتالي أصبح المغرب رهانا سياسيا بالنسبة للسياسة الداخلية الجزائرية[5].

---

[1]- Nicol Grimaud, op, cit ,p197.

[2]- Lahouari Addi, op, cit, p 13.

[3]- Claude Palazzoli, op, cit, p81.

4-محمد بوضياق، **الجزائر ...إلى أين؟** ، ترجمة محمد بن زغيبة، يحي الزغودي ، الجزائر،النخلة ، 1992،ص 153.

[5]- Benjamin Stora , op.cit, p25.

إن وضع اللااستقرار السياسي قد دفع "بن بلة" إلى توظيف* الحرب الحدودية لكسب الشرعية الشعبية بتقديم نفسه كزعيم ثوري، وبتركيزه على غيرة الشعب على فتوة الدولة الجزائرية، وهذا ما تؤكده صرخته الشهيرة "حقرونا"** في خطابه للتعبئة العامة في 15 أكتوبر 1963.

من خلال ما تقدم يمكن إدراج حرب الرمال في إطار سعي الأنظمة في بحثها عن الشرعية وتحقيق استقرارها، بإبعاد الضغوطات والنزاعات الداخلية وحالات اللاستقرار السياسي، باتجاه عدو خارجي، الأمر الذي يجعل من النزاع **فرصة إستراتيجية** لتحقيق ما تعجز عن تحقيقه خطابات الوحدة والإدماج.

* يشير محمد بوضياف ان النزاع مفتعل من خلال تشكيكه في تلك المصادفة التي حدثت بين الوفاق الداخلي، ونجاح الوساطة بين الجزائر و المغرب في قمة باماكو، أنظر: محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 138.

** أنظر انعكاسات هذاالخطاب على اندفاع المواطنين للمشاركة في الحرب ضد المغرب. في : خالد نزار، مرجع سابق، ص 60.

الفصل الثالث:العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية*إحدى المحددات الرئيسة للعلاقات المغاربية ، ومعيارا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة ، وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل تأثير واختراق خارجي. فمحورية هذه القضية بأبعادها وتأثيراتها المختلفة قد جعلت منها إما موضع اهتمام للدراسات التي تركز على الجوانب التاريخية القانونية والأنتروبولوجية، أو تلك التي تنطلق من مستويات تحليل مختلفة تهتم أكثر بأبعادها الدولية رهاناتها الإقليمية أو تأثيراتها على العلاقات الثنائية، وهذا الأمر يعكس بشدة مدى تعقد هذه الحالة الشئ الذي يجعل من عملية تحليلها علميا أمرا معقدا.

إن تعقد هذه الحالة، وطبيعة أهداف البحث ، قد فرضت على الباحث تجاوز تطوراتها التاريخية أو معالجتها في إطارها الطبيعي كنزاع لا تماثلي بين المغرب و جبهة البوليزاريو**، وبالتالي لن يكون الهدف الاستنصار لأي طرح، سواء الطرح المغربي الهادف إلى استرجاع حدود الدولة(التاريخية)، أو الطرح الصحراوي الهادف لبناء الدولة ، بمعنى أن بناء هذا الفصل سيتم بالشّكل الذي يضع الباحث محايدا أمام المنطق القانوني القائم على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي أو المنطق الخلدوني (نسبة لابن خلدون) القائم على أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة.

إن مجهودنا ينطلق أساسا من نتائج الفصل الأول أين اتضح لنا :

أولا: واقع تطبعه سلوكات دولتية تتحكم فيها اعتبارات وطنية محضة.

ثانيا: أولوية القيّم السياسية على القيّم الأخرى .

ثالثا: عدم كفاية القواسم المشتركة بين البلدين لتجنب النزاع من جهة، و لتبني مشروع تكاملي من جهة أخرى.

وهذا ما يشير إلى أن النزاع الحدودي قد ترك رواسب قد تفسر تطور الأحداث في العلاقات الجزائرية المغربية ، وأن قضية الصحراء الغربية قد أعادت إحياء الخلافات والاختلافات الثنائية من جديد

---

*لقد أعطيت العديد من التسميات لهذا الإقليم، نذكر منه "ريودورو" Rio deoro، سوس الأقصى، والصحراء الاسبانية نسبة للتواجد الاسباني بالمنطقة من سنة 1884 حتى سنة 1975 والذي قسمها إلى ثلاث مناطق : الساقية الحمراء، إقليم واد الذهب إقليم طرفاية (ضم إلى المغرب 1958). أما اسم الصحراء الغربية فهو المستعمل في أغلب الكتابات الحديثة للتفاصيل حول تاريخ المنطقة ومختلف التسميات المعروفة للإقليم وتركيبته السكانية، أنظر: عبد الكريم الحمداوي "الصحراء المغربية بين واقع الانتماء وصراعات التوظيف السياسي على موقع الانترنيت:
www.elharakah.com/kutub/asahara almagribiah.doc

** تعني الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب ، أعلنت الحرب ضد الاستعمار الاسباني في 20 ماي 1973.

و هذا يؤكد المقولة التي تقول: إن النزاعات العربية -العربية تتسم بالمرونة لدرجة أنها قد تختـــفي و لكنـــها تظل كامنة إلى أن يحين الوقت المناسب لكي تثور من جديد[1]. وهذا ما أكده الرئيس الجزائري هواري بومدين في تصريح أدلى به لمجلة كولومبو الاسبانية في نوفمبر 1975 إذ قال: "لا خلاف أن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات الاديولوجية والسياسية وحتى الإستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة" [2].

انطلاقا مما سبق سنحاول التركيز على تأثير هذه القضية على العلاقات الجزائرية المغربية من خلال عرض مواقف الدولتين المتضاربة ،وكيف تحولت الى سياسات غير متوافقة، ثم محاولة كشف الأبعاد الإستراتيجية الخفية التي تتحكم في هذه المواقف وهذه السياسات، ولهذا فان تقسيم الفصل كان تماشيا مع هذه المستويات، وذلك للإجابة عن السؤال المركزي في هذا الفصل : ما هي طبيعة الأهداف الإستراتيجية التي تدافع عنها كل من الجزائر والمغرب، والتي تتجاوز التمسك بمبدأ تقرير المصير أو الرغبة في تحقيق مطالب إقليمية مغربية؟

---

1 - مراد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص198.

2- علي الشامي، مرجع سابق، ص 229.

المبحث الأول :

المواقف المغربية- الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

(التضارب بين الحق التاريخي، وحق تقرير المصير)

الهدف الأساسي لهذا المبحث هو عرض موقف كل من المغرب- الدولة التي تطالب بمغربية الصحراء الغربية- والجزائر- التي تساند حق تقرير المصير- ، وتوضيح كيفية انعكاس تلك المواقف على العلاقات الجزائرية المغربية. إن هذه المواقف هي القيمة المعّرفة لتصور كل طرف اتجاه المسلك والحصيلة النهائية التي تنتهي عندها قضية الصحراء الغربية.

سنعتمد في هذا المبحث بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي، وذلك لتقديم وعرض البيانات المتوفرة في شكلها الجاهز مع المحاولة بقدر الإمكان تدعيمها بالأسانيد والآراء الرسمية. هذا يعني ضمنيا حيادية الباحث المفروضة منهجيا ، لأن المنهج المستخدم يفرض الإحاطة بالظاهرة و التعريف بها قبل الانتقال إلى محاولة فهم مصادرها وكشف رهاناتها.

تتفق أغلب المراجع على اعتبار سنة 1975 السنة المفجرة لقضية الصحراء الغربية انطلاقا من عودة الخلافات السياسية إلى المنطقة،و تصاعد درجة عدم الاستقرار السياسي ، وبروز الحسابات المتعلقة بميزان القوى والتوازنات الإستراتيجية . فالمسيرة الخضراء المغربية (أكتوبر 1975) واتفاقية مدريد بين اسبانيا ، المغرب وموريتانيا (نوفمبر 1975) قد شكّلت تحولات جوهرية وحاسمة في الآراء المتعلقة بحل القضية الصحراوية، و بالتالي أعادت إلى الواجهة الخلافات الجزائرية المغربية كما سيتضح في الخطوات البحثية القادمة.

إنه لمن الضروري عرض المسار الذي اتخذته مواقف الأطراف المعنية والمهتمة بالصحراء الغربية والذي تمخض عنه في النهاية ميلاد أزمة علاقات جزائرية- مغربية، وهذا ما نوضحه في النقاط التالية :

- مع نهاية الستينات وبداية السبعينات حصل تنسيق مغاربي ثلاثي بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا لتكوين جبهة مشتركة تطالب بحق تقرير المصير في الصحراء الغربية[1]، وهذا كترجمة فعلية لعودة العلاقات الدبلوماسية بين هذه البلدان بعدما تم حل الخلافات السياسية بينها كما تؤشر لذلك معاهدات "إفران" في 15 جانفي 1969 و"الرباط" في 15 جوان 1972 ، والتي أنهت النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، إضافة إلى معاهدة "الدار البيضاء" في 8 جوان 1970 بين المغرب وموريطانيا، التي نصت على تخلي المغرب عن مطالبه الإقليمية في موريتانيا، هذا التقارب تجسد أكثر أثناء القمة الثلاثية بأغادير المغربية في جانفي 1973، حيث عبر القادة الثلاث (الحسن الثاني، هواري بومدين، ولد دادّة) عن تمسكهم بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحرصهم على تطبيقه في إطار يضمن لسكان

1- Abdelekhalaq Berramdane, **le Sahara occidental : enjeu maghrébin**, paris, Karthala,1992,p19.

الصحـــراء التعبير الحر والحقيقي عن إرادهم، طبقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة *، كما اتفقوا على بناء طريق يربط بين أغادير المغربية، تندوف الجزائرية وآطار attar الموريتانية (1)

- في جويلية 1973 أعلمت اسبانيا سفراء البلدان المغاربية الثلاثة المهتمة بقضية الصحراء الغربية بمشروع استقلال داخلي للصحراء، مع إعطاء صلاحيات واسعة لمجلس العموم الصحراوي المعروف باسم "الجماعة"**، وفي 10 جويلية 1974 أبلغت اسبانيا الأمين العام للأمم المتحدة عن نيّتها في الشروع في إجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراء الغربية خلال النصف الأول من العام 1975 تحت إشراف وضمان منظمة الأمم المتحدة (2).

- إعلان اسبانيا عن رغبتها في إجراء استفتاء من أجل إقامة دولة في الصحراء الغربية ،وتغيّر الموقف المغربي من تقرير المصير إلى ضم الإقليم الصحراوي إلى المملكة المغربية، وتبني الجزائر الطرح الإسباني- الصحراوي، أسس لتحالفات دبلوماسية فرعية، فمن جهـــة الجزائر واسبانيا (بقيـــادة فرانكو)، ومن جهة أخرى المغرب وموريتانيا اللذان لجآ إلى طلب استشارة محكمة العدل الدولية لوقف إجراءات تنظيم الاستفتاء ***، والحصول على رأي المحكمة فيما يخص الروابط القانونية التي تجمع المغرب وموريتانيا بإقليم الصحراء الغربية ، وكلّها تطورات وضعت الجزائر - و مبدأ حق تقرير المصير- والمغرب- ومبدأ الحق التاريخي- في واجهة التراع، وهذا ما نؤكده في شكل وظيفي مع تفصيل الموقفين ومساهمة ذلك في تأزم العلاقات الجزائرية المغربية.

---

*من القرارات التي اتخذها الأمم المتحدة حول الصحراء الغربية نجد القرار رقم 2072 الصادر بتاريخ 1965/12/16 تدعو فيه الجمعية العامة اسبانيا إلى وضع حد نهائي لسيطرتها الاستعمارية للإقليم "افني" (تخلت اسبانيا لصالح المغرب بموجب معاهدة فاس 1969) وإقليم الصحراء الاسبانية تطبيقا لنص القرار الأممي 1514 وأيضا هناك قرار 2354 الصادر بتاريخ 1967/12/19 يطالب اسبانيا بتنظيم استفتاء تقرير المصير على سكان الصحراء الغربية لتفصيل حول تطور مواقف الأمم المتحدة من القضية الصحراوية.

أنظر : معراف غالية، مرجع سابق، ص ص.85-89.

1- Mohamed Salah Tahi, **the western Sahara conflict and its repercussions on the Algerian- Moroccan relationship**, submitted for the degree of master in the department of politics, university of warwich, 1982, p20.

** تم تأسيس هذا المجلس في 11 ماي 1967 حددت هياكلها وتشكيلاتها في اتجاه يخدم المصالح الاسبانية وتكونت من أفراد موالين لنظام الجنرال فرانكو. أنظر Abdelkhaleq Berramdane,op,cit, p22

2. Abdelkhaleq Berramdane,op,cit, p23.

***أعلنت اسبانيا رسميا عن نيتها في إجراء استفتاء بتاريخ 22 أوت 1974، وقد كان مرفوض من طرف المغرب وموريتانيا اللذان خشيا تصويت الصحراويين لصالح الاستقلال الكامل، كما أكدته فيما بعد لجنة الأمم المتحدة المرسلة إلى الإقليم بين 08 ماي و 09جوان 1975: إن أغلب الصحراويين يفضلون الاستقلال التام أنظر : Mohamed Salah Tahi, op,cit, p23.

المطلب الأول : الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية :

يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتباره جزءا من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه، وجزءا من المغرب الكبير الذي يجب بناؤه، وذلك تماشيا مع خريطة المغرب الكبير كما حدّدها "علال الفاسي"، والتي تشير إلى مختلف الأقاليم التي تشكل امتدادا تاريخيا للسيادة المغربية، وهو الطرح الذي تبنّته رسميا المملكة المغربية، و يفسر معارضتها لمبدأ قدسية الحدود كأحد المبادئ الاساسية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية، حيث قدمت البعثة المغربية تحفظا أثناء توقيعها في 19 سبتمبر 1963 على ميثاق هذه المنظمة، إضافة إلى الدساتير المغربية التي تعبر بوضوح عن الحقوق التاريخية وتؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية*.

إن هذا الأمر يعتبر في المغرب قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الأحزاب السياسية والذي يعتبر مبدأ مغربية الصحراء الغربية من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها.

وعموما فالموقف المغربي القائم على الحق التاريخي يستند على مبدأين :

الأول: وجود علاقات بيعة بين السلطان المقيم في بلاد المخزن، وبين القبائل المقيمة في الصحراء.

الثاني : وهو الاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا، كما تؤكد ذلك مجموع الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي.[1]

إن مفهوم الحق التاريخي، في سنده الأول، قائم على التصور المغربي لمسألة الحدود ومسألة السلطة و المؤطرة أساسا بمفهوم البيعة كرابطة سياسية بالمعنى الحقوقي و التملكي، فمفهوم البيعة بهذا المعنى ينشأ ويترتب عنه علاقات سيادة بالمفهوم القانوني الغربي ، وبالتالي فإن حدود السيادة هي حدود البيعة ، وأن الحدود تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء وتبايع السلطان، و لا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي [2]، ذلك أن نظام الحكم الملكي المغربي قبل الاستعمار اعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض، فالدولة وفق هذا

---

* ثم في الفصل الثاني ذكر ما تضمنته خريطة المغرب الكبير، وأهم ما جاء في الدساتير المغربية ، أنظر الصفحة64 من الفصل الثاني.
ورغم فشل المملكة المغربية في تحقيق حلم خريطة "المغرب الكبير" بعد اعترافها بالسيادة الجزائرية على منطقة تندوف، واعترافها بدولة موريتانيا في 8 جوان 1970، إلا أن الموقف بقي ثابتا في ما يخص مطالبها في إقليم الصحراء الغربية.

1- علي الشامي، مرجع سابق، ص .256

2-عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص 245.

التصور الإسلامي ليست وحـــدة إقليمية ولكن هي تجمع بشري له خاصية سياسية- دينية، ينتـــمي إلى المجموعة الدينيـــة المشتركة (الأمة) [1]، أين يصبح لعقد البيعة- والذي هو ديني في جوهره- خاصية سياسية تؤسس لعلاقة سيادة بين الإقليم ومجموع الأمة [2].

انطلاقا من هذا التصور تقدم المملكة المغربية الحجج الكفيلة بإثبات شرعية مطالبها. فبالإضافة إلى الامتداد الجغرافي، الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة مع سكان الصحراء الغربية، يؤكد المغرب على مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك بصفته أميرا للمؤمنين، ولجوء العديد من الشخصيات الصحراوية- بعد إعلان جبهة البوليزاريو الحرب على اسبانيا في 20 ماي 1973- إلى ملك المغرب لإعلان بيعتهم، وهذه المبايعة تعد عقدا سياسيا تترتب عنه ظاهرة السيادة على أرض وسكان الصحراء الغربية [3]. كما يدعم المغرب موقفه بحجج أخرى: مثل مساهمته في تعيين قادة الصحراء، وجباية الضرائب، ودور الشيخ ماء العينين كممثل للسلطان المغربي في مقاومته للاستعمار الاسباني.وكل هذه الحجج ساقها المغرب أمام محكمة العدل الدولية.

أما فيما يخص السند الثاني ،لهذا المبدأ التاريخي، فهو قائم أساسا على مجموع الوثائق والمراسيم الدولية التي تبرز اعتراف دول أخرى بسيادة المغرب على الإقليم، نذكر منها المعاهدة التي أبرمها المغرب مع بريطانيا بتاريخ 13 مارس 1895، والتي تبرز اعتراف بريطانيا بأن الأراضي الممتدة ما بين رأس بوجدور ووادي درعا والتي يطلق عليها طرفايا، والأراضي الموجودة جنوبها هي أراض من صميم التراب المغربي، ولا يحق لأحد أن يتقدم بمطالب من أي نوع اتجاهها، وجاء في الاتفاق الفرنسي الألماني سنة 1911 حول حدود المغرب "... مع العلم أن المغرب يشمل الجزء الكامل من إفريقيا الشمالية... حتى مستعمرة اسبانيا بوادي الذهب" [4]. إن هذا السند هو المرتكز المغربي الرسمي الباحث على تدعيم الحق التاريخي بأسانيد قانونية قوية.

في إطار المسعى الهادف إلى استرجاع الحدود التاريخية ومحاولة دعم المبدأ المرجعي بحجج قانونية لجأت المملكة المغربية إلى تأييد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن في الإطار الذي يضمن لهـــا

1-William Zartman,**la résolution des conflits en Afrique** , paris ,l'harmattan,1990,p,25.

2- Abdelkhaleq Berramdane, op, cit, p 34.

3 - اسماعيل معراف غالية، مرجع سابق ،ص 45.

4 -علي الشامي، مرجع سابق، ص 256.

وللتفصيل أكثر حول هذه المعاهدات والمراسيم الدولية أنظر :

عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.ص ص 122.125.

عودة الإقليم الصحراوي إلى الوطن الأم بعد أن يتحرر من الاستعمار الاسباني *، خاصة وأن قضية الصحراء الغربية مدرجة في إطار منظمة الأمم المتحدة تحت بند تصفية الاستعمار استنادا إلى مضمون اللائحة الأممية الشهيرة -1514- الصادرة عن الجمعية العامة بتاريخ 1960/12/14، التي تنص على القضاء على كافة أشكال الاستعمار وتحويل السلطة في البلدان غير المستقلة في أقرب الآجال إلى شعوب هذه البلدان دون تقييد ارادتهم[1]. وعليه اتّجه السلوك المغربي إلى تشكيل جبهة مغاربية بعد أن قدم تنازلات اتجاه الجزائر وموريتانيا لضمان الدعم الكافي لتحقيق مطلبه الرئيسي، كما عمل على تأييد قرارات الأمم المتحدة، مثل القرار الصادر سنة 1973 حين صادقت الجمعية العامة على اللائحة 3162 والتي أكدت أن إدامة الوضع الاستعماري في الصحراء تحت المراقبة الاسبانية يشكل خطرا على الاستقرار والأمن في شمال غرب إفريقيا، وهي اللائحة التي تم المصادقة عليها بـــ 91 صوتا بما فيها المغرب، الجزائر وموريتانيا [2]، مـــع تأكيد المغرب المستمر على كونه معـــني بمصـــير الإقليم الصحراوي، بمعنى ضرورة استقلال الإقليم عن اسبانيا ليدمج في المملكة المغربية، وذلك بالاعتماد على نفس القرار 1514 الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن التأويل القانوني المغربي** لمبدأ حق تقرير المصير هو الدليل الموجه لكل فعل سياسي ودبلوماسي مغربي، حيث يطالب المغرب بتطبيق القرار 1514 استنادا إلى البند السادس الذي يعتبر "أن كل محاولة تستهدف تحطيما جزئيا أو كليا للوحدة الوصية أو الوحدة الترابية للبلد المستعمر متعارضة مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة"[3]، وبالتالي فإن الطرح المغربي لا يشكل طعنا في حق تقرير المصير، بل بالعكس يطالب بتطبيق المبـــدأ بشكل صحيح، والذي ينتهي بالمحافظة عـــلى الوحدة التـــرابية المـــغربية، وباندماج أقاليم وادي الذهب والساقية الحمراء في الإقليم الوطني المغربي. ولهذا فالسلطات المغربية، استنادا إلى حقها التاريخي، تعتقد أن حق تقرير المصير لا يجب أن يطبق ضد الدولة الوطنية ولكن فقط ضد الدولة الاستعمارية [4].

إن الفهم المغربي الخاص لمبدأ حق تقرير المصير قد جعله يتهجم على الموقف الجزائري الذي يدافع عـــن

---

*قامت المملكة المغربية لتحقيق هذا الهدف بإنشاء تنظيمات سياسية داخل الصحراء الغربية تطالب باستقلال المنطقة عن اسبانيا واندماجها بالمملكة المغربية، مثل حركة مقاومة الرجال الزرق التي أسسها ادواردو موحا سنة 1972 : للتفصيل أنظر: علي الشامي، مرجع سابق، ص 268.

1- إسماعيل معراف غالية، مرجع سابق ، ص 84.

2-نفس المرجع ، ص91.

** هذا التأويل المغربي الخاص كان مضمون وثيقة تابعة لوزارة الخارجية المغربية تحت عنوان شرعية إزالة الاستعمار عن الصحراء الغربية الأطلسية والمناورات الجزائرية للسيطرة على الشمال الغربي لإفريقيا أنظر :. Abdelkhaleq Berramdane,op, cit , p 25

3-Idem.

4-Idem.

نفس المبدأ، ففي نظر المملكة المغربية فإن منطق تقرير المصير الذي تنادي به الجزائر ليس سوى مناورة تعكس مشروع هيمنة وتطويق لكافة مشاريع الوحدة المغاربية(1). وهو نفس الفهم والتأويل الذي يحكم موقف المغرب من النية الاسبانية في إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، حيث ألقى الملك الحسن الثاني في 8 جوان 1974 خطابا أوضح فيه موقفه من الاستفتاء الذي تريد أن تجريه اسبانيا قائلا : "إن السؤال الذي يجب أن يستفتى عليه السكان هو : هل ترغبون في البقاء تحت وصاية الدولة التي تحتكر، أم العودة إلى الوطن الأم" (2).

التقارب الجزائري الاسباني في عهد الجنرال فرانكو، ورفض اسبانيا للمطالب الإقليمية المغربية الموريتانية، وعزمها على إجراء استفتاء يعطي صلاحيات واسعة "للجماعة" ويساهم في خلق دولة صحراوية مستقلة، كل هذا دفع المملكة المغربية وموريتانيا إلى تقديم طلب للأمم المتحدة لطرح القضية الصحراوية على المحكمة الدولية، وفي هذا الإطار اتخذت الجمعية العامة اللائحة 3292 * طالبت فيها من المحكمة أن تعطي وجهة نظرها حول سؤالين جوهريين :

هل كانت الصحراء الغربية عند استعمارها من قبل اسبانيا أرضا بدون سيد ؟

- إذا كانت الإجابة عن السؤال سلبية، فما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين الإقليم وبين كل من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية. (3)

في 16 أكتوبر 1975 أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري، والذي أكدت من خلاله على أن إقليم الصحراء الغربية لم يكن أرضا بدون سيد، وخلصت إلى وجود روابط قانونية في عهد الاحتلال الاسباني بين بعض القبائل الصحراوية والمملكة المغربية قائمة على المبايعة فقط دون وجود لأي روابط للسيادية الترابية بين أراضي الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية الموريتانية من جهة أخرى، وأن كل الحجج المقدمة لا تدل ولا ترتقي إلى مستوى إقرار السيادة (4)

1- علي الشامي، مرجع سابق، ص 226.

2- بطرس غالي وآخرون، ملف حرب الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 44. أفريل 1976، ص 139.

* اعتبر الكثير من الباحثين قرار 3292 لسنة 1974 القاضي باللجوء إلى محكمة العدل الدولية بمثابة إلغاء مسار تصفية الاستعمار المعترف به من طرف الأمم المتحدة. أنظر :

Meriem Amimour Benderra ,_**Sahara occidentale et l'autodétermination**,Alger, ENAP,1988,p66.

3- Hafida Ameyar**, Sahara occidental : que veut l'ONU** ? casbah édition , Alger, 2000, p 38.

4- Ibid, pp 38-39.

بصدور الرأي الاستشاري، أعلنت المملكة المغربية عن المسيرة الخضراء التي شارك فيها أكثر من 350.000 شخص لاحتلال إقليم الصحراء الغربية، معتبرة أن "الإقرار بوجود علاقات مبايعة هو إقرار بوجود سيادة". (1)

أسلوب فرض الأمر الواقع الذي انتهجه المغرب، والتغيرات السياسية التي حدثت في اسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانكو، مهّدت إلى بدء المحادثات الثلاثية التي انتهت بالتوقيع على إتفاقية "مدريد" المغربية- الموريتانية- الاسبانية في 14 نوفمبر 1975 والتي تنص على نهاية التواجد الاسباني في الإقليم فعليا ونهائيا قبل يوم 28 فيفري 1976. وهي الاتفاقية التي مهدت إلى تقسيم الصحراء الغربية * بين المغرب وموريتانيا، وإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية يوم 27 فيفري 1976، لتدخل بذلك قضية الصحراء الغربية مرحلة نزاعية جديدة، وضعت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة قطيعة، إلى غاية عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1988، وهي السنة التي شهدت قبول المغرب للمخطط الأممي لإجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية.

في الخطوة التالية من البحث سنتعرض للموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية، وهو موقف مختلف ومتعارض مع الطروحات المغربية،و سنرى كيف أدّى هذا التعارض إلى إفراز دلالات نزاعية تعكس وجود نزاع كامن ساهمت قضية الصحراء الغربية في إخراجه الى الواجهة.

المطلب الثاني : الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية.

يستند الموقف الجزائري، اتجاه قضية الصحراء الغربية ،إلى ثلاث ركائز أساسية (2) هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي، إذ:

- تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس . **

1- Abdelekhaleq Berramdane, op, cit , p 36.

*أنظر خريطة تقسيم إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا(الملاحق ،ص128)

2-Voir :- Slimane Chikh, op, cit, p 224.
- Abdelekhaleq Berramdane, op, cit , p52 .

**دخلت الجزائر كطرف مهتم بالقضية مند سنة 1966، وأصبحت تشارك بصفة اعتيادية في أعمال لجنة تصفية الاستعمار، على أساس أنها من الدول المجاورة للإقليم الصحراوي، وعليه فإن الممثل الجزائري في دورة نوفمبر 1966 قال أمام اللجنة الأممية لتصفية الاستعمار:" من الطبيعي أن تهتم الجزائر بمستقبل بلد مكوّن من قبائل يعيشون شهور عديدة فوق إقليمها ولديها معهم حدود مشتركة ..." أنظر:
معراف غالية، مرجع سابق،ص 87.

- أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية.

- حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.

كما يمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية [1]:

- نفت نفيا قاطعا أي مطامع ترابية في الإقليم.

- تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.

- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.

- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر، ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في 19 حزيران 1975 قال : "أننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقّها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة".[2]

وفي تصريح آخر قال: "إذا كنا نناهض الاستعمار، فكيف إذا كان هذا الاستعمار موجود على حدود بلادنا ، فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للاستعمار" [3]

كما صرح وزير الإعلام-آنذاك- عبد الحميد مهري قائلا : "إن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعني تعاطيا منهجيا مختلفا لمشاكل الحدود، وإن رفض منطق المغرب القائل بالحق التاريخي يعكس سياسة صحيحة، فهو منطق يتضمن معالجة خاطئة لمشاكل الدول العربية كلها".[4].

إن موقف الجزائر بهذا المعنى يتماشى ومبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت بها عالميا، ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، خاصة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية. وهذا ما أكدته مختلف المذكرات المقدمة إلى هذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي

1- إسماعيل معراف غالية،مرجع سابق،ص ص100-101.

2 - علي الشامي، مرجع سابق، ص 234.

3 - بن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ، 1987، ص 266.

4- علي الشامي، مرجع سابق، ص 227.

وعادل للقضية الصحراوية، ونذكر منها مايلي :

كلمة المندوب الجزائري الدائم لدى الأمم المتحدة : [1] ألقى المندوب الجزائري كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار يوم 19 نوفمبر 1975 بخصوص قضية الصحراء الغربية، نلخصها في النقاط التالية :

رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية.

- التأكيد على الموقف الجزائري الثابت فيما يخص حل القضية.
- الإشارة إلى أهمية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.
- استنكار اتفاقية مدريد ورفضها.

مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة : [2] وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 1976/02/12 كرد فعل على اتفاق مدريد الثلاثي، وتضمنت النقاط التالية

رفض اتفاقية مدريد التي سلبت الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

- إن الجزائر لا تزال تعتبر اسبانيا هي القوة المسؤولة أمام الأمم المتحدة.
- تسوية قضية الصحراء تتقرر بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة وفقا لقرارات مجلس الأمن.

مذكرة الحكومة الجزائرية إلى لجنة تطبيق الاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية [3]

تقدمت الحكومة الجزائرية بهذه المذكرة في اجتماع نيروبي في شهر أوت 1981 كمساهمة منها في حل النزاع المغربي- الصحراوي، وقد تضمنت ثلاث نقاط مفصلة متعلقة بـــ :

- الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح من طرف المغرب.
- اختصاص لجنة التنفيذ التابعة للمنظمة ووظائفها، والتركيز أساسا على ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء الاستفتاء.
- شروط تنظيم الاستفتاء المقترح.

1- نص الكلمة كاملا ،أنظر: بطرس بطرس غالي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 234-236.

2-نفس المرجع، ص ص 236- 238.

3-عمر صدوق، مرجع سابق،ص ص 204-205.

إن التأكيد الجزائري على مبادئه الجزائر القارة، ودعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليزاريو مع استنكار كل السلوكات المغربية، كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد اتفاقية مدريد وعـــدم اعترافها بها، يعكس مدى اللاتوافق بيـــن المغرب والجزائر، والذي برز سلفا مع حرب الرمال 1963، التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الادراكات السلبي وللتقاليد التراعية بيـــن الطرفين، إذ أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها، حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات التراعية التي اتخذت أشكالا مختلفة منها:

- تبادل الهجومات الدعائية والسياسية على المستوى القيادي.
- ترحيل اليد العاملة والطلبة.
- المواجهات العسكرية بين قوات الجيش الجزائري وقوات الجيش المغربي في واقعتين فيما يعرف "بأمغالة" (01) في 29 جانفي 1975 و أمغالة(02) في 15 فيفري 1976.
- قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلن قيامها في 27 فيفري 1976.

لقد دخلت القضية الصحراوية بعد هذه المرحلة فترة حاسمة، عرفت معها المنطقة المغاربية حالات من اللإاستقرار ومن الاختراق. وبالتالي تأجل الاستقلال الصحراوي وتأجل أكثر التكامل المغاربي، طالما أن الدولتين المؤهلتين لتحقيق هذه المسارات قـــد وضعتا أولويات سياسية قطـــرية محضـــة، تتحكم فيها الرهانات الإستراتيجية الذاتية التي لا تقبل الانحناء ولا التنازل. والخطوات البحثية القادمة كفيلة بإبراز هذه النقطة.

المبحث الثاني :

السياسات المغربية والجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

أصبحت قضية الصحراء الغربية القضية المحورية التي تحدّد نوعية وحجم التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية، وطبيعة وشكل التحالفات في المنطقة المغاربية، حيث انتهينا في المبحث الأول عند نقطة القطعية في العلاقات الثنائية نتيجة عدم تطابق التصورات والمواقف اتجاه الوضع الذي تنتهي عنده الصحراء الغربية.

و سنعمل في هذا المبحث على تتبع الخطوات العملية التي انتهجها كل من المغرب والجزائر، كترجمة لمواقفهما الأساسية في شكل سياسات عملية اتجاه القضية الصحراوية انطلاقا من أن المواقف تتحكم في طبيعة التوجه أو السلوك الذي تنتهجه الدولة من جهة، و من جهة أخرى تعرّف طبيعة الوسائل التي تستخدمها، مع اعتبار أن هذا السلوك العملي ليس روتينيا ولا اعتباطيا بقدر ما هو سلوك استراتيجي له أهدافه المحددة في إطار ما تمليه تصورات وتوجهات كل دولة.

إن تنازع المواقف، الدوافع والإرادات، سيؤدي -كنتيجة- إلى انتهاج سياسات خارجية مختلفة على جميع المستويات، وبالتالي نشهد سياسة مغربية تهدف إلى الحفاظ على الأمر الواقع بتعزيز مكتسبات إتفاقية مدريد الثلاثية، وسياسة جزائرية ترفض أي تغيّير إقليمي يجري دون استشارتها أو مشاركتها، هدفها العمل على تغيير الوضع القائم بما يتماشى والتصورات التي تدافع عنها.

انطلاقا مما سبق، فإن هدف هذا المبحث هو عرض مبسط لكل من السياسة المغربية والسياسة الجزائرية اتجاه القضية الصحراوية لاستخلاص الشواهد و المؤشرات التي تساعدنا على فهم طبيعة وحقيقة الأهداف التي يسعى كل طرف لتجسيدها من خلال قضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول: السياسة المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية:

الهدف الأساسي للسياسة المغربية هو الحفاظ على الوضع القائم الذي أفرزته اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975، وهو الوضع الذي كان أساسا نتيجة مباشرة لسلسلة من التنازلات* قدمتها

---

*أكبر التنازلات التي قدمتها المملكة المغربية كانت أمام الجزائر باعترافها بالسيادة الجزائرية على منطقة تندوف، وأيضا الاعتراف بموريتانيا التي كانت محل أطماع مغربية والقبول باقتسام الحق التاريخي معها، والتنازلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الكبيرة أمام اسبانيا للوصول إلى عقد الاتفاق الثلاثي، حيث منحت لاسبانيا حق السيطرة على 35% من نصيب الشركات الخاصة باستغلال فوسفات بوكراع، الاحتفاظ بقواعد عسكرية بالصحراء، و تجميد المطالب المغربية اتجاه سبته ومليلة وجزر زافارين.... للتفصيل أكثر أنظر:

Mohsen-FINAN Khadija,**les enjeux d'un conflit régional**, Paris, CNRS ,1997 pp 31-32.

-P. Balta op, cit, pp.190.194.

- A.Berramdane ,op, cit p p 47-49 .

-N.Grimaud, op,cit, p 204.

المملكة المغربية تجسيدا لمبدأ مغربية الصحراء، لذلك ستتجه المغرب إلى استخدام مختلف الوسائل، وعلى جميع المستويات لمواجهة متطلبات الحفاظ على هذه القيمة المكتسبة.

وسنقوم بتتبع السلوك المغربي تجاه الإقليم الصحراوي لتكريس الاحتلال، وطبيعة التحالفات الظرفية المصلحية المشكلة مغاربيا لمحاصرة جبهة البوليزاريو، وأيضا التحرك الدبلوماسي المغربي على مستوى القارة الإفريقية، لمواجهة الإرادة الجزائرية المتجهة الى جلب الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، وأخيرا عرض محاولة تفعيل علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية بالشكل الذي يجلب لها الدعم الكفيل بإعطاء الشرعية لتوجهاتها.

1- السياسة المغربية داخل إقليم الصحراء الغربية : بعد ضمان الاعتراف الاسباني بالسيادة المغربية على الإقليم الصحراوي مقابل التوقيع على" اتفاقية مدريد "، وضمان المصالح الاستيراتيجية الاسبانية في المنطقة" [1]، واتفاقها السرّي مع موريتانيا في يوم 14 أفريل 1976 على تقسيم الصحراء الغربية بين البلدين، والذي نصّ على أن ثلثي الإقليم الصحراوي سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقي من نصيب موريتانيا، لجأت المملكة المغربية إلى ضم أهم المناطق الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية، حيث احتلت مدينتي "سمارة" و"العيون" لتفرض بذلك سياسة الأمر الواقع التي عملت على تجسيدها إداريا ودعمها اقتصاديا، وحمايتها عسكريا.

إداريا : عملت المغرب على التسجيل الرسمي للإقليم بموجب مرسوم مملكي أصدر في 06 أوت 1976 يضع الصحراء ضمن التقسيم الإداري المغربي، كما أصدر مرسوم في 14 أوت 1979يقضي بضم إقليم وادي الذهب تحت الإدارة المغربية واعتباره المحافظة رقم 36 في المغرب، وفي سنة 1985 أصدر الملك مرسوما يعدّل التقسيم الإداري للمملكة المؤرخ في 02 ديسمبر 1959 وبموجبه تم إدماج الصحراء الغربية في المملكة وتقسيمها إداريا إلى ولايتين وأربعين إقليما [2].

اقتصاديا : وضعت المملكة المغربية إمكانات اقتصادية هامة لإدماج سكان الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية بالدولة المغربية، حيث وصلت قيمة الاستثمارات المغربية ما بين 1976 و 1986 إلى أكثر من مليار دولار [3]، كانت موجهة أساسا لتحقيق مشاريع تنموية تمثلت في:

- وضع شبكة للاتصالات لربط الصحراء الغربية بالمغرب، إذ بلغت شبكة الطرقات سنة 1985 أكثر

1 -من خطاب الملك الحسن الثاني، أنظر الخطاب الكامل " بطرس غالي وآخرون ،ملف الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 220.

2-Hassan Ouazzani, **l’organisation administrative des provinces saharienne**,in ouvrage collectif :édification d’un état moderne,le Maroc de Hassan11,Paris,Albin Michel,1986,p 14.

3- Attilio Gaudio, **guerre et paix au Maroc**, Paris, Karthala,1991.p 376.

من 1000كلم تربط أهم المدن الصحراوية ،إضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى مثل الراديو والتلفزيون.

-توفير الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء، حيث تم بناء مركز لتوفير الكهرباء بالعيون.

-تعزيز بناء المشاريع الاجتماعية مثل بناء المستشفيات والمركبات الرياضية والمدارس.

-استغلال فوسفات "بوكراع" الذي يقع على بعد 100 كلم جنوب شرق العيون.

عسكريا :إن ضم الصحراء الغربية بالقوة، وفرض الأمر الواقع باحتلال أهم المناطق الإستراتيجية في الإقليم، وإدماجها إداريا تحت السلطة المغربية رافقه تحقيق الجيش الصحراوي ALPS لنجاحات عسكرية كبيرة * كانت أهمـــها هجومات Tan Tan في جانفي 1979 داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا [1]،وهو الأمر الذي أدّى إلى تبني سياسة عسكرية وأمنية مغربية، تؤشر لأهمية المنطقة بالنسبة للمغرب، وتعكس الرغبة في احتواء عمليات الجيش الصحراوي، كما سيتضح من خلال النقاط التالية :

تضاعف عدد أفراد الجيش المغربي من 60 ألف إلى 200 ألف عسكري، كلّف الخزينة المغربية عجز مالي سنة 1977يقدر ب 7.7 مليار درهم، خاصة مع تراجع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية.

- تضاعف النفقات العسكرية المغربية من 222 مليون دولار سنة 1974 إلى 830 مليون دولار سنة 1979، كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيراد الأسلحة من 20 مليون دولار سنة 1974 إلى 480 مليون دولار سنة 1979 [2].

في إطار سباق تسلح مع الجزائر، حصلت المغرب على 16.7 % من الأسلحة الأمريكية الموجهة إلى إفريقيا، وعلى 18.1 % من المبيعات العسكرية الفرنسية الموجهة للقارة الإفريقية.

بعد العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي ضد الجيش الملكي، والنجاح في تفكيك الحلف الاستراتيجي المغربي الموريتاني، لجأت المغرب إلى إستراتيجية أمنية قائمة على بناء جدارات أمنية لحماية المثلث الاستراتيجي، العيون، السمارة، بوكراع، بمعنى حماية أهم مدن الإقليم الصحراوي ومناجم الفوسفات، حيث تم بناء ستة جدارات بين مارس 1981 وأفريل 1987 [3]

** من العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي تلك الموقعة بمدينة "لبويرات" في 24 أوت 1979، وبمنطقة السمارة 6 أكتوبر 1979. أنظر: Khadija, Mohsen, op, cit, pp 61-62.

1- Mohamed Selah Tahi, op, cit, p 32.
2-A Berramdane ,op, cit p 115.
3- K.M. Finane, op,cit, p 63.

2- السياسة المغربية مغاربيا " نموذج التحالف مع ليبيا" : أهم سمات ميزان القوى المغربية مرونة التحالفات والصراعات بين الدول، وتعتبر مشكلة الصحراء الغربية ذات تأثير كبير على هذه التحركات التي تمخضت منذ النصف الأول من الثمانينات عن انشقاقات وخلافات كثيرة [1].

إن التحالف المغربي الليبي الذي تم التوقيع عليه في مدينة وجدة في 12 أوت 1984، والمعروف باسم "الاتحاد العربي الإفريقي"، يعكس بوضوح صحة هذه المقولة، التي تبرز الطابع الظرفي والبعد التكتيكي لهذه التحالفات، وهذا ما يفسر سرعة تشكيليها وتفكيكها *

فرغم أن هذا الاتفاق لم يكن يخدم أهدافا دفاعية أو هجومية ، وأثار ردود فعل واسعة على المستوى الدولي، أهمها حدوث أزمة دبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، أدت إلى تجميد عدد من القروض الأمريكية المخصصة للمغرب من جهة، وحدوث تقارب أمريكي مع كل من الجزائر وتونس من جهة أخرى [2] ، ورغم أن الاتفاق سمي "بالزواج غير الشرعي" إلا أن مقاربته مع القضية الصحراوية تعطيه قيمة إستراتيجية كبيرة، على اعتبار أن سلم الأولويات المغربي يضع القضية الصحراوية في درجة أعلى القيم السياسية، و بالتالي يصبح التحالف مع أكبر ممول للبوليساريو تحالفا استراتيجيا مادام يخدم السياسة المغربية اتجاه هذه القضية الحساسة.

ولهذا فإن الأهداف المحققة من طرف المغرب من التحالف مع ليبيا هي كالآتي :

- تدعيم الموقف المغربي في المنطقة المغاربية، وكسر جدار العزلة المفروضة عليه خاصة مع تفكك تحالفه مع موريتانيا، واعتراف أكثر من 30 دولة بالجمهورية الصحراوية، وإفرازات القضية على المستويات الاجتماعية ،الاقتصادية والأمنية بالمملكة المغربية، ونجاح الجزائر في إبرام معاهدة تعاون مع تونس ثم موريتانيا سنة 1983.

- ضمان توقف المساعدات الليبية لجبهة البوليزاريو على اعتبار أن 80 % من المساعدات الإجمالية التي كانت تتلقاها البوليزاريو كانت ليبية، وبالتالي فإن تحييد الحليف الاستراتيجي للبوليزاريو والجزائر، قد سمح بخلق أزمة تمويل للحركة التحريرية، وزيادة أعباء جديدة على الطرف الجزائري، وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على الإستراتيجية الأمنية المغربية، حيث يذكر بول بالطا أن القوات المغربية استطاعت بناء الجدار الثالث في وقت قياسي بين ديسمبر 1983 وماي 1984 [3].

1-عمرو هاشم ، ميزان القوى في المغرب العربي1983-1994، مجلة السياسة الدولية، عدد 89،جوان، 1987،ص192.

*سرعة تشكيل وتفكيك الأحلاف في المنطقة المغاربية مقولة تنطبق على اتفاق وجدة الذي تم حلّه في نهاية أوت 1988 حول أسباب إلغاء هذا الاتفاق أنظر: عمرو هاشم ،مرجع السابق، ص .194

2-نفس المرجع ، ص 192.

3-P.Balta,op,cit,p 231.

-يؤكد الملك المغربي هذه الحقائق بقوله : " كان أبنائي آنذاك يتعرضون لقصف مدفعين أحدهما جزائري والآخر ليبي، وكان من واجبي إسكاتهما، لقد جعلت القذافي محايدا، وحصلت على التزامه بعدم تقديم أي مساعدة لأعدائي وللبوليساريو ..."[1].

3- السياسة المغربية على المستوى الإفريقي : الهدف الرئيسي للسياسة المغربية إفريقيا كان مواجهة السعي الجزائري للحصول على تأييد الدول الإفريقية لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتحقيق الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية داخل منظمة الوحدة الإفريقية *، وذلك عن طريق معارضة الاقتراحات الجزائرية، والتهديد بمقاطعة جميع نشاطات المنظمة، بمساندة من طرف الدول المؤيدة للطرح المغربي، وهذا ما سنوضحه من خلال الأمثلة التالية:

-في اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في لوزاكا في جانفي 1977، تم الاعتراف بالبوليساريو كممثل وحيد للشعب الصحراوي، وهو القرار الذي تبناه اجتماع المجلس الوزاري في دورته 28 "بلومي" شهرا بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى انسحاب كل من موريتانيا والمغرب، وإعلان نيتهما في مقاطعة جميع نشاطات منظمة الوحدة الإفريقية[2].

- التهديد بالانسحاب من المنظمة الإفريقية عقب اعتراف 26 دولة افريقية بجبهة البوليزاريو، والتصويت لصالح حق العضوية، الأمر الذي أدى بالمنظمة الإفريقية إلى تعيين لجنة العقلاء لدراسة القضية الصحراوية، وهي اللجنة التي رفضها المغرب على اعتبار أن ثلاثة من خمسة أعضاء يعترفون بـــ البوليزاريو. [3].

- في قمة نيروبي جويلية 1981 تم قبول المغرب إجراء استفتاء بالمنطقة الصحراوية، مع رفض الطلب الجزائري القاضي بضرورة انسحاب القوات والإدارة المغربية، انطلاقا من أن هذا الطلب يتنافى وسيادة المغرب القانونية والفعلية علي المنطقة،كما رفض أيضا الدخول في أي مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، انطلاقا من رفض الاعتراف بجبهة البوليزاريو لأنها بنظر المغرب أداة تسخرها الجــــزائر، إضافة إلى رفض صيغة الاستفتاء الذي ينطوي على رغبة في تمكين سكان الصحراء من تقــــرير مصيرهم، وتأكيده على طرح صيغة السؤال بطريقة تؤكد على الروابط التاريخية والعرقية بين السكان الصحراويين والمملكة المغربية. [4].

1-Eric Lourent, op,cit,p90.

* حول جهود منظمة الوحدة الإفريقية ونزاع الصحراء الغربية أنظر: محمد رضوان، مرجع سابق ص.ص228- 235.
و أيضا: William Zartman, op, cit, p 50.56

2- M.S,Tahi, op, cit, p 44.
3-Idem.

4- محمد رضوان، مرجع سابق، ص ص 232-233.

1982/02/23 تم انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بقيادة جبهة البوليزاريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية، الأمر الذي أدى بالمغرب والدول المؤيدة لها إلى الانسحاب من جلسات اجتماعات مجلس وزراء المنظمة [1] حيث اعتبر المغرب قبول العضوية غير قانوني وغير منسجم مع الجهود الرامية للتسوية، على اعتبار أن الاعتراف لا يجب أن يسبق نتائـــج الاستفتاء المزمـــع تنـــظيمه، وبالتالي أعلن انسحابه والتخلي عن التزاماته تجاهها، الأمر الذي وضع المنظمة الإفريقية في أزمة حقيقية أدت إلى فشلها في تسوية هذه القضية. [2]

4- السياسة المغربية على المستوى الدولي : التحرك السياسي المغربي على المستوى الدولي كان في خدمة إستراتيجية جلب الدعم للنظام المغربي من أجل إعطاء شرعية أكبر لطروحاته الأساسية، ولسياسة الأمر الواقع المفروضة على إقليم الصحراء الغربية، ولتحقيق هذا الهدف عمل النظام المغربي على تقديم التنازلات، وتعزيز علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول الكبرى المهتمة بقضية الصحراء الغربية والمنطقة المغاربية باعتبارها من المجالات الجيوسياسية الأكثر حركية وحيوية، خاصة وأن المغرب سعى إلى وضع القضية الصحراوية في إطار الصراع شرق- غرب لإعطاء النزاع بعد إيديولوجي من منطلق أن الملف تتحكم فيه موسكو، وأن جبهة البوليزاريو تدخل في إطار الرغبة السوفياتية في تطويق المغرب، وإبعاد الغرب عن المنطقة.

تطابق المصالح الغربية المنفعية مع التوجهات المغربية، جعل من قضية الصحراء الغربية مدخلا لاختراق المنطقة على كافة المستويات ،الأمر الذي يخدم أكثر الطرح المغربي القائم على اعتبارات قطرية ذاتية محضة، وهذا ما سنوضحه بشكل موجز من خلال العلاقات المغربية مع كل من: اسبانيا بتاريخها الاستعماري في المنطقة، فرنسا الهادفة إلى استرجاع منطقة نفوذها التقليدية، والولايات المتحدة الأمريكية بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة المغاربية.

مع اسبانيا : اتجهت السياسة المغربية إلى تقديم أكبر التنازلات لاسبانيا باعتبارها الدولة المحتلة لإقليم الصحراء الغربية، فالتقاء الأهداف المغربية الاسبانية وتقاطعها في نقطة رفض قيام دولة صحراوية مستقلة، قد مهد الطريق أمام اتفاقية مدريد، خاصة بعد وفاة الجنرال فرانكو الذي كان يرفض فكرة مغربية الصحراء من جهة ،ويعمل على فكرة إنشاء دولة صحراوية مع المحافظة على المصالح الاسبانية الحيوية في المنطقة من جهة أخرى.

1- محمد عيسى الشرقاوي، منظمة الوحدة الإفريقية وعضوية البوليساريو، مجلة السياسة الدولية ، ،العدد69، جوان 1982، ص162.
2-محمد رضوان، مرجع سابق، ص 234.

الإدارة الاسبانية الجديدة (بعد وفاة فرانكو) حسمت موقفها لصالح المغرب* ،وبالتالي رفض استقلال الصحراء الغربية،الذي يشكل خطرا على مستقبل التعاون الاسباني المغربي، خصوصا وأن الدولة الصحراوية المرتقبة، وبتحالفها المحتمل مع الجزائر، تشكل خطرا على الاستقرار السياسي والأمني لاسبانيا، لدعمها للحركات الانفصالية لجزر الكناري MPAIAC التي أسسها انطونيو كوبيلو A.Cubille في أكتوبر 1964 وقاد نشاطها انطلاقا من الجزائر [1]، و العامل الآخر الذي حقق التقارب المصلحي هو الاستعداد المغربي للحفاظ على المصالح الاسبانية في المنطقة، وهذا ما صرح به الملك الحسن الثاني في خطاب رسمي له في أفريل 1974 حيث قال : " ... إننا نعلم الموقع الاستراتيجي لمدينة العيون ومدينة سيسنيروس بالنسبة لجزر الكناري(...) نحن مستعدون لأن نضع رهن إشارتكم قواعد عسكرية تجعلكم تطمئنون عليها(...) أما إذا كانت خيرات الصحراء همكم كذلك فإن المغرب كذلك على استعداد ليوقع إتفاقية ويشترك معكم في استخراج وتسويق كل ما من شأنه أن يستخرج أو يسوق..." [2].

سياسة التنازلات حققت للمغرب نتائج سياسية ايجابية منها اتفاق "مدريد الثلاثي" الذي سمح باحتلال الإقليم ،وفرض سياسة الأمر الواقع ودعمها باعطاء امتيازات اقتصادية وعسكرية وسياسية لاسبانيا ، عززت أكثر العلاقات المغربية الاسبانية وساهمت في توطيد السياسة الاستعمارية المغربية في الإقليم الصحراوي، حيث منحت الاتفاقيات السرية بين البلدين لاسبانيا حق السيطرة على 35 % من نصيب الشركات الخاصة باستغلال فوسفات بوكراع ،والحق في الصيد على الشواطئ الصحراوية مع الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين بالمنطقة، وتنازل المغرب عن مطالبه في سبتة ومليلية وجزر زافارين [3].

مع فرنسا : الموقف الفرنسي حول قضية الصحراء الغربية خاضع لمصالحها الاقتصادية المتداخلة في منطقة المغرب العربي، ورغم أن الجزائر هي الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا التي خصّها الرئيس الفرنسي فاليري جسكار ديستان بأول زيارة رسمية له خارج أوروبا في أفريل 1975 وهي الأولى من نوعها

* لم يكن هناك إجماع داخل الإدارة الاسبانية تجاه مستقبل الصحراء الغربية حيث كان هناك تياران : الأول : يرى في التحالف مع الجزائر وإقامة دولة صحراوية مستقلة كأفضل خيار للمحافظة على الارتباطات المالية والتجارية مع اسبانيا مستقبلا، وكان يقوده وزير الخارجية Petrocortina. الثاني : يدعم الطرح المغربي، يرفض قيام دولة صحراوية مستقلة خاضعة للجزائر القاعدة الخلفية لحركة تقرير المصير والاستقلال بجزر الكناري، يمثل هذا التيار J.solis ruiz

Voir :-A.Berramdane,op,cit,p 41.
-P.Balta, op,cit,p 190.

1- P.Balta, op,cit,pp 189-190.

2-بطرس بطرس غالي و آخرون، مرجع سابق،ص 239.

3- A.Berramdane,op,cit,p 48.

للجزائر بعد الاستقلال، إلا أن الموقف الفرنسي كان متجها أكثر للطرح المغربي، بما يتماشى والرغبة الفرنسية في تحقيق التوازن الإقليمي في منطقة نفوذها التقليدية، ومنع بسط النفوذ الجزائري على حساب المغرب وموريتانيا (1).

ولهذا أبدت فرنسا تفهمها للموقف المغربي انطلاقا من الاعتبارات التالية :

- الموقف الرسمي الجزائري قائم على نفي أي مطالب إقليمية في إقليم الصحراء الغربية، هذا ما أدى بفرنسا إلى تأييد اتفاقية مدريد كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي في نهاية جانفي 1976 حيث قال : " إن الجزائر أكدت أن ليس لها مطالب إقليمية، لذلك كان علينا أن نترك المفاوضات المغربية الموريتانية مع اسبانيا" (2).

- رفض فرنسا لوجود ما تسميه بالدول المجهرية في المنطقة كما أكد ذلك جيسكار دي ستان في فيفري 1976(3).

- وجود علاقات صداقة متينة بين الملك الحسن الثاني والرئيس الفرنسي ساهم في تحقيق وفاق دبلوماسي جعل من المغرب "الصديق المخلص" للنظام الفرنسي ، برتبة الحليف الاستراتيجي المؤهل للدفاع وخدمة المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية، وهذا عكس النظام الجزائري.*

- عدم وجود أي خلافات سياسية بين البلدين إنما يجمعهما توافق سياسي كبير تعكسه تصريحات الجانبين، فالملك المغربي كان يصرح : " اهتماماتنا مشتركة، فنحن نعتبر أننا مسؤولون على جزء حيوي من المتوسط، فرنسا في الشمال، والمغرب في الجنوب ..." (4).

لقد استطاع المغرب أن يعزز علاقاته الإستراتيجية مع فرنسا إلى غاية وصول الاشتراكيين إلى الحكم سنة 1981، أين استفاد من دعم سياسي ودبلوماسي ترجم في مواقف حيادية داخل منظمة الأمـــم

1- Ibid, p 44.

2- Phillip Naylor, **Spain,France and the Western Sahara**, in ,Yahia Zobir, Daniel Volman, **international dimensions of the western Sahara conflict**, praeger, London. 1993, p 32.

3-Idem.

*- حول تأثير الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى المغرب بين 3-6 ماي 1975 على تدعيم الموقف الفرنسي، و مقارنتها بزيارته إلى الجزائر.أنظر:
P.Balta, op,cit , p193.

-حول نتائج سبر الآراء خلال زيارة الملك المغربي لفرنسا في نوفمبر 1976 والتي خلصت إلى أن 42 % من الفرنسيين يعتبرون أن المغرب حليف.
أنظر : A.Berramdane ,op, cit , p 108

- حول أهلية المغرب لخدمة المصالح الفرنسية أنظر : Phillip Naylor, op, cit, p 32

4- A.Berramdane ,op, cit , p 109.

المتحدة، حيث امتنعت الحكومة الفرنسية عن التصويت على اللوائح الأممية التي تدافع عنها الجزائر، كما أنها لم تعترف بجبهة البوليساريو كحركة تحررية، كما استفادت المغرب من وفاقها مع فرنسا من أجـــل وقف النفوذ الجزائري في الشمال الإفريقي، وتقوية الوضعية العسكرية المغربية لإقامة توازن عسكري إقليمي [1]، حيث أصبحت فرنسا تحتل المرتبة الأولى بين الدول الممولة للمغرب بالأسلحة بنسبة 42 % تمثلت أساسا في أسلحة عالية التقنية مثل مطاردات ميراج "أف1"(Mirage f1)، طائرات الفاجات (Alphajet) ، مروحيات بوما PUMA، إضـــافة إلى المساهمة فـــي تكوين إطارات مـــن الجيش المغربي، وتقديم المساعدات التقنية له. [2]

إن التعاون العسكري الهام بين فرنسا والمغرب قد تعدى إلى المساهمة في العمليات الحربية خصوصا بعد العمليات العسكرية لجبهة البوليزاريو على مناطق اقتصادية حسّاسة بموريتانيا، بمـــركز معـــادن "الزويرات" ،والتي خلفت عدة قتلى ومجموعة من الرهائن الفرنسيين مما دفع الشركة الفرنسية التي تستخدمهم إلى التوقف عن العمل [3] ، كما أدى إلى التدخل المباشر للطائرات الحربية الفرنسية بين ديسمبر 1977 وجا نفي 1979 لحماية موريتانيا والمصالح الاقتصادية الفرنسية بالمنطقة فيما يسمى بخطة أو عمليات لامارثا.[4] وهذا ما جعل من فرنسا حليفا أساسيا للمغرب، لتحقيق توازن استراتيجي مع الجزائر عسكريا، وتدعيم مواقفها سياسيا ودبلوماسيا.

مع الولايات المتحدة الأمريكية: العلاقات الإستراتيجية المغربية الأمريكية تتحكم فيها عدة اعتبارات منها* :

وجود علاقات تاريخية قوية بين البلدين على اعتبار أن المغرب يقبل ويدافع عن الكثير من الأولويات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

معارضة المغرب للزحف الشيوعي.

الموقف المعتدل و البراغماتي للمغرب اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الرغبة المغربية ، المتجهة إلى جعل قضية الصحراء كإحدى نقاط الصراع شرق- غرب من أجل جلب الدعم العسكري والمالي من الولايات المتحدة ، قد اصطدمت بمواقف إدارة كارتر اتجاه قضـــية

1- بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**، بيروت، م.د.و.ع،.ط1، 1987. ص 189.

2-A.Berramdane ,op,cit,p116.

3- بوقنطار الحسان، مرجع سابق،ص 190.

4- Phillip Naylor, op, cit, p 32.

* للتعمق أكثر حول هذه الاعتبارات أنظر رأي وليام زارتمان في : حافـــظ صلاح الدين ، **حرب البوليساريو** بيـــروت، دار الوحدة، ط1، 1981 ،ص 289.300 .

الصحراء الغربية، القائمة على رفض التدويل وتفضيل المعالجة في الإطار الإقليمي، وتجنب الصدام المباشر مع الجزائر الشريك التجاري الهام ، والحفاظ على استقرار المنطقة وعدم إعطاء فرصة للإتحاد السوفياتي للتغلغل في إفريقيا.

إن الرغبة الأمريكية في تحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية، ووجود احتمالات المواجهة بين المغرب "الحليف التقليدي" والجزائر "الشريك التجاري الهام" قد وضع الإدارة الأمريكية في مأزق حاد*.

الحسم الأمريكي في قرار إعادة علاقاتها الإستراتيجية مع المغرب كان استجابة لعدة متغيرات داخلية إقليمية ودولية من أهمها :

- وصول ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة وقراره تقوية شبكة الأحلاف التقليدية وتدعيم الأنظمة الحليفة المهددة من طرف النشاطات السوفيتية.
- سقوط نظام الشاه بإيران الحليف لواشنطن في الشرق الأوسط (فيفري 1979).
- وصول اشتراكيين إلى السلطة في كل من فرنسا (ماي 1981) واسبانيا (جوان 1981).
- تصاعد حرب البوليزاريو ، وحاجة المغرب لأسلحة أمريكية لمواجهة الأسلحة السوفيتية ، خاصة بعد معركة "غالتازمور" في أكتوبر 1981**.

و بدءا من سنة 1981 تلقى المغرب أسلحة متطورة من الولايات المتحدة لدعم القوات المغربية في حرب الصحراء، ولتحقيق التوازن العسكري ، الذي مالت كفته لصالح الجزائر الحليف القوي للبوليساريو، إذ حصل المغرب على108 دبابة مـــن صنع "كريزلر" بقيـــمة 182مليون دولار ، 6 طائرات برونكو 10 و20طائرات قتالية نورثروب نوع آف05 وآف 52 ،كما قدمت إدارة ريغان ثلاثة أضعاف المساعدات العسكرية للمغرب و أمدته كذلك بمدربين عسكريين يدربون القوات التي تحارب ضـــد البوليساريو، كما ارتفع عدد العسكريين المتواجدين بالولايات المتحدة في إطار التكوين من 68 سنة 1982 إلى 516 سنة 1983.[1].

وعلى هذا الأساس فان السياسة المغربية تجاه هذه المحاور الدولية كانت تهدف الى تحقيق التوازن العسكري مع الجزائر ،ومحاولة إعطاء الصحراء الغربية بعدا ايديولوجيا في إطار الحرب الباردة لجلب الدعم العسكري والدبلوماسي خدمة لأهدافها السياسية بالدرجة الأولى.

---

* للتفصيل أكثر حول تردد الإدارة الأمريكية تحت إدارة كارثر، وغموض التصور الأمريكي حول دور المغرب في السياسة الأمريكية المغاربية : أنظر A.Berramdane, op, cit,pp 139.146

** أكدت التقارير الأمريكية أن الهزيمة المغربية في هذه المعركة كانت بسبب استعمال البوليزاريو لصواريخ سوفياتية من نوع سام 06. أنظر: حافظ صلاح الدين، حرب البوليزاريو، مرجع سابق ،ص .290

1- A.Berramdane, op, cit, p 176.

المطلب الثاني: السياسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.

من خلال ما سبق تبين أن السياسة الخارجية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية تهدف إلى الحفاظ على مكتسبات اتفاقية مدريد، وبالتالي تكريس منطق الأمر الواقع، وفرض الحل وفق وجهة نظر منفردة.

وهذا المنطق لا ينسجم إطلاقا مع الجزائر كطرف مهتم بالقضية من جهة، ومن جهة أخرى مع طبيعة التصور الذي تدافع عنه الجزائر كدولة حاملة لقضية ومدافعة عن مبدأ.

لذلك تبدي الجزائر حساسية كبرى لأي تغيير إقليمي يحدث دون استشارتها، الشيء الذي يمكن أن يفسر موقف الجزائر من اتفاقية مدريد، والمسيرة الخضراء.

ولهذا اتجهت المجهودات الجزائرية إلى مناهضة سياسة الأمر الواقع من خلال العمل على :

- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية.
- الاعتماد على سياسة المحاور على المستوى المغاربي.
- دعم القضية الصحراوية على المستوى الإفريقي.

1- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية :

وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل لتجاوز سياسة التجاهل والعزلة التـي اعتمـدتها المغرب، ولذلك اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف (موريتانيا) في التحالف الثلاثي لتفكيك الجبهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليساريو، حيث أصبح جيش تحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية وعملية مع نهاية سنة 1976.[1].

اعتمد جيش تحرير الشعب الصحراوي على أسلوب الحرب الخاطفة كإستراتيجية قائمة على تركيز الهجمات العسكرية على المراكز الحيوية الموريتانية مثل عملية ضرب خط السكك الحديدية "زويرات- نواديبو" [2] ،الأمر الذي انعكس سلبا على نشاط المناجم الموجودة بالمنطقة مما ألحق خسائر مادية كبيرة مسّت العديد من القطاعات الاقتصادية وساهمت في زيادة الأعباء المالية لمواجهة متطلبات الدفاع، حيث خصص لقطاع الدفاع سنة 1977 بنسبة 60 % من ميزانية الدولة ،كما تم فرض ضريبة حرب قدرها 25% على أجور العمال [3].

نجاح الجيش الصحراوي في تحقيق عدة انتصارات على الأرض ووصول هجماته حتى العاصمة نواقشط ،أدى بموريتانيا إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية حيث أبرمت في 13 ماي 1977 اتفاقا

1-A.Berramdane , op,cit ,p 63.
2-Idem.
3-W.Zartman , op, cit , p 36.

مشتركا مع فرنسا، وكذلك عززت التعاون العسكري مع المغرب الذي احتل أهم المواقع الإستراتيجية في موريتانيا وإقليم وادي الذهب لدعم الجيش الموريتاني في مواجهة الهجمات الصحراوية [1].

ثقل الأعباء المالية، وتبعية النظام الموريتاني لفرنسا، والتواجد المغربي بالأراضي الموريتانية ساهم في خلق وضعية غير مستقرة سياسيا أدت إلى نجاح جناح من المؤسسة العسكرية يقوده "مصطفى ولد السالك" في 10 جويلية 1978 في قلب نظام ولد دادة، وتشكيل "لجنة عسكرية للإصلاح الوطني" قامت باقتراح انسحاب موريتانيا من الحرب في الصحراء الغربية لتجنب الانهيار المادي للدولة ، سواء بسبب التواجد المغربي أو بسبب الهجمات الصحراوية [2].

مباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغير نوعي في الموقف الموريتاني تمثل في مطالبة للمغرب بسحب قواته من أراضيها، كما باشرت مفاوضتها السرية مع جبهة البوليساريو ، أدت إلى إعلان وقف إطلاق النار يوم 12 جويلية 1978، وفي 5 أوت 1979 عقدت بالجزائر معاهدة للسلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو تضمنت أساسا:

- تخلي الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا عن مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية أو في غيرها.
- تقرر الخروج النهائي من الحرب غير العادلة في الصحراء الغربية [3].

وبهذا نجحت الجزائر في تفكيك التحالف الاستراتيجي بين موريتانيا والمغرب ، هذا الأخير فقد حليفا كانت له أهميته المركزية في الإستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية المغربية، خاصة و أن هذا الانهيار والانسحاب الموريتاني والاعتراف بجبهة البوليساريو في فيفري 1984 قد أدى إلى التساؤل والطعن في أهمية الحجج التاريخية القانونية التي أسست لاحتلال واقتسام إقليم الصحراء الغربية.

2- الاعتماد على سياسة المحاور :

تعكس سياسة المحاور الطابع التراعي الذي ميّز العلاقات السياسية المغاربية على خلفية قضية الصحراء الغربية التي أصبحت القضية المركزية الـــتي تدور حولها عملية تشكيل التحالفات والتحالفات المضـــادة ، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الأطراف بما يتناسب والحسابات الظرفية التي تتحكم في توجهات كل دولة، وهو الأمر الذي يفسّر مرونة هذه التحالفات وسرعة تشكيلها وتفكيكها. [4]

1- A.Berramdane , op,cit ,p 63.
2- Idem.
3- A.Berramdane , op,cit ,p 63.

4-عمرو هاشم، مرجع سابق، ص 192.

أما بالنسبة للجزائر فإن متطلبات بناء سياسة مراجعة لنمط توزيع القوة المفروضة من طرف المغرب قد دفع بها إلى الدخول في تحالفات مغاربية من أجل تحقيق توازن قوة، وإعادة تشكيل الخريطة المغاربية بما يتماشى و الأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية .

ولذلك ، وسعيا منها إلي فك العزلة المضروبة من حولها نتيجة علاقاتها الباردة مع تونس ، والحصار المفروض عليها من طرف اتفاقية مدريد الثلاثية، وعلاقاتها السيئة مع فرنسا،التجأت الجزائر إلى عقد اتفاق مع ليبيا يسمى"اتفاق حاسي مسعود"،ودلك بتاريخ 28 ديسمبر1975 [1]،حيث تم إصدار بيان مشترك جاء فيه:"إن أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخرى"[2].

لقد وجدت الجزائر في النظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي، ومواجهة الحلف الثلاثي، و ذلك بكسب موقف مساند للتصور الجزائري، وهذا ما أعلنه العقيد معمر القذافي قائلا:" أنّه لن تظل ليبيا مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول وإذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض" [3].

تجسّد التحالف الجزائري الليبي من خلال التنسيق الثنائي القاضي بتحمل ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستيكي للجيش الصحراوي ، في حين أن الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالشعب الصحراوي [4] ،كما صرح القذافي باحتمال "قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم" [5].

النموذج التحالفي الثاني الذي يعكس رغبة جزائرية في تحقيق توازن استراتيجي في المنطقة المغاربية هو معاهدة "الإخاء والوفاق" المبرمة بين تونس والجزائر بتاريخ 19 مارس 1983، وهي المعاهدة التي انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983 من نفس السنة ، حيث تعهدت الأطراف "بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لأي طرف، كما يتعهدان "بعدم السماح فوق ترابه بأية مبادرة أو أي عمل ينجز عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين". [6]

لقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة طرح قضية الصحراء الغربية من جديد، وذلك من خلال الموقف الليبي القائم على وقف الدعم المالي والعسكري لجبهة البوليساريو، والتوقيع على اتفاقية "وجدة" مـــع

1-P.Balta,op ,cit ,p 221.

2-بطرس بطرس غالي و آخرون،ملف الصحراء...،مرجع سابق، ص .222

3-نفس المرجع نفس الصفحة.

4-Nicole Grimaud, la diplomatie sous Chadli, annuaire de l'Afrique du nord, 1994, p 407.

5- بطرس بطرس غالي و آخرون،مرجع سابق، ص224.

المغرب الأمر الذي يعكس محورية القضية الصحراوية ضمن شبكة التحالفات المغاربية، التي تعكس بالأساس توجهات السياسة الجزائرية والمغربية المتضاربة، وهي الشيء الثابت وسط دوامة فك وإعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة.

3-الجهود الجزائرية على المستوى الإفريقي :

جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا، حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج :

- جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.
- تحقيق الاعتراف لجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية. [1]

ولتحقيق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى:

- استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير.
- تقييم علاقاتها الإفريقية استنادا إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة.[2].
- تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي، بمضاعفة عدد سفاراتها في إفريقيا و التي وصل عددها إلي 27 سفارة جزائرية في مقابل 13 سفارة للمغرب، كما أنها تستقبل 21 تمثيلية افريقية مقابل 08 للمغرب، إضافة إلى تكثيف عدد الزيارات الرسمية، حيث أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قام بـــ 11 زيارة دولة بين شهري مارس و أفريل سنة 1981[3].

لقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تحقيق أهدافها منذ الدورة السادسة والعشرون بمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بأديسا بابا في فيفري 1976، أين طرحت ملف ترشح جبهة البوليساريو من أجل الاعتراف بها كحركة تحررية.[4]

تواصل النشاط الجزائري الداعي لفتح ملف الصحراء الغربية والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية "بجزر موريس" في جويلية 1976، والقمة 14 بالغابون في جويلية 1977، حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي، وفي القـــمة 15 بالخـــرطوم في 22 جويلية 1978 قدمت الجزائر لائـــحة ممضية مـــن طرف الـــدول

1- A.Berramdane , op,cit ,67.
2-Sliman Chikh,op , cit ,p 225.
3-N.Grimaud, la diplomatie sous Chadli ,op cit ,p413.
4- A.Berramdane , op,cit ,67.

التقدميّة تؤكد الاعتراف بالبوليساريو كحركة تحررية*، وبالتالي تم تكوين لجنة مؤقتـــة مهمتها دراسة الملف وبالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[1].

توصلت هذه اللجنة (تسمى أيضا لجنة العقلاء) إلى أربع توصيات مهمة، منسجمة تماما مع الطرح الجزائري:

- وقف إطلاق النار الفوري.
- استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم.
- اجتماع كل أطراف النزاع المهمة والمعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات.
- تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية [2].

بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية، انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ومواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليزاريو.[3]

المجهودات الجزائرية توّجت في أثناء انعقاد قمة فريطاون (سراليون) في جويلية 1980، حيث اعترفت 26 دولة افريقية بجبهة البوليساريو، الأمر الذي أعطاها حق العضوية، و هو ما دفع المغرب إلى التهديد بالانسحاب من المنظمة [4] مؤكدا على أن جبهة البوليساريو لم تستوف شروط العضوية استنادا إلى البندين (04) و(28) من ميثاق المنظمة والخاصين بشروط الانضمام، حيث أن البندين يؤكدان على شرط الاستقلال والسيادة [5].

في 22 فيفري 1982 تم دعوة الجمهورية العربية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية بناء على قرار اتخذه آدم كودجو "السكرتير العام الإداري للمنظمة" ،الذي أكد على صلاحية القرار انطلاقا من اعتراف 26 دولة من دول المنظمة الخمسين (50) بجبهة البوليساريو [6] وهو القرار الذي كاد يؤدي إلى انهيار المنظمة الإفريقية.

---

*- في اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بلوزاكا، في نهاية جانفي 1977،تم الاعتراف بالبوليساريو كممثل وحيد للشعب الصحراوي،و هدا القرار تبناه اجتماع المجلس الوزاري في دورته 28 بلومي شهر بعد دلك،مما أدى انسحاب كل موريطانيا و المغرب و الإعلان عن نيتهما في مقاطعة جميع نشاطات المنظمة الإفريقية.أنظر:.M.Salah Tahi , op , cit, p42

1- A.Berramdane , op,cit,68.

2- M.Salah Tahi , op , cit, p43.

3-محمد رضوان، مرجع سابق،ص 231.

4- M.Salah Tahi , op , cit,p 44.

5- A.Berramdane , op,cit,69.

6- محمد عيسى الشرقاوي ، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية و قضية عضوية البوليساريو،السياسة الدولية،عدد69 ، جوان 1982،ص 162.

في القمة 19 بأديسا بابا سنة 1983 أصدرت المجموعة الإفريقية لائحة تطالب فيها بمفاوضات مباشرة من أجل وقف إطلاق النار بين الطرفين المغربي والصحراوي، وإقامة استفتاء دون عراقيل إدارية أو عسكرية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة، وفي القمة 20 باديسا بابا في نوفمبر 1984 تم الاعتراف بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية، مما أدى إلى انسحاب المغرب منها في 12 نوفمبر 1984[1].

ما نستنتجه من هذا المبحث هو مركزية قضية الصحراء الغربية بالنسبة للسياستين المغـــربية والجزائرية، حيث تعتبر القضية المركزية التي تقوم عليها مختلف الجهود الدبلوماسية، هي أيضا محور السياسات والتحالفات، وتتحكم في طبيعة ونوعية علاقاتهما الدولية، وهو الأمر الذي يعكس الطابع الاستراتيجي لهذه القضية التي غذت النهج التراعي المسيطر على دولتين محوريتين في المنطقة، كما أنها كانت عاملا معطلا أمام بناء تجربة تكاملية، كما أن تأثيراتها امتدت إلى الساحة الإفريقية بتهديدها بقاء منظمة الوحدة الإفريقية.

سنعمل في المبحث الأخير على محاولة كشف طبيعة الأهداف الخفية التي تدافع عنها كل من الجزائر والمغرب، ومعرفة مصدر القيمة الإستراتيجية التي تمثلها هذه القضية بالنسبة للدولتين.

1- A.Berramdane , op,cit, p70.

المبحث الثالث

تحليل الأهداف الجزائرية و المغربية في إطالر قضية الصحراء الغربية

سنعمل في هذا المبحث، على وضع الخيارات المغربية والجزائرية في إطار تحليلي يساعدنا على تفسير الأبعاد الحقيقية المتحكمة في صياغة مواقفهما وسياستهما تجاه قضية الصحراء الغربية، .بمعنى تأطير الخيارات المتبعة ضمن استراتيجيات متبناة، بعيدا عن فكرة أن السياسات المتضاربة هي انعكاس للمواقف الإختلافية ،وهو التفسير الذي يعطي مصداقية لقوة تأثير المبدأ (القيمة) على السلوك (الموضوع) .

إن هذا يدفعنا إلى البحث عن مصادر سلوكية أخرى تتحكم في اتخاد قرارات تفاعلية في بيئة نزاعية، خاضعة لمنطق فواعل عقلانيين تحكمهم حسابات إستراتيجية حول قضية مشتركة، وهذا يعني تجاوز التفسيرات القائمة على مبدأ الفعل ورد الفعل القائل بأنّ سلوك دولة هو رد فعل لسلوك الدولة الأخرى، ومحاولة النظر إلى سلوك الدولتين من وجهة نظر عقلانية(براغماتية) بالأساس، أي أن مواقفهما ليست مواقف قيمية، وسياستهما ليست روتينية و لا اعتباطية.

القول بتجاوز تأثير المبدأ على السلوك وتأثير سياسة الدولة "أ" على سياسة الدولة "ب" لا يعني بالضرورة نفي القدرة التفسيرية لهذين التوجهين، بقدر ما يعني أن التطلع البحثي يسعى إلى البحث عن تفسيرات أخرى، وبالتالي فإنّ عملية التحري ستتجه إلى البحث عن مصادر سلوكية أخرى تنطلق من افتراضات مختلفة قائمة على العقلانية كمحدد تفسيري رابط بين التوجه والمصلحة .

لتحقيق هذا الهدف، سنبحث في الأهداف المغربية والجزائرية في إطار قضية الصحراء الغربية بالشكل الذي يوضح أن المطالب الإقليمية ليست هي المحدد للنزاع من جهة ، كما يوضح من جهة أخرى أن المسار الذي اتخذه النزاع في الصحراء الغربية ليس فقط استجابة لاختلاف التصورات حول أساس التسوية، ولكن أيضا هو استجابة لحسابات إستراتيجية متضاربة بين كل من الجزائر والمغرب، أين يصبح المبدأ جزء من منطق عقلاني دولتي ليس بالضرورة في خدمة مسار التسوية .

إنّ فحص البيانات المتوفرة، والتي تحدّد هيكل المنافع والأهداف التي تتحكم في تصورات الدولتين، يسهل من فهم القيمة الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرفين، هذه القيمة هي عامل جديد ضمن الخريطة الإدراكية والتصورية التي يحملها كل طرف عن الآخر.

المطلب الأول: الأهداف المغربية من خلال قضية الصحراء الغربية.

إن المتتبع لتطور المواقف والسياسات المغربية تجاه الصحراء الغربية، يستطيع استخلاص مؤشرات وشوا هد امبريقية، تدفع إلى التشكيك في الأصالة المعرفية للمقولة المغربية، وبالتالي إلى إعادة النظر في الفرضية الرابطة بين المبدأ والسلوك، الأمر الذي يثير الفضول البحثي ويدفع للتحري عن دوافع أخرى ثريّة امبريقيا، مما يعطيها الكثير من المصداقية والموضوعية .

فإذا كانت الملاحظة، من وجهة نظر منهجية، هي أداة من أدوات جمع البيانات، فإنّ سياسة التنازلات و المساومة (والمبدأ لا يخضع للمساواة، ولا للقسمة) التي انتهجتها الإدارة المغربية، مع كـــل من اسبانيا، الجزائر وموريتانيا، قد ساهمت في وضع مبدأ الحق التاريخي على محك التساؤل ، فهل هناك حق تاريخي ثانوي، وحق تاريخي أساسي، كما يتساءل علي الشامي[1] ،وهذا ما سيجعل من الافتراض التالي:" إن المغرب يتمسك بالصحراء الغربية، ليس لقيمتها التاريخية ولكن لقيمتها الإستراتيجية"،مؤطرا للمسعى البحثي في مرحلته الأخيرة .

من المهم التذكير بأن هذه الأهمية (الأولوية)، خاضعة بالأساس لبنية نزاعية، وهو الأمر الذي يجعل من التفاعل في هذه البنية يأخذ طابعا استراتيجيا يستوجب تبني المساومة العقلانية أو التكتل في شكل تحالفات، بما يكفل تحقيق أهداف مثلى، قياسا مع أطراف أخرى تتفاعل في نفس البنية، ومنه يصبح الهدف هو المحرك وليس المبدأ. فما هي أهم الأهداف التي تحكمت في السلوك المغربي تجاه قضية الصحراء الغربية ؟

تركز الكثير من القرارات التحليلية على العامل السياسي، كواحد من العوامل القادرة على إعطاء تفسير مقبول لتمسك النظام المغربي بقضية الصحراء الغربية بقوة، وذلك لأسباب مرتبطة بوضعه الداخلي المهتز، بشكل هدد مكانة واستمرارية الملكية، من هدا المنطلق فإن الأهداف التي حركت الطرف المغربي ارتبطت بأولوية خلق الانسجام الداخلي وتجديد شرعية النظام[2] عن طريق خلق نزاع خارجي، يحقق الإجماع الوطني داخليا، كما سيتضح في النقاط التالية والتي تؤشر لوجود هذه العلاقة .

- بالمقارنة مع دول الجوار، لم تشهد المغرب أي حركية اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية ، خاصة وان الملك الحسن الثاني، بقي سجين التقاليد السياسية التي سنها والده محمد الخامس، وهو مـــا لم يؤد إلى أي تحسن على كافة المستويات. [3]

1-على الشامي، مرجع سابق، ص241.

2- A . kibeche. Conflict and cooperation…. op. cit p 325.
3- ibib , p 328.

-مع بداية السبعينيات، برزت مؤشرات تدل على بلوغ الوضع الداخلي المغربي مرحلة الأزمة، وهذا ماتعكسه ثورة المزار عين، إضرابات العمال (1968-1971)،و المظاهرات الطلابية المتواصلة (1969-1973) ، وتكتل القوى السياسية المعارضة ضد النظام، واختلال المؤسسة العسكرية بعد محاولتي القنيطرة(1971) والصخيرات (1972) التي تعرض من خلالهما الملك إلى محاولة اغتيال[1] .

- وسط هذه المعادلة برزت قضية الصحراء الغربية كورقة يمكن أن تقدّم مفتاحا لتجاوز الأزمة، من خلال خلقها لإجماع وطني، حول مايسمّى في الأدبيات السياسية المغربية " الوحدة الترابية المقدسة " حيث نجح الملك في تحويل الاهتمام من الأزمة الداخلية إلى قضية خارجية- أصبحت معيارا لقياس واختبار الوطنية- حققت انسجام الشارع والقصر، والتفافا من المعارضة حول الملك، باسم الوحدة المقدسة،[2] وهو الاهتمام الرئيسي الذي أصبح يحكم المؤسسة العسكرية .

انطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج أن انفجار قضية الصحراء الغربية في هذا السياق، كان فرصة لتحقيق هدفين أساسين: الأول: تحويل الاهتمام الداخلي نحو قضية خارجية مقدسة.

الثاني: كسر أسطورة النظام الجزائري بجعله عدوا أساسيا.

إن المرحلة الحرجة التي مر بها النظام المغربي، قابلتها نجاحات جزائرية على كافة المستويات، أصبحت من خلالها الجزائر القطب الأكثر أهمية في المنطقة المغاربية، نتيجة المجهودات المقدمة دبلوماسيا في إطار المنظمات الدولية لتفعيل الخطاب العالم ثالثي ،المساهمة في تغيير النظام الدولي وتبنى سياسة متجانسة اتجاه الغرب [3] ،و هذا مما أدى إلى طرح تساؤل حول علاقة اللا استقرار الداخلي المغربي بالاستقرار الداخلي الجزائري [4] خاصة وأن نجاح النموذج الجزائري قد أغرى النخب السياسية وحتى العسكرية المغربية ودفعها إلى التفكير في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري، وهذا ما تؤكده بعض التحليلات التي رأت أن محاولات الاغتيال وقلب النظام التي تعرض إليها الملك، هي تعبير عن تحول أدوات الضبط الاجتماعية في المغرب ، من كونها أهم الوسائل الموجهة لقمع المدنيين، إلى الرغبة في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري[5].

من العوامل الأخرى التي تحظى بالأهمية في التحليل، نجد العامل الاقتصادي، والذي يعتبر محركا آخر(ضمن نفس البيئة الخاضعة لحسابات إستراتيجية) للسلوك المغربي اتجاه الصحراء الغربية، وذلك

1-K.Mohsen-Finan,op,cit ,p36.
2- Yahia Zoubir,Daniel Volman,op,cit,4.
3-A.Kibeche,conflict and cooperation…op,cit,p332.
4-Ibid,p 327.
5-Ibid,p 327.

للأهمية الاقتصـــادية التي يحض بها هذا الإقليم، الأمر الذي جعـــله خاضعا لرهانات المـــوارد الثـــلاث،(الفوسفات- البترول السمك)، les enjeux des trois P كما عبّر عن ذلك بول بالطا[1] ، وهذا ما سيتضح مع النقاط التالية:

-ضم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب يجعل منها أول منتج ومصدر للفوسفات في العالم، مما يؤهلها إلى السيطرة على أكثر من نصف السوق العالمية، خاصة مع الارتفاع الكبير للأسعار من 14 دولارا للطن سنة 1972 إلى 68 دولار للطن مع بدايات 1975 وهي فترة التحرك المغربي باتجاه ضم الإقليم، لمنع قيام دولة في الصحراء الغربية تقيمها السيطرة على السوق العالمية للفوسفات، خاصة وان مداخل هذه المادة الحيوية تغطى 92.5 % من الواردات المغربية في ذلك الفترة [2] .

-تعتبر السواحل الصحراوية من أغنى السواحل في المحيط الأطلسي بالثروة السمكية التي تفوق 90 نوعا متواجدة على طول 150 كلم، مما جعلها مطلبا ملحا للنظام المغربي .

- الإقليم غنى أيضا بثروات طبيعية أخرى مثل البترول، الغاز الطبيعي، الحديد و الاورانيوم ،الأمر الذي يجعل منطقة الصحراء الغربية، وبالنظر إلى عدد سكانها، وقيمة الموارد الطبيعية التي تحتويها أغنى منطقة في إفريقيا. [3]

إن الأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية تجعل من إقليما ذو مكانة جيو سياسية مهمة بالنسبة للطرف المغربي، وهو العامل الثالث الذي يفسر الدوافع التي تحرك المطالب المغربية اتجاه الإقليم، كما يتضح ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه الحسن الثاني سنة 1974 بمناسبة عيد الشباب، ومما جاء فيه:" ... إنه لا يعقل أن يتم تنصيب دولة مزيفة في جنوب ترابنا، لأنه من الناحية الإستراتيجية، ومن الناحية الهيدرولوجية، ومن ناحية المنافذ على المحيط الأطلسي، لا يعقل مثل هذا، لأنه سيشكل خطرا على سلامة البلاد ... إنها ليست مسألة عاطفية فحسب ، بل مسألة حيوية لكل مغربي مدنيا كان أو عسكريا ...." [4] .

فمن مقاربة جيو سياسية، تعتبر الصحراء الغربية منطقة أمن بالنسبة للمغرب من الناحية الجنوبية، وبالتالي فإن قيام دولة صحراوية قد يشكل تهديدا مباشرا لأمن المغرب، ويساهم في إضعافها اقتصـــاديا

1-Paul Balta,op,cit,p167.
2-M.Salah.Tahi,op,cit,p 49.
-Attilo Gauti,op,cit ;p225.

3-إسماعيل معراف غالية،مرجع سابق، ص.60

4-بطرس بطرس غالي،ملف حرب الصحراء...،مرجع سابق، ص 239.

واستراتيجيا، خاصة إذا كانت موالية للجزائر الأمر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية ، ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة [1] ، وهي القاعدة التي تحكم التوجهات المغربية في مواجهة التوجهات الجزائرية، انطلاقا من أن التصور المغربي (أساس الصورة الإدراكية المغربية) ينطلق من فكرة أن الموقف المبدئي الجزائري المعارض للتصورات المغربية، ما هو إلا موقف تكتيكي في خدمة إستراتيجية شاملة، هدفها خلق دولة صحراوية موالية للجزائر، وتحقيق تفوق قوة يسمح لها بكسر التوازن الاستراتيجي في المنطقة، بتوحيد منطقة المغرب العربي تحت رايتها، ولهذا فالخطوة الموالية ستتجه إلى كشف الأهداف التي تحكم التوجهات الجزائرية اتجاه نفس القضية، في إطار نفس السياق وفي إطار نفس البيئة أيضا .

المطلب الثاني: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية .

معظم المراقبين السياسيين يجدون صعوبة في تصديق مقولة أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء الغربية[2]، ولا أن العامل المحدد لسلوكها هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، باعتباره من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهات سياستها الخارجية، وذلك انطلاقا من فكرة أن حق تقرير المصير ما هو إلا مبدأ تكتيكي في خدمة إستراتيجية تتجاوز حقوق الشعب الصحراوي .[3]

غير أن وجهة نظر أخرى تنطلق من فكرة تطابق مباشر- في الحالة الجزائرية- بين المبدأ والمصلحة [4] .بمعنى أن التوجه الجزائري تحكمه عقلانية مختلطة تجعل من المحرك(في حالة الجزائر مبدأ تقرير المصير) خاضعا لضرورات المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية العامة، ولهذا فإن التعامل مع السياسة الجزائرية انطلاقا من موقفها الأساسي الذي ينتمي إلى مسار الكفاح المسلح من أجل الاستقلال ، لا يعني عدم وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف انطلاقا من أن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بمبادئها باعتبارها قبلة الحركات التحررية في العالم، ومن هنا يصبح المبدأ وتوظيفه " من هذه المقاربة " هو جزء من تحقيق المصلحة، وهذا ما يفسر عدم قابلية المبدأ للمساومة أو التنازل ، انطلاقا من أن السياق الذي ظهرت فيه قضية الصحراء الغربية يرفض هذه المخارج، فقبول المساومة المغربية القائمة على التخلي عـــن الموقف

1-عز الدين شكري،المغرب العربي و آليات الوحدة و التجزئة،السياسة الدولية،عدد 93،جوان8 .198
2-A. kibeche ,conflict and cooperation...op,cit, p 334.
3-علي الشامي،مرجع سابق،ص .239
4-N.Grimaud, la diplomatie sous Chadli…,op,cit,p 405.

مقابل تسوية نهائية للحدود ، من جهة، يضع الجزائر كدولة مساومة على حقوق الشعوب،و من جهة أخرى، قد يفهم من طرف المغاربة على أنه علامة ضعف مما قد يحيي مطالبها الإقليمية السابقة [1]

انطلاقا من هذه المقاربة، فإن الدفاع عن الإيديولوجية التحررية، هو جزء من الدفاع عن الأهداف الجزائرية، انطلاقا من أن سمعتها الدولية تفرض عليها مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها، ولهذا فإن التمسك بخيار حق تقرير المصير هو أكثر الخيارات عقلانية ، فهو خيار استراتيجي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مبدأ ينسجم مع مبدأ المحافظة على الحقوق الموروثة عن الاستعمار المرتبط بحماية السيادة الإقليمية، ومنه فإن الحد الأدنى من التنازل اتجاه القضية يعتبر سلوكا خاسرا (و مكلّفا) بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أكثر منه خسارة للقضية الصحراوية .

إضافة إلى علاقة المبدأ بالسياق الذّي جعل من الجزائر قبلة للعديد من الحركات الثورية في العالم فإن وضع المبدأ " كخيار استراتيجي" في سياق العلاقات الجزائرية المغربية، يعطي له قيمة تفسيرية معتبرة، لعلاقته بدعم الأمن الوطني، انطلاقا من أن السوابق والتجربة التاريخية(حرب الرمال) تلعب دورا كبيرا في عملية التنبؤ (والتوقع) بسلوك الطرف الآخر، وهذا ما يحكم الصورة الإدراكية الجزائرية اتجاه المغرب، والمؤسسة على خوف مستمر من عودة المطالب الإقليمية المغربية نحو الأقاليم الجزائرية فضم المغرب للصحراء الغربية(في الإدراك الجزائري)، قد يدفع بها إلى إعادة مطالبها خاصة في تندوف خاصة بعد تهميش الدور الجزائري في اتفاقية مدريد الثلاثية، وهو التصور الذي ساهم في صياغة السياسة الدفاعية الجزائرية التي اعتبرت الخطر برّي المصدر. فالجزائر ترى في المغرب نظاما يملك باستمرار أدوات تهديد مصيرية [2]، وهذا ما عبّر عنه الرئيس الجزائري هواري بومدين قائلا:" نحن نعرف الآراء التوسعية للمغرب ولا أحد يعرف متى، وأين ستنتهي ..." ولهذا فإن استقلال الإقليم الصحراوي يعني تحديدا لأفق التوسع المغربي [3]

انطلاقا ممّا سبق يمكن استنتاج هدف جزائري آخر مرتبط بعامل الحفاظ علـــى توازن القوى في المنطقة مـــن منطلق أن كسر التوازن يمكن أن يهدّد الاستقرار، لذلك اعتبرت الجـــزائر اتفـــاقية مدريد

1-K.Mohsen-Finan,op,cit ,p 33.

2- علي الشامي ، مرجع سابق، ص 214.

3-A. kibeche ,conflict and cooperation...op,cit, p 337.

تحالفا يهدّد الاستقرار والأمن في المنطقة، فلا سلم ولا استقرار يمكن أن يحدث، مادام لا يعترف بحق الشعب الصحراوي [1]، وهذا ما يعكسه التصريح الذي أدلى به الرئيس الجزائري لمجلة " الإنسانية" في نهاية نوفمبر 1975 قائلا " إن السياسة التي تابعتها الجزائر تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى في المنطقة والتي تضمن مصالح كل طرف ...." [2]

العامل الأخير الذّي يمكن أن يضع حدا لعلاقة المبدأ بالمصلحة، هو العامل الاقتصادي ، حيث تذهب الكثير من القراءات إلى تفسير المواقف والسياسات الجزائرية اتجاه الصحراء الغربية انطلاقا من الطموح الجزائري في إقامة ممر يقطع إقليم الصحراء الغربية لنقل خام الحديد الجزائري إلى موانئ تصديرية قريبة، بدلا من نقله عبر الأراضي الجزائرية وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، كما أن الموقع الجيوسياسي للصحراء يمكن أن يمنح واجهة أطلسية للجـــزائر يسمح لها بمعادلة التفوق المغربي في هذا المجال [3].

ما نستنتجه في النهاية من هذا المبحث هو أن الدوافع التي تتحكم في توجهات الدولتين اتجاه قضية الصحراء الغربية ليست متعلقة بمبادئ قانونية أو تاريخية بقدر ما هي خاضعة لقيم عليا سياسية تحضى بالأولوية في سلم هرم القيم للجماعة السياسية في كلتا الدولتين، وأن محرّك سلوك الدولتين ليس المبدأ بقدر ما هي سلوكات خاضعة لحسابات إستراتيجية دولتية،و هي ليست بالضرورة في خدمة مسار التسوية، ولهذا فإن اصطدام التوجهات المغربية بالتوجهات الجزائرية، يفسر بالدرجة الأول بوجود مصادر نزاعية موضوعية بين الطرفين، ساهمت القضية الصحراوية في إبرازها بوضوح، وهو ما يفسر عدم لعب القيم المشتركة لأي دور من أجل التخفيف من حدّة التضارب ، ذلك أن الحسابات القطرية الضيقة تطغى على أي خطاب يبحث عن بناء مسارات أخرى تساهم في تحسين الخريطة الإدراكية والتصورية التي هي انعكاس لصورة كل طرف عند الأخر .

1- N.Grimaud,la diplomatie sous Chadl…i,op,cit,p 404.
2-A.Berramdane,op,cit,pp 55-56.
3-Idem.

الخـــاتمة.

ركزت هذه الدراسة على الجانب التزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية، باعتباره الجانب الأكثر هيمنة على العلاقات التفاعلية بالنسبة للدولتين،و الأكثر إثارة للتساؤلات و الأكثر إثارة للفضول العلمي، انطلاقا من أن الدولتين ينتظر منهما لعب دور المحرك والمنشط لإستراتيجيات تعاونية أو لإستراتيجيات تكاملية، خاصة وأن لديهما قواسم مشتركة ومؤهلات كفيلة بتحريك آليات التكامل الإقليمي .

بدأنا الدراسة بإطار نظري قدّم العديد من التفسيرات النظرية لظاهرة التزاع، أمدت البحث بالكثير من الاستبصار من خلال توجيه المسعى البحثي لفحص بعض الافتراضات، والبحث عن العلاقات بين بعض المتغيرات وسلوك النهج التزاعي، وأيضا إزالة الغموض الذي كان مسيطرا علـــى مفهوم التزاع والذي تم تبنيه في دراسة التزاع الحدودي وقضية الصحراء الغربية.

من خلال دراستنا لكل من التزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب ولقضية الصحراء الغربية نقدّم أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة :

- إن الحدود الجزائرية المغربية كانت خاضعة لمنطق جيوبوليتيكي استعماري و لم تقسم استنادا إلى اعتبارات بشرية ، ثقافية أو جغرافية .
- إن نشوء التزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب كان بسبب الاختلاف حول أساس التسوية الحدودية، وتحديد مجالات السيادة حول أقاليم ذات أهمية اقتصادية معتبرة، تعتبرها المغرب أقاليم مغربية استنادا إلى مرجعية تاريخية وحجج دينية، وتعتبرها الجزائر جزءا من سيادتها بمنطق القانون ومنطق الحفاظ على مكتسبات الثورة .
- استنادا إلى التفسيرات المقدّمة، فإن المطالب الإقليمية والعامل الجغرافي ليستا هما المحدد الرئيسي للتزاع الحدودي المغربي، حيث تحضى المعطيات السياسية النابعة من اختلاف في تصورات و إدراكات القادة من جهة ، ومن جهة أخرى من اختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية وفلسفة الحكم ، بالأولوية في تفسير النهج التزاعي المسيطر على علاقات الدولتين، على اعتبار أن عمر المتغير الجغرافي أقصر من عمر الظاهرة التزاعية .
- إن المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرا في السلوكيات التزاعية للدولتين مـــن المتغيرات الخارجية، انطلاقا من أن تصورات و اديولوجيات القادة قد "تشخصت " فـــي شـــكل النظام وحدّدت طبيعة وأهداف الدولة .

- الاختلاف الحاد في توجهات وأهداف الدولتين-المحدّدة بمنطق السيادة القطرية المقدسة و بتصوّر ضيق لمفهوم المصلحة الوطنية- قد جعل من الصعب عليهما تفـــعيل القيم الرمزية التي تجمعـــهما، وعلى عكس من ذلك كان خيار النهج التراعي هو الأمثل من الناحية الإستراتيجية المتعلقة بمحاولة القادة لعب دور الزعامة، والحـــفاظ على استمرارية النـــظام القائم، والحفاظ على ميزان القوى بين الطرفين.
- إن الحالة التراعية الحدودية بين الدولتين قد أسست لنمط إدراكي سلبي، وشكلت خريطة إدراكية مشتركة بينهما أصبحت المنظار الذّي من خلاله ينظر كل طرف إلى الأخر، الأمر الذي جمعهما في بنية نزاعية كامنة خاضعة لمصادر موضوعية، تنفجر كلّما طرح موضوع يحمل نفس القيمة للطرفين، وهذا ما حدث مع قضية الصحراء الغربية، حيث تصبح القيمة الجديدة غير قابلة للقسمة ولا للتنازل .
- إن التراع في الصحراء الغربية يندرج تحت هذه التقاليد السياسية والتراعية التي تعطي الأهمية للقيم المادية على حساب القيم الرمزية، التي تبحث عن تعزيز الأمن الوطني بدل البحث عن إطار أمن إقليمي، والتي مازالت حبيسة النظرة القطرية الضيقة وتصورات السيادة التقليدية، ومن هنا:
  - أصبحت قضية الصحراء الغربية مركزية بالنسبة للدولتين، وهي محور تحالفاهما ، وتتحكم في علاقتهما الدولية ،و هو ما جعلها رقما مهمّا في المعادلة الإستراتيجية للدولتين.
  - الطابع الاستراتيجي للقضية غذّى النهج التراعي المسيطر على علاقات الدولتين، والذي عكس المواقف والسياسات المتضاربة على كافة المستويات .
  - الدولتان ،من خلال قضية الصحراء الغربية، وضعتا أولويات سياسية قطرية محضة تتحكم فيها رهانات إستراتيجية ذاتية لا تقبل الانحناء ولا التنازل وهذا ما يجعل من:

-الهدف هو المحرّك لسلوك الدولتين و ليس المبدأ.

- و المبدأ لا يخدم قيمة ولكن يخدم إستراتيجية .

- التمسك بقضية الصحراء الغربية ليس نتاج اعتبارات تاريخية أو قانونية ولكن هو انعكاس لقيمتها الإستراتيجية .

-الخيارات المتبعة من الطرفين هي استجابة لحسابات إستراتيجية، قائمة على اعتبارات قطرية محضة ، وهي ليست بالضرورة في خدمة مسار التسوية .

عملية التحري انتهت عند سنة 1988 التي شهدت قبول المغرب بالمخطط الأممي من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية،و عودة العلاقات الدبلوماسية بين كل من المغرب والجزائر واجتماع قادة دول المغرب العربي بزرالدة، وقرارهم بتكوين لجنة لدراسة وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي ،وهي مؤشرات تعكس- على الأقل -وجود حسن النية لتجاوز الحسابات الدولتية الضيقة، والبحث عن أطر تعاونية وتكاملية مصلحية تعكس طموحات الشعوب ورشادة السياسة كفن عدم رهن المستقبل بالحاضر.

قائمـــة المراجع

أولا:باللغة العـــربية

- الكتب:

1-إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992.

2-أحمد عبد الغفار محمد ، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية:دراســـة نقـــدية وتحليلية.** الكتاب الأول:**الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام**، الجزائر:دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع 2003.

3-أحمد يوسف أحمد ، **الصراعات العربية- العربية 1945-1981 : دراسة استطلاعية** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

4-الحسان بوقنطار،**السياسة الخارجية إزاء الوطن العربي منذ 1967**،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1987.

5-الذيب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984.

6-السيد سليم محمد،**تحلـــيل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية ،القـــاهرة:مكـــتبة النهـــضة المصرية، 1998.

7-الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، بيروت: دار الحـــكمة للنـــشر، 1980.

8-الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الطبعة الثانية،الجزء الخامس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990.

9-المخادمي رزيق، **النزاعات الحدودية العربية**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

10-بوضياف محمد، **الجزائر... إلى أين؟**، ترجمة: محمد زغـــيبة ويحيا الزغودي ، الجزائر: النخلة 1992 .

11- تونسي بن عامر، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية** ، الجـــزائر :المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.

12- جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، الجزائر: موفر للنشر، 1992.

13- جعفر نورى مرزه، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

14- حتى ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

15- حماد كمال، **النزاعات الدولية:دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، الدار الوطنية للدراسات و النشر والتوزيع،.1998

16- دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

17- رشيد العماري عباس ، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

18- رضوان محمد، **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية**، الجزائر: إفريقيا الشرق، 1999.

19- سعد الله عمر، **القانون الدولي للحدود**، الجــزء الأول، الجزائر: ديــوان المطبوعات الجامعية، 2003.

20- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: دار الكتاب ،.1997

21- صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الصول والنظريات**، الطبعة الرابعة ، الكويت: منشورات ذات السلاسل،1985.

22- صدوق عمــر، **قضية الصحراء الغربية في إطار القــانون الدولي والعلاقــات الدولية**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 .

23-صلاح الدين حافظ،**حرب البوليساريو**،بيروت:دار الوحدة،1981.

24- عدنان السيد حسنين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، لبنان: مطبعة سيكو،2001.

25- غالي بطرس بطرس، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1977.

26- غالية إسماعيل معراف، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1995.

27 - فؤاد أرسلان أحمد،**نظرية الصراع الدولي:دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986.

28-كيمب جيفري، بريسمان جريمي، **نقطة اللاعودة : الصراع الحضاري من أجل السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة:رضا خليفة ،توفيق علي منصور، القاهرة:مؤسسة الأهرام،1999.

29- لاندو روم، **الحسن الثاني ملك المغرب**،تــرجمة: كريمة بن حماد الداودي، الرباط: المطبعة الملكية، 1969.

30-مانع جمال عبد الناصر،إتحاد المغرب العربي:دراسة قانونية سياسية،دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2004.

31- محمودي عبد القادر، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985** الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 2001.

32- ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

33- نصر مهنا محمد،ناجي معروف خلدون، **تسوية المنازعات الدولية**، القاهرة، مكتبة غريب، (ب.ت.ن).

34- نزار خالد، **مذكرات اللواء خالد نزار**، الجزائر: دار الشهاب، 2000.

35- هاشم حامد أحمد، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي**، القاهرة: مكتبة مدبولي،1984.

36- هلال علي الدين، مطر جميل، **النظام الإقليمي العربي**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

الدوريات:

1- الدسوقي مراد إبراهيم ،البعد العسكري للنزاعات العربية العربية ، السياسة الدولية عدد111 ،جانفي 1993.

2- العقاد صلاح ،الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية السياسة الدولية،عدد111 جانفي 1993.

3- بدران ودودة، الصراع العربي الإسرائيلي في البحوث الأمريكية، السياسة الدولية ، عدد 187 جانفي 1987.

4 – عيسى الشرقاوي محمد، منظمة الوحدة الإفريقية وعضوية البوليساريو، السياسة الدولية،عدد69،جوان.1982

5- عز الدين شكري ، المغرب العربي وآليات الوحدة والتجزئة، السياسة الدولية، عدد 93، جوان 1988.

6- غالي بطرس بطرس و آخرون،ملف حرب الصحراء الغربية، السياسة الدولية، العدد44،أفريل 1976.

7- مهابة أحمد، مشكلات الحدود في المغرب العربي ،السياسة الدولية،عدد89،.1987

8- هاشم عمرو،ميزان القوى في المغرب العربي:1983-1987،السياسة الدولية،عدد89،جوان1987.

ثانيا:باللغـــة الفـــرنسية

-الكتب:

1- AMEYAR Hafida ,**Sahara occidental :que veut l'ONU** ?, Alger, éd,Casbah 2000.

2- BALTA Paul , **le grand Maghreb des l'indépendance à l'an 2000**,Paris , la découverte ,1990.

3- BENDIRRA Meriem Amimour,**Sahara occidentale et l'autodétermination**, Alger , ENAP ,1988.

4- BERRAMDANE Abdelkhaleq,**le Sahara occidentale : enjeu magrébin** Paris , Khartrala, 1992.

5-BOUGUETAIA Boualem , **les frontières méridionales de l'indépendance à l'utipossidetis** ,Alger, éd.SNED ,1981.

6- CHIKH Slimane , **l'Algérie porte de l'Afrique** ,Alger,Casbah édition,1999.

7--DESENARCLENS Pierre**, Mondialisation, Souveraineté et théories des relations internationales**, Paris, Dalloz, 1998.

8--DJERAD Abdelaziz,**Dualité du monde arabe** , Alger, ANAP ,1987.

9- HERMET Guy, et autres, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques,**5eme éd, Paris, édition Dalloz, 2001.

10--GAUDIO Attilio, guerre et paix au Maroc,Paris,Karthala,1991.

11- GRIMAUD Nicole, **la politique extérieure d'Algérie(1962- 1978)** Paris,édition Khartala ,1984.

12- LOURENT Eric ,**Hassen2 mémoire d'un roi**,Paris , édition Plon,1998.

13- MOHSEN-FINAN Khadija, **sahara occidental les enjeux d'un conflit régional**, Paris ,CNRS ,1997.

14- OUAZZANI Hassan,**édification d'un état moderne :le Maroc de Hassan2** ,Paris , Albin Michel,1991.

15- PLAZZOLI Claude , **le Maroc politique** , Paris , Sindbod , 1974.

16-ROCHE Jean-Jacques, **Théories des relations internationales**, 5eme éd, Paris, Montchrestien, 2004.

17- STORA Benjamin,**Algérie - Maroc :histoire parallèles distin croisés** Alger, éd.Barzakh, 2002.

18- ZARTMAN William,**la résolution des conflit en Afrique** , Paris, l'Harmattan, 1990.

-الدوريات:

1- ADDI Lahouari , introuvable réconciliation entre Alger et Rabat,le monde diplomatique , décembre 1999.
2-FLORY Mourice,chronique politique ,Annuaire de l'Afrique du nord,1964.
3-- GRIMAUD Nicole,la diplomatie sous Chadli, Annuaire de l'Afrique du nord,1994.
4- LAMARA Ramdan,l'Afrique et le principe de l'intangibilité des frontières revue Algérienne des relations internationales ,N°01 ,1986.

ثالثا:باللغة الإنجليزية

-الكتب:

1- BAYLIS John,Smith Steve,**Globalisation in world politics** ,Oxford édition,2002.
2- BURTON Jhon,**Global conflict :the domestic sources of international crisis,**Great Brithain,Britishlibrary,1984.
3- ROSENAU James,**Linkage politics,essay on the convergence of the nation and international interests**,New york, the free press,1969.

4- ROSENAU James,**International politics and foreing policy**,London,the free press,1969.
5- ZOUBIR Yahia, VOLMAN Daniel,**international dimensions of the western sahara conflict**,London,Praeger,1993.

-الأعمال غير المنشورة:

1- KIBECHE Abdelkrim ,**Conflict and coorporation in north africa ,(a linkage perspective)**, submitted for the degree of PH.D in the departement of politics, University of Lancaster,1985.
2- KIBECHE Abdelkrim,**general theories of interntional conflict, unpublished work,constantine 2005.**
3--TAHI Mohamed Salah,**the western sahara conflict an its repercussions on the Algerian – Moroccan relationship**, submitted for the degree of Master , in the departement of politics, University of Warwick,1982.

رابعا:مقالات على شبكة الأنترنيت:

-باللغة العربية:

1- الحمداوي عبد الكريم،الصحراء المغربية بين واقع الانتماء و صراعات التوظيف السياسي. www.elharaeka.com/kutub/sahara almagribiah.doc

-باللغة الفرنسية:

1-DAMIAN Popolo,Histoire des idées en relations internationales.
http.doc.IEP.Univer-lyon.fr/Ressources-Document-Etudiants _ Mémoires/DEA/popolod/chesebody.html
2- DOUCET Lan , thinking about conflict.
www.International-aller.org/pdf/publA/ResPK_Section2.pdf

خطة البحث

ملخص الدراسة

العنوان:النزاع في العلاقات الجزائرية-المغربية 1963-1988.

إعداد الطالب :بوزرب رياض **إشراف:الدكتور**

كيبش عبد الكريم

تتناول هذه الدراسة الجانب التراعي في العلاقات الجزائرية المغربية ،باعتباره أحد الأشكال التعبيرية عن العجز البنيوي ،القانوني و السياسي في العلاقات الدولية،و تتمحور حول الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المفسرة لغياب آليات عمل مشتركة ،واستراتيجيات تعاونية بين دولتين تجمع بينهما الكثير من عناصر التعاون في مجال إقليمي بحاجة ماسة لدفع مسار التكامل إلى الأمام؟و ما هي العوامل المتحكمة في غلبة التفاعلات التراعية في العلاقات الجزائرية- المغربية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية،تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

-تلعب العوامل الداخلية ،لكل من الجزائر و المغرب ،دورا مهما في بناء صورة إدراكية سلبية لكل طرف عن الآخر.

-تساعد عوامل البيئة الخارجية في تغذية التفاعلات التراعية بين الجزائر و المغرب.

-تلعب الحسابات الإستراتيجية ،الخاضعة لاعتبارات قطرية محضة ،تأثيرا مهما في تكريس النمطية التراعية في العلاقات الجزائرية المغربية.

و لأجل بلوغ الأهداف النظرية و العملية للدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية:

حيث تناول الفصل الأول: تحديد مفهوم التراع، و إبراز قيمته المنهجية في هذا البحث،تحديد مستويات التحليل،وهي الخطوة التي جزأت الظاهرة التراعية نظريا،كما تناول نموذجين نظريين في تحليل التراعات الدولية.أما الفصل الثاني: فقد تناول التراع الحدودي الجزائري-المغربي،ويطرح إشكالية ما إذا كان هذا التراع من أجل ترسيم الحدود أم أن له مصادر و أبعاد أخرى تتجاوز المطالب الإقليمية؟.و في الأخير تناول الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية -المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية،حيث اتجه المسعى البحثي لكشف الرهانات الإستراتيجية التي تتحكم في سلوك الدولتين اتجاه هذه القضية.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

-تحظى العوامل السياسية-على حساب العامل الجغرافي-بالأولوية في تفسير النهج التراعي في العلاقات الجزائرية المغربية،على اعتبار أن العمر التفسيري للمتغير الجغرافي أقصر من عمر الظاهرة.

-المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرا في السلوكات التراعية للدولتين من المتغيرات الخارجية،انطلاقا من أن تصورات القادة قد تشخصت في شكل و أهداف الدولة ،مما جعل من خيار التراع ضرورة إستراتيجية أملتها المعطيات و الظروف.

-الحالة التراعية الحدودية بين الدولتين أسست لنمط إدراكات سلبية ، و شكلت خريطة إدراكية مشتركة بينهما الأمر الذي جمعهما في بنية نزاعية كامنة خاضعة لمصادر موضوعية تنفجر كلما طرح موضوع يحمل نفس القيمة للطرفين،حيث تصبح القيمة الجديدة غير قابلة للانحناء و لا التنازل(مثال قضية الصحراء الغربية).

-الطابع الإستراتيجي لقضية الصحراء الغربية غدي النهج التراعي المسيطر على علاقات الدولتين،و هذا ما جعل من:

-المبدأ لا يخدم قضية و لكن يخدم إستراتيجية.

-التمسك بقضية الصحراء الغربية ليس نتاج اعتبارات تاريخية أو قانونية ،و لكن هو انعكاس لقيمتها الإستراتيجية.

-الخيارات المتبعة من الطرفين هي استجابة لإستراتجيات وهي ليست بالضرورة في خدمة مسار التسوية.

<u>Résumé de l'étude intitulé</u>

Conflit dans les relations Algero-Marocaine

1963-1988

L'étudiant ; Bouzerb Riad

Sous la direction du professeur kibeche abdelkarim

Cette étude aborde le coté conflictuelle des relations Algero-Marocaine, étant cette dernière une forme d'expression spécifique sur l'insuffisance structurelle juridique et politique dans les relations internationales, et qui fait appel à la problématique suivante :

* Quels sont les facteurs descriptifs de l'absence des mécanismes d'actions communes et de stratégies coopératives entre deux états, dont plusieurs critères de coopérations les rassemblent dans une aire géographique favorisant en perspective le processus d'intégration ? Et quels sont les facteurs déterminant la dominance des interactions conflictuelles dans les relations Algero-Marocaine ?

Ainsi selon la problématique, l'étude se cerne autour la validation des hypothèses suivantes ;

1/ Les facteurs internes des deux pays (l'Algérie et le Maroc) joues un rôle très important dans la construction et la mise en forme d'une perception négative de chaque état envers l'autre.

2/ Les facteurs externes nourrissent les interactions de nature conflictuelles et élèvent cette tension entre les deux pays.

3/ Les calcules stratégiques soumis aux références nationale s'inscrivent dans une catégorisation conflictuelle des relations Algero-Marocaine.

Selon les buts théoriques et pratiques de cette étude, cette recherche se déroule en trois temps :

Dans le premier chapitre, nous effectuerons un survol des limites conceptuelles de la définition du conflit et de sa valeur méthodologique dans cette recherche, donnant appel aux niveaux d'analyse offrant une répartition théorique très restrictive au phénomène de conflit à l'aide de deux models théoriques de l'analyse des conflits internationaux.

Dans le deuxième chapitre de notre recherche nous nous pencherons sur le conflit de frontière Algero-Marocaine, nous entendrons y démontrer les causes et les dimensions dépassant un réductionnisme de la description frontalière comme source de ce conflit.

Le troisième chapitre vise à faire le point sur l'explication du comportement des deux états à travers leurs défis stratégiques dans le cadre du problème du Sahara occidental.

Ainsi, dans ce travail, notre volonté était de permettre d'explique de manière satisfaisante comment :

1/ Les facteurs politiques – et non seulement géographiques – ont un rôle primordial dans la description du processus conflictuel des relations Algero-Marocaine, étant la duré de la validité descriptive du variable géographique inférieure à celle de la duré du phénomène.

2/ Les comportements conflictuels des deux états sont plus déduits de l'impact des variables internes que ceux d'externes, tant que les perceptions des souverains son personnifié

sous forme de buts étatique, ce qui fait des préférences conflictuelles des obligations stratégiques inscrites par des données et circonstances spécifiques.

3/ L'état conflictuel frontalier entre les deux états est constitutif d'une part, d'une catégories de perceptions négatives, et d'une autre, d'ensemble de repères perceptuelles commun, ainsi rassemble les deux états une structure conflictuelle momentanément stable soumise à des causes et raisons subjectifs en éruption chaque fois qu'est évoquer un sujet portant de mêmes valeurs pour les deux états (ex; Sahara Occidentale).

4/ Le processus de nature conflictuel qui a tant dominé les relations entre les deux états, est nourrit par la spécifité stratégique du problème du Sahara Occidentale.

Ainsi la présente étude est une contribution au débat en théorie des relations internationales sur les éléments descriptives des comportements conflictuels inter-etatique dans des contextes a tendance même coopératives.

abstract

The conflict in Algero-Maroccan relations:1963-1988

student: ***Bouzerb riad*** **Supervisor:**
Dr: ***Kibeche Abdelkrim***

The study contains the side of dimension conflict in Algero-Maroccan relations. It's problematic is the following:

What are the descriptive factors that can explain the absence of means of common work and cooperation strategies between two countries that have many co-operative elements, that gather them in a territorial area where the integration process needs to be pushed forward?,or what are the factors that make the conflict interaction lead in relations between Algeria and morocco?

According to the problematic posed her,the study aims at testing the following hypotheses:

- The internal factors, both Algeria and morocco, play an important role in building a negative perception of one another.
- The external factors feed the conflict interactions between Algeria and Morocco.
-Strategic calculations, based on pure territorial considerations, have an important impact in maintaining typical conflict in relation bewteen Algeria and Morocco.

In order to reach the theorical and concrete targets of this study ,the work was divided into main chapters:

The first chapter dealt with defining the concept of the conflict, and fixing the levels of the analysis which is the part that has theorically divised the phenomenon of the conflict, it dead with two theoretical models in analysing international conflicts.

The seconde part contains the Algero-Moroccan borderline conflict and whether this problematic is in order to designate the frontiers or it has other resources and causes other than terretorial demands.

Finally the thirds part dealt with the Algero-Maroccan relations with the occidental Sahara matter,the search aimes at detecting the strategies that lead the behaviours of the two countries toward this problem.

The main results abtained both theorical and concrete levels are:

-The political factors are given more priority than geographical factors in explaining the conflict way in Algero-Maroccan relations since the variable geographic explanatory age is inferior than the age of the duration's phenomenon.
-Internal variations have more influence on conflict behaviour between two countries than external variations since the leader's ideas were personified in the form and objectivies of the state which made the choice of the conflict as a strategic importance.
-The case of borderline conflict between the two countries founded a type of negative perception map which gather them a conflict structure that depends on objective resources .
- The strategic character of the problem of occidental Sahara fed the conflict way that dominate relations between the two nations which makes :the principale does not fit the problem but the strategy.
-Persistence in the case of the occidental Sahara is not engendered by historical's or juridical's considerations but by it is reversal of it strategic value.

This study is a contribution in theorie debate of international relations about descriptives elements of conflictuels behaviours between states.